

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon / College of Management and Economics
Department of Banking Financial Sciences
Graduate Studies



Analysis of The Uses of Financial Resources in Islamic banks for the period (2004 - 2020) a Comparative Study Between the Iraqi Islamic Bank and Qatar Islamic Bank

**A Thesis submitted to the Board of the College of Management and
Economics / University of Babylon, which is part of the requirements
for a master's degree in economics / financial and banking sciences**

By

Esraa Abdel Reda Moussa

Supervised by
Prof. Dr.

Abdul Jassim Abbas Ali Allah

2022 A. D.

1444 A. H.

Abstract:

The issue of employing financial resources in Islamic banks has attracted the attention of many scholars in this field, especially since Islamic banks have become widespread during the last two decades. Therefore, this study sought to give a clear picture of research in the fields of employing these resources in various aspects of investment and Islamic financing through Murabaha and participation. And speculation and leasing with a focus on the sectoral distribution of these investments and the distribution of the Islamic finance sector. The problem of the study centered on the following questions:-

Does the nature of deposits for short-term Islamic banks affect the investment of funds for the study sample banks? Did the determinants of the central bank and the competition of traditional banks prevent their active contribution to economic activity in both Iraq and Qatar? Raising the efficiency of the banking performance of the study sample banks. The study was based on a combination of the descriptive, deductive and analytical approaches. The study reached a number of conclusions, the most prominent of which was that the performance evaluation indicators represented by liquidity, profitability and employment witnessed a clear fluctuation in the Islamic Bank of Iraq and Qatar Islamic Bank during the study period because of the novelty The Islamic banking experience and the fluctuations occurring in the economic, financial and political climate, especially in Iraq, in addition to the reasons related to the management of the two banks, the weakness of their future plans, their limitation to limited operations, and the failure to engage in profitable investments, which is one of the goals of Islamic banks.

Keywords: Iraqi Islamic Bank - Qatar Islamic Bank - Employment of financial resources - performance evaluation indicators.



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

تحليل استخدامات الموارد المالية في المصارف الإسلامية للمدة (2004 – 2020) دراسة مقارنة بين المصرف العراقي الإسلامي ومصرف قطر الإسلامي

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في الإدارة والاقتصاد / علوم مالية ومصرفية

تقدمت بها

اسراء عبد الرضا موسى

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عبد الجاسم عباس على الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ
حَبَّةٍ أُبْتُتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ
وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)

صدق الله العلي العظيم

سورة العلق (الآية 11)

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَعْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ
اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ

صدق الله العلي العظيم

الى من انقذ الناس وأخرجهم من الظلمات الى النور رسول الله الاعظم وأهل بيته الأطهار (ع) وعليهم السلام

الى أمل المستضعفين في الارض الامام المهدي (عجل الله فرجه)

الى من لم يكن وداعك سهلاً على قلوبنا، ولكن عزاً ونا أنك مت شهيداً مرابطاً في ارض المعركة رحمك الله يا أخي

وأسكنك فسيح جناته

الى معلمي بالصبر والكفاح في جميع الميادين والدي تعظيماً لمقام الابوة

الى من حملتني كرها ووضعني كرهاً والدي تقديراً للجلالة الأمومة

الى من اشدد بهم ازري واشركهم في امري اخوتي واخواتي

الى رفيق الدرب والكفاح وشريك العمر زوجي (حيدر)

الى من أجلهم شقيتُ ابنائي (أحمد وعلي وروان)

الى كل من وقف الى جانبي معضداً ومسانداً اعترافاً بالجميل اليهم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع

ويطيب لي ان اقدم شكري وامتناني الى جميع من وقف بجانبي وساندني

أسراء

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين على عونه، فمنه نستمد العون وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ألي المكارم والجلود وصحبه الغر الميامين ومن اتبعهم بإحسان الى يوم الدين، أما بعد فيطيب لي وأنا انتهي من كتابة هذه الرسالة ان اتقدم بجزيل الشكر والثناء والتقدير الى استاذي الفاضل الاستاذ المشرف أ. م. د. عبد الجاسم عباس على الله لتفضله بالأشراف على هذه الرسالة، وما منحني اياه من غزير علمه ورفيع خلقه ودعمه لتخطي المصاعب التي اعترضت سبيلي خلال مسيرة الدراسة، فقد كان لتوجيهاته وارشاداته القيمة وأرائه السديدة الفضل الاول في اخراج هذه الرسالة على هذا النحو، وفقه الله وجزاه عني خير الجزاء، واتقدم بالشكر والامتنان الى كل اساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية، واتقدم بخالص امتناني الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي وتحملهم عناء مراجعتها وتقديم الملاحظات القيمة لكي تخرج بطلتها الجميلة كما واتقدم بالشكر الجزيل الى عميد كلية الادارة والاقتصاد د. حيدر الدليمي، وأخيراً اتقدم بالشكر الجزيل المصحوب بالامتنان الى كل الذين مدوا لي يد العون جميعاً، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق...

أسراء

المستخلص:

لقد حظي موضوع توظيف الموارد المالية في المصارف الاسلامية باهتمام الكثير من الدراسين في هذا المجال لا سيما ان المصارف الاسلامية باتت تشهد انتشاراً واسعاً خلال العقدين الأخيرين لذلك سعت هذه الدراسة الى اعطاء رؤيه واضحة للبحث في مجالات توظيف تلك الموارد في أوجه الاستثمار المختلفة والتمويل الاسلامية بالمرابحة والمشاركة والمضاربة والاجارة مع التركيز على التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات وتوزيع قطاع التمويل الاسلامي وتمحورت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:-

هل أن طبيعة الودائع للمصارف الاسلامية قصيرة الاجل تؤثر في توظيف الاموال للمصارف عينة الدراسة، هل ان محددات البنك المركزي ومنافسة المصارف التقليدية حالت دون مساهمتها الفاعلة في النشاط الاقتصادي في كل من العراق وقطر، وقد تبنت الباحثة فرضيه مفادها إن هناك دوراً كبيراً لتوظيف الموارد المالية في رفع كفاءة الاداء المصرفي للمصارف عينة الدراسة وقد استندت الدراسة الى الجمع بين المنهجين الوصفي والاستنباطي والتحليلي وقد توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان من ابرزها أن مؤشرات تقويم الاداء متمثلة بالسيولة والربحية والتوظيف شهدت تذبذباً واضحاً في مصرف العراق الاسلامي ومصرف قطر الاسلامي خلال مدة الدراسة بسبب حداثة التجربة المصرفية الاسلامية والتذبذب الحاصل في المناخ الاقتصادي والمالي والسياسي لا سيما في العراق الى جانب الاسباب المتعلقة بإدارة المصرفين وضعف خططها المستقبلية واقتصارها على عمليات محدودة وعدم الخوض بالاستثمارات المربحة الذي يعد من اهداف المصارف الاسلامية، تنوع مصادر التمويل وزيادة الاعتماد على الودائع الاستثمارية الطويلة الاجل في كل من المصرفين الاسلاميين من العراق وقطر.

الكلمات المفتاحية:(مصرف العراقي الاسلامي - مصرف قطر الاسلامي - توظيف الموارد المالية - مؤشرات تقييم الاداء).

فهرست المحتويات

| رقم الصفحة | الاطار العام | ت |
|------------|--|----|
| أ | الآية | 1 |
| | اقرار المشرف | 2 |
| ب | الاهداء | 3 |
| ت | الشكر والتقدير | 4 |
| ث | المستخلص | 5 |
| ج - ح | المحتويات | 6 |
| خ - د | قائمة الجداول | 7 |
| ذ - ر | قائمة الأشكال | 8 |
| 5 - 1 | المقدمة | 9 |
| 1 | اهمية الدراسة | 10 |
| 1 | مشكلة الدراسة | 11 |
| 2 | فرضية الدراسة | 12 |
| 2 | اهداف الدراسة | 13 |
| 2 | حدود الدراسة | 14 |
| 2 | منهجية الدراسة | 15 |
| 2 | هيكلية الدراسة | 16 |
| 3 | الدراسات السابقة | 17 |
| 35 - 6 | الفصل الاول: المصارف الاسلامية اطار نظري ومفاهيم عامة: | 18 |
| 6 | تمهيد: | 19 |
| 16 - 7 | المبحث الاول: المصارف الاسلامية جدلية المفهوم والنشأة: | 20 |
| 7 | المطلب الاول: مفهوم ونشأة المصارف الاسلامية | 21 |
| 12 | المطلب الثاني: اهداف المصارف الاسلامية | 22 |
| 15 | المطلب الثالث: تطور العمل المصرفي الاسلامي | 23 |
| 26 - 17 | المبحث الثاني: مصادر الاموال والخدمات المصرفية واساليب الاستثمار في المصارف الاسلامية: | 24 |
| 17 | المطلب الاول: مصادر الاموال في المصارف الاسلامية | 25 |
| 20 | المطلب الثاني: الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية | 26 |
| 22 | المطلب الثالث: اساليب التمويل الاستثماري في المصارف الاسلامية | 27 |
| 35 - 27 | المبحث الثالث: ادارة الاستخدامات المالية في المصارف الاسلامية وتحدياتها: | 28 |
| 27 | المطلب الاول: ادارة السيولة في المصارف الاسلامية | 29 |
| 30 | المطلب الثاني: ادارة الاستثمارات المباشرة في المصارف الاسلامية | 30 |
| 32 | المطلب الثالث: تحديات المصارف الاسلامية في ادارة الاستخدامات المالية | 31 |

| | | |
|-----------|--|----|
| 89 - 36 | الفصل الثاني: تحليل توظيف الموارد المالية للمصارف الاسلامية عينة البحث للمدة (2004 - 2020): | 32 |
| 36 | تمهيد: | 33 |
| 50 - 36 | المبحث الاول: المصارف الاسلامية في بلدان العينة (الواقع والتحديات): | 34 |
| 36 | المطلب الاول: واقع المصارف الاسلامية في العراق | 35 |
| 45 | المطلب الثاني: واقع المصارف الاسلامية في قطر | 36 |
| 67 - 51 | المبحث الثاني: تطور توظيفات الموارد المالية لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 - 2020): | 37 |
| 51 | المطلب الاول: تطور الموارد المالية لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 - 2020) | 38 |
| 56 | المطلب الثاني: توظيفات الموارد المالية لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 - 2020) | 39 |
| 89 - 68 | المبحث الثالث: تطور توظيفات الموارد المالية لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 - 2020): | 40 |
| 68 | المطلب الاول: تطور الموارد المالية لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 - 2020) | 41 |
| 72 | المطلب الثاني: توظيفات الموارد المالية لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 - 2020) | 42 |
| 126 - 90 | الفصل الثالث: تقييم الكفاءة المصرفية للمصارف عينة الدراسة: | 43 |
| 90 | تمهيد: | 44 |
| 103 - 91 | المبحث الاول: تحليل مؤشرات وتقييم الاداء للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2004 - 2020): | 45 |
| 115 - 104 | المبحث الثاني: تحليل مؤشرات وتقييم الاداء لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 - 2020): | 46 |
| 126 - 116 | المبحث الثالث: مقارنة بين مؤشرات الاداء لمصرفي عينة الدراسة للمدة (2004 - 2020): | 47 |
| 129 - 127 | الخاتمة: | 48 |
| 127 | أولاً: الاستنتاجات | 49 |
| 129 | ثانياً: التوصيات | 50 |
| 137 - 130 | المصادر والمراجع | 51 |
| A | Summary | 52 |

قائمة الجداول

| رقم الصفحة | الجدول | ت |
|------------|---|----|
| 10 | اوجه الاختلاف بين المصارف الاسلامية والتقليدية | 1 |
| 39 | عمل المصارف الاسلامية في العراق | 2 |
| 39 | عدد فروع المصارف الاسلامية في العراق | 3 |
| 44 | تطور رأس المال في المصارف الاسلامي في العراق للمدة (2004 – 2020) | 4 |
| 47 | عمل المصارف الاسلامية في قطر | 5 |
| 48 | عدد فروع المصارف الاسلامية في قطر | 6 |
| 49 | تطور رأس المال في مصارف قطر الاسلامية | 7 |
| 53 | تطور ودائع المصرف العراقي الاسلامي | 8 |
| 55 | تطور الموارد الداخلية لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 9 |
| 59 | تطور الاستثمارات لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 10 |
| 61 | توزيع الاستثمارات لمصرف العراقي الاسلامي حسب القطاعات المختلفة للمدة (2013 – 2020) | 11 |
| 66 | تطور مكونات الائتمان النقدي لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 12 |
| 69 | تطور مكونات الودائع لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 13 |
| 71 | تطور الموارد الداخلية لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 14 |
| 73 | تطور الاستثمارات لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 15 |
| 76 | تطور الائتمان النقدي لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 16 |
| 79 | تطور التمويل بالمضاربة والمشاركة بحسب القطاعات لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 17 |
| 82 | تطور التمويل بالمراوحة بحسب القطاعات لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 18 |
| 85 | التمويل بالاستصناع بحسب القطاعات لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 19 |
| 88 | تطور التمويل بالاجارة بحسب القطاعات لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 20 |
| 91 | نسبة معدل العائد إلى الأصول لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004-2020) | 21 |
| 93 | نسبة معدل العائد إلى الودائع لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004-2020) | 22 |
| 94 | نسبة معدل العائد على الأموال المتاحة لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004-2020) | 23 |
| 96 | نسبة التداول لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004-2020) | 24 |
| 97 | الودائع الأساسية إلى التمويل الكلي لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004-2020) | 25 |
| 99 | نسبة الاستثمار المؤقت لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004-2020) | 26 |
| 100 | معدل توظيف الموارد لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004-2020) | 27 |
| 102 | معدل توظيف الودائع لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004-2020) | 28 |

| | | |
|-----|--|----|
| 104 | نسبة معدل العائد إلى الأصول لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 29 |
| 106 | نسبة معدل العائد إلى الودائع لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 30 |
| 107 | نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 31 |
| 109 | نسبة التداول لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 32 |
| 110 | الودائع الأساسية إلى التمويل الكلي لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 33 |
| 112 | نسبة الاستثمار المؤقت لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 34 |
| 113 | معدل توظيف الموارد لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 35 |
| 114 | معدل توظيف الودائع لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) | 36 |
| 116 | نسبة معدل العائد إلى الأصول لمصرفي عينة الدراسة للمدة (2004-2020) | 37 |
| 118 | نسبة معدل العائد إلى الودائع لمصرفي عينة الدراسة للمدة (2004-2020) | 38 |
| 119 | نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة لمصرفي عينة الدراسة للمدة (2004-2020) | 39 |
| 120 | نسبة التداول لمصرفي عينة الدراسة للمدة (2004-2020) | 40 |
| 122 | الودائع الأساسية إلى التمويل الكلي لمصرفي عينة الدراسة للمدة (2004-2020) | 41 |
| 123 | نسبة الاستثمار المؤقت لمصرفي عينة الدراسة للمدة (2004-2020) | 42 |
| 124 | معدل توظيف الموارد لمصرفي عينة الدراسة للمدة (2004-2020) | 43 |
| 125 | معدل توظيف الودائع لمصرفي عينة الدراسة للمدة (2004-2020) | 44 |

قائمة الاشكال

| رقم الصفحة | الاشكال | ت |
|------------|---|----|
| 54 | تطور الودائع لدى مصرف العراق الاسلامي | 1 |
| 56 | تطور الموارد الداخلية لمصرف العراقي الاسلامي | 2 |
| 59 | تطور الاستثمارات لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 3 |
| 62 | توزيع الاستثمارات لمصرف العراقي الاسلامي حسب القطاعات المختلفة للمدة (2013 – 2020) | 4 |
| 67 | تطور مكونات الائتمان النقدي لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 5 |
| 69 | تطور مكونات الودائع لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 6 |
| 72 | تطور الموارد الداخلية لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 7 |
| 74 | تطور الاستثمارات لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 8 |
| 76 | تطور الائتمان النقدي لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020) | 9 |
| 80 | تطور التمويل بالمضاربة والمشاركة بحسب القطاعات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) | 10 |
| 83 | تطور التمويل بالمرابحة بحسب القطاعات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) | 11 |
| 86 | تطور التمويل بالاستصناع بحسب القطاعات لمصرف قطر للمدة (2004-2020) | 12 |
| 89 | تطور التمويل بالاجارة بحسب القطاعات لمصرف قطر الاسلامي. | 13 |
| 92 | المتوسط العام لمعدل العائد إلى الأصول | 14 |
| 94 | نسبة معدل العائد إلى الودائع للمدة (2004-2020) | 15 |
| 95 | المتوسط العام لمعدل العائد على الأموال المتاحة | 16 |
| 97 | المتوسط العام لنسبة التداول | 17 |
| 98 | الودائع الاساسية للتمويل الكلي | 18 |
| 100 | الاستثمار المؤقت | 19 |
| 101 | معدل توظيف الموارد | 20 |
| 103 | معدل توظيف الودائع | 21 |
| 105 | المتوسط العام لمعدل العائد إلى الأصول | 22 |
| 107 | المتوسط العام لمعدل العائد إلى الودائع | 23 |
| 108 | المتوسط العام لمعدل العائد على الأموال المتاحة | 24 |
| 110 | المتوسط العام لنسبة التداول | 25 |
| 111 | الودائع الاساسية للتمويل الكلي | 26 |
| 112 | الاستثمار المؤقت | 27 |
| 114 | معدل توظيف الموارد | 28 |
| 115 | معدل توظيف الودائع | 29 |
| 117 | المتوسط العام لمعدل العائد إلى الأصول | 30 |
| 119 | المتوسط العام لمعدل العائد إلى الودائع | 31 |

| | | |
|-----|--|----|
| 120 | المتوسط العام لمعدل العائد على الأموال المتاحة | 32 |
| 121 | المتوسط العام لنسبة التداول | 33 |
| 122 | الودائع الأساسية إلى التمويل الكلي | 34 |
| 124 | نسبة الاستثمار المؤقت | 35 |
| 125 | معدل توظيف الموارد | 36 |
| 126 | معدل توظيف الودائع | 37 |

المقدمة

المقدمة:

ينظر الى المصارف الإسلامية بصفقتها مصارف مركبة تجمع بين خصائص وميزات المصارف التجارية والاستثمارية من وجهة نظر إسلامية تتعلق بوضع تسميات تتناسب مع التوجهات الدينية لطبيعة عمل ونشاطات المصرف. وتركز على مفاهيم الربوع والمشاركة بالربح والخسارة مع الابتعاد عن الفائدة وان المصارف الإسلامية تؤدي دور الوسيط المشابه لعمل المصارف التقليدية في الكثير من الأحيان في المعاملات المالية والتجارية، في تعظيم الأرباح وتقديم الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

في الواقع ظهرت المصارف الإسلامية في العصر الحديث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال الدول الإسلامية عن محتليها، حيث برزت مفاهيم متنوعة لضرورة طرح مصارف تنسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتلبي رغبات الكثير من العملاء التي لا تفضل العمل في مفاهيم الربا والفائدة والمضاربة وإنما مبادئ المشاركة والاستثمار وتحمل الربح والخسارة، ومن هنا بدأت المصارف الإسلامية بالظهور والتوسع وقد بدأت أهميتها الفعلية في الأسواق مع بدايات التسعينات من القرن الماضي في الأسواق المالية العربية والإسلامية، بنسب مقبولة مثل (أمريكا وبريطانيا)، حتى وصل عددها حول العالم لما يزيد عن (400) مؤسسة مالية مرموقة تقدم خدماتها حول العالم.

تؤدي المصارف الإسلامية دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية وعليه انطلقت الدراسة الحالية من هدف بيان مفاهيم وأساليب وطبيعة عمل المصارف الإسلامية والخدمات التي تقدمها لربانها واختلاف تلك الخدمات والمنتجات من حيث خصائصها وصفاتها عن المصارف التقليدية.

جاءت الدراسات في المصارف الإسلامية في العراق وقطر والعمل على دراسة وتحليل العديد من المؤشرات المالية التي تبين طبيعة عمل ودرجة تطور العمل خلال مدة زمنية طويلة ما بين أعوام (2004 - 2020)، إضافة إلى تركيزها على المقارنة بين عمل المصارف الإسلامية في قطر والعراق والنتائج التي تم تحقيقها في ظل وجود الاختلاف بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين خلال سنوات الدراسة.

أولاً : أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يأتي:

1. بيان طبيعة الموارد المالية للمصارف الإسلامية.
2. معرفة اوجه الاستخدامات للودائع ورأس المال في المصارف الإسلامية عينة الدراسة.
3. فهم علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية والمصارف التقليدية.

ثانياً : مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية :

1. هل ان طبيعة الودائع للمصارف الإسلامية قصيرة الأجل تؤثر في توظيف الأموال للمصارف الإسلامية.

2. هل ان محددات البنوك المركزية ومنافسة المصارف التقليدية المنافسة الشديدة حال دون مساهمة المصارف الاسلامية الفاعلة في النشاط الاقتصادي في العراق وقطر؟

ثالثاً : فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن هناك دوراً كبيراً لتوظيف الموارد المالية في رفع كفاءة الاداء المصرفي للمصارف الاسلامية.

رابعاً : أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

1. التعرف على واقع وتحديات المصارف الاسلامية في العراق وقطر.
2. تحليل مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الاسلامية في العراق وقطر.
3. تحليل مؤشرات كفاءة الأداء المالي والمركز المالي للمصارف الاسلامية عينة الدراسة.

خامساً : حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: تم اختيار المصرف العراقي الاسلامي ومصرف قطر الاسلامي كحالة دراسية.

2. الحدود الزمانية : وتمثلت بالمدة الزمنية (2004 – 2020).

سادساً : منهجية الدراسة:

استندت الدراسة إلى الجمع بين المنهجين الوصفي والاستنباطي، إذ تمثل المنهج الوصفي بالوصف النظري لموضع البحث، بينما ضم المنهج الاستنباطي المنهج التحليلي والاستنتاجي الذي يعمل على ربط الاسباب بالنتائج من خلال مناقشة المفاهيم النظرية والتطبيقية على شكل سلسلة زمنية تبدأ بدراسة المفاهيم النظرية ومن ثم تحليل تطور توظيفات الموارد المالية ومؤشرات تقييم الاداء للمصارف عينة الدراسة خلال المدة المدروسة.

سابعاً : هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول. تتناول **الفصل الاول** منها الاطار المفاهيمي للمصارف الاسلامية وذلك في ثلاثة مباحث. تتناول المبحث الاول منها جدلية ومفهوم ونشأة المصارف الاسلامية. وتتناول المبحث الثاني مصادر اموال المصارف الاسلامية. يتناول المبحث الثالث ادارة الاستخدامات المالية في المصارف الاسلامية. في حين تضمن **الفصل الثاني** تحليل تطور الموارد المالية في المصارف الاسلامية (المصرف العراقي الاسلامي ومصرف قطر الاسلامي) للمدة (2004 - 2020) وذلك في ثلاثة مباحث أيضاً. أهتم المبحث الاول بدراسة المصارف الاسلامية عينة الدراسة (الواقع والتحديات). في حين جاء المبحث الثاني في تطور توظيفات الموارد المالية في المصرف العراقي الاسلامي. أما المبحث الثالث تناول تطور توظيفات الموارد المالية في مصرف قطر الاسلامي. وأخيراً تناول **الفصل الثالث الجانب التطبيقي** وكذلك يضم ثلاثة مباحث تتناول في المبحث الاول تحليل مؤشرات الأداء لمصرف العراقي الاسلامي. وتتناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات الأداء لمصرف قطر الاسلامي. وتضمن المبحث الثالث المقارنة بين مؤشرات الاداء للمصارف عينة الدراسة.

ثامناً: الدراسات السابقة:
أ- الدراسات العربية:

| | |
|----------------|---|
| الدراسة الأولى | خيرة، بشير (2021) ⁽¹⁾ |
| عنوان الدراسة | الاستثمار بالمضاربة في المصارف الإسلامية، دراسة مصرف قطر الإسلامي |
| فرضية الدراسة | تكمن فرضية الدراسة في اعتبار المضاربة حلاً بديل للتمويل التقليدي للمشاريع الاستثمارية. |
| نتائج الدراسة | توصلت الدراسة الى ان مصرف قطر الإسلامي يعتمد على التمويل بحسب صيغة المضاربة ولكن بنسب قليلة نظراً لارتفاع المخاطر المحيطة بها. |
| أوجه التشابه | تتشابه مع الدراسه الحالية في تركيزها على التمويل بالمضاربة في مصرف قطر الإسلامي كونه احد مصادر التمويل لمصرف قطر الإسلامي. |
| أوجه الاختلاف | تختلف عن دراستنا الحالية في مدة الدراسة، وفي عينة الدراسة اذ ان الدراسة السابقة ركزت على مصرف قطر الإسلامي فقط في حين ان دراستنا الحالية ركزت على المصرف العراقي الإسلامي ومصرف قطر الإسلامي. |

| | |
|-----------------|---|
| الدراسة الثانية | الزبيدي (2016) ⁽²⁾ |
| عنوان الدراسة | تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية |
| فرضية الدراسة | تتمحور فرضية الدراسة حول ضعف كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع نظيراتها في (الإمارات والاردن) وتنبثق منها فرضيات فرعية هي 1- ضعف مؤشر الربحية الكلي في المصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع مؤشرات الربحية الكلي في المصارف الإسلامية للإمارات والاردن. 2- ارتفاع مؤشر السيولة وضعف الاستثمار في المصارف الإسلامية العراقية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية في الإمارات والاردن. |
| نتائج الدراسة | ان مؤشرات النمو والسيولة والربحية والامان في المصارف الإسلامية العراقية شهدت تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة خلال مدة الدراسة |
| أوجه التشابه | تركز الدراستان على المصارف الإسلامية، وتركيزها على مؤشري الربحية والسيولة. |
| أوجه الاختلاف | تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث مجتمع الدراسة، إضافة إلى تركيز الدراسة الحالية على تحليل استخدام الموارد المالية، من خلال التركيز على ثلاثة مؤشرات لقياس التحليل وهي (مؤشرات الربحية والسيولة والتوظيف في المصارف الإسلامية في قطر والعراق). |

- (1) صوالحي خيره، عامر بشير، الاستثمار بالمضاربة في البنوك الإسلامية دراسة مصرف قطر الإسلامي، مجلة الإبداع، مجلد 11، العدد 1، 2021.
- (2) أمينة صبري كريم الزبيدي، تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الإماراتية والاردنية للمدة (2005 – 2014)، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2016.

| | |
|-----------------|---|
| الدراسة الثالثة | العطار (2013) ⁽¹⁾ |
| عنوان الدراسة | قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية |
| فرضية الدراسة | يتمتع مصرف سوريا الدولي الاسلامية بدرجة كفاءة مصرفية مثلى. |
| نتائج الدراسة | استطاع مصرف سوريا الدولي الاسلامي أن يحقق درجة كفاءة مصرفية حيث انه استطاع توظيف مدخلاته مع الودائع وراس المال بالطريقة المثلى |
| أوجه التشابه | تركز الدراستان على المصارف الإسلامية، وعلى الكفاءة المصرفية |
| أوجه الاختلاف | تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث مجتمع الدراسة، إضافة إلى تركيز الدراسة الحالية على تحليل استخدام الموارد المالية، من خلال التركيز على ثلاث مؤشرات لقياس التحليل وهي (مؤشرات الربحية والسيولة والتوظيف في المصارف الاسلامية في قطر والعراق). |

ب- الدراسات الاجنبية:

| | |
|----------------|--|
| الدراسة الاولى | Said (2013) ⁽²⁾ |
| عنوان الدراسة | Risks and Efficiency in the Islamic Banking Systems : The Case of Selected Islamic Banks in MENA Region. المخاطر والكفاءة في الأنظمة المصرفية الإسلامية: حالة مصارف إسلامية مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا |
| فرضية الدراسة | هناك علاقة سالبة ما بين الكفاءة ومخاطر الائتمان. |
| نتائج الدراسة | أظهرت نتائج الدراسة أن علاقة مخاطر الائتمان بالكفاءة علاقة سلبية بالكفاءة ، في حين تبين أن المخاطر التشغيلية مرتبطة بالكفاءة على نحو سلبي جداً. وأظهرت مخاطر السيولة العلاقة غير المهمة بالكفاءة في المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. |
| أوجه التشابه | تتشابه مع الدراسة الحالية في بعد مؤشرات الكفاءة المصرفية |
| أوجه الاختلاف | تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في عينة ومدة الدراسة |

| | |
|-----------------|--|
| الدراسة الثانية | Muhammad. (2011) ⁽³⁾ |
| عنوان الدراسة | Financial stability of Islamic banking in Pakistan: An empirical study الاستقرار المالي للصيرفة الإسلامية في باكستان: دراسة تجريبية |

(1) رانيا عطار، قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية، رسالة ماجستير، 2013.

(2) Ali Said, Strayer University, Unted States, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 3, No 1, 2003.

(3) Muhammad Ali Shahid and Zaheer Abbas, Financial stability of Islamic Banking Pakistan: an empirical Study, African journal of Business Management Vol. 6(10), 14 March, 2012.

| | |
|--|---------------|
| ان المصارف الإسلامية الصغيرة أقوى من الناحية المالية من المصارف الإسلامية الكبيرة. | فرضية الدراسة |
| ان وجود المصارف الإسلامية كان له تأثيراً كبيراً للغاية على استقرار البنوك الأخرى تم رفض فرضية العدم وأكد أن وجود المصارف الإسلامية كان لها تأثيراً كبيراً في الاستقرار المالي للآخرين. | نتائج الدراسة |
| تركز الدراسات على المصارف الإسلامية. | أوجه التشابه |
| تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث مجتمع الدراسة، إضافة إلى تركيز الدراسة الحالية على تحليل استخدام الموارد المالية، من خلال التركيز على ثلاثة مؤشرات لقياس التحليل وهي (مؤشرات الربحية والسيولة والتوظيف في المصارف الإسلامية في قطر والعراق). | أوجه الاختلاف |

| | |
|--|-----------------|
| HASSAN. (2006) ⁽¹⁾ | الدراسة الثالثة |
| THE X-EFFICIENCY IN ISLAMIC BANKS الكفاءة للمصارف الإسلامية | عنوان الدراسة |
| ان المصارف الإسلامية هي اقل كفاءة نسبياً مقارنة مع نظيراتها التقليدية في انحاء العالم | فرضية الدراسة |
| ترتبط مقاييس الكفاءة الى حد كبير مع العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين | نتائج الدراسة |
| تركز الدراسات على المصارف الإسلامية، وعلى الكفاءة المصرفية | أوجه التشابه |
| تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث مجتمع الدراسة، إضافة إلى تركيز الدراسة الحالية على تحليل استخدام الموارد المالية، من خلال التركيز على ثلاثة مؤشرات لقياس التحليل وهي (مؤشرات الربحية والسيولة والتوظيف في المصارف الإسلامية في قطر والعراق). | أوجه الاختلاف |

(1) M. KABIR HASSAN, The X-Efficiency in Islamic Banks, Islamic Economic Studies, Vol.12, No2, February, 2006.

الفصل الأول

المصارف الإسلامية تأصيل نظري

ومفاهيم عامة

المبحث الأول: المصارف الإسلامية جدلية المفهوم والنشأة

المبحث الثاني: مصادر الأموال والخدمات المصرفية وأساليب الاستثمار في

المصارف الإسلامية،

المبحث الثالث: إدارة الاستخدامات المالية في المصارف الإسلامية وتحدياتها وطرق

تقويمها

الفصل الاول

المصارف الاسلامية تأصيل نظري ومفاهيم عامة

تمهيد:

تستمد المصارف الاسلامية اسسها ومبادئها من الشريعة الاسلامية التي تحرم التعامل بالربا (الفائدة) أخذاً وعطاءً وهذا ما جعلها من اهم تطبيقات الاقتصاد الاسلامي التي ظهرت في الدول الاسلامية اذ تمكنت هذه المصارف عن طريق أسلوب عملها من تثبيت وجودها كبديل شرعي للمصارف التقليدية ويكمن عمل هذه المصارف في تلبية احتياجات الافراد في ايداع اموالهم او الحصول على تمويل لمشاريعهم من دون التعامل بالربا الا ان هذه المصارف واجهت تحديات كبيرة منها التحرير المالي الذي كشف عن العلاقة الوطيدة بينها وبين الجهاز المصرفي من خلال ما احدثته من تغيرات مصرفية عالمية، وعليه قسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول: المصارف الاسلامية من حيث جدلية المفهوم والنشأة وجاء المبحث الثاني ليكشف مصادر الاموال والخدمات المصرفية واساليب استثمارها اما المبحث الثالث فقط اختص في تناول ادارة الاستخدامات المالية في المصارف الاسلامية وتحدياتها.

المبحث الأول

المصارف الإسلامية جدلية المفهوم والنشأة

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية:

أولاً : مفهوم المصارف الإسلامية :

تُعد المصارف الإسلامية نوعاً خاصاً من المصارف المتخصصة سواءً من حيث طبيعتها أم من حيث تفاصيلها فهي تقترب من مصارف الاستثمار ومصارف الأعمال أو مصارف التنمية، لذا فهي خليط من المصارف التجارية والاستثمارية مع ملاحظة أن عملها يتفق مع المعايير الإسلامية، فهي بمنزلة المصارف الشاملة القائمة على حرمة الربا، وعلى حقيقة أن الفائدة هي عين الربا، واتساقاً مع ما قدمناه من أن الآلية ذات الجدوى الفاعلة لإدارة العمل المصرفي بخاصة، والنشاط الاقتصادي المعاصر بشكل عام هو الربح وليس الفائدة، وإيماناً باستحالة أن يكون فيما حرمة الله سبحانه وتعالى شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونها قامت المصارف الإسلامية في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي تدعيماً للاستقلال السياسي بالعودة إلى الهوية، وتطبيق شرع الله والالتزام بأحكامه في مجال المال والمعاملات⁽¹⁾.

إذ لا تتعامل المصارف الإسلامية بالفائدة أخذاً و إعطاءً، وإنما تتلقى من الأفراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد لهم، وعندما تستخدم هذه النقود في نشاطها المصرفي فإن ذلك يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة أو عن طريق البيوع، وبذلك فهي الوسيط في الاقتصاد الإسلامي يجمع المدخرات ويوظفها من خلال عقود النيابة والوكالة والمضاربة والشراكة، أي أنه يعبئ المدخرات نيابة ويوظفها نيابة، من خلال توجيه المدخرات من ذوي الفائض إلى ذوي العجز مباشرة، كما تصبح علاقته بالتجار علاقة تكامل وليس تنافس وبما أن عقود النيابة عقود أمانة فهو لا يتحمل من المخاطر إلا قدر ما يتصل بعمله المتمثل بإدارة أموال ذوي الفائض وتوجيهها لذوي العجز⁽²⁾، وكأي نوع من أنواع المصارف الأخرى فهو يعمل كوسيط مالي بين الوحدات الاقتصادية فضلاً عن دوره في تعظيم الأرباح للوحدات وتقديم الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية⁽³⁾.

وقد اختلف الكتاب الباحثون في إعطاء مفهوم واضح للمصارف الإسلامية، إلا أن هناك بعض المضامين الأساسية التي قد تكون متقاربة فقد عرفه بعضهم بأنه (نظام الصيرفة الذي يحرم الربا أخذاً و إعطاءً، بل يعتمد على تقاسم الربح والخسارة وتبادل أو شراء أو إعادة بيع السلع والخدمات)⁽⁴⁾.

(1) عبد الحميد الغزالي، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً مع الإشارة إلى الازمة المالية العالمية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط2، 2009، ص382،
(2) محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2012، ص23،

(3) Partick Imam and Kangni Kpoder, Islamic banking : How has it diffused, international monetary fund, 2010, P,3

(4) Martin Cihak and Heiko Hesse, Islamic banks and Financial stability : An Empirical Analsis, International Monetary Fund, Working paper WP08/16, 2008, P,22,

ومن جانب آخر عرف بأنه (مؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية)⁽¹⁾.

كما عرفت بأنها (عبارة عن منشآت مالية تقدم الأعمال المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية وتعتمد على منافذ مشروعة للحصول على الأموال واستثمارها بالطرق الشرعية من خلال وسائل وأدوات مثل (المضاربة والمرابحة وبيع السلع والإجارة وغيرها))⁽²⁾.

فقد عرف بأنه (المصرف الذي يعمل وفق آلية مصرفية تحدد اطارها الفلسفة الإسلامية)⁽³⁾.

ويعرف أيضاً بأنه (مؤسسة مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تستمد منطقتها العقائدي من الشريعة الإسلامية)⁽⁴⁾.

ثانياً : نشأة المصارف الإسلامية :

يعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي إلى سنة (1940) عندما أنشأت ماليزيا صناديق للادخار تعمل من دون فائدة، وفي سنة (1950) بدأ التفكير المنهجي يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتشير الوقائع إلى أن بوادر تجربة المصارف الإسلامية قد ظهرت لأول مرة سنة (1963) بجمهورية مصر العربية في محافظة الدهقالية في مدينة ((ميت غمر)) من خلال إنشاء مصارف للادخار المحلية التي أسست على تحريم التعامل بالفائدة، وهذه التجربة تعد منطلقاً وخط البداية لوضع الاقتصاد الإسلامي، وقد أشارت بعض المصادر إلى وجود تجارب سبقت مصارف الادخار مثل تعاونيات الائتمان في كراتشي ومشروع حيدر آباد في الهند، وهي مؤسسات لا تتعامل بالفائدة وتمارس العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد قامت هذه المؤسسات على شكل مصارف ادخار محلية من منطلق اقتصادي واجتماعي يدعو إلى التكافل وكان هدفها جذب صغار المدخرين وتشجيعهم على الادخار في هذه المصارف وإخراج أموالهم من دائرة الاكتناز والتعامل مع المؤسسات المالية بعيداً عن الفائدة الربوية التي حرمها الفكر الإسلامي مصداقاً لقوله تعالى في سورة البقرة ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين))، وقد أعقب مصارف الادخار افتتاح مصرف ناصر الاجتماعي الذي باشر أعماله في سنة (1972) وكان من بين أهدافه هو توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين، وقد حاول أن يضع صيغ وأساليب عمل التمويل الإسلامي موضع التطبيق كـ(المضاربة والمشاركة) وقد قدم القروض الحسنة للفقراء والمحتاجين، وفي سنة (1975) أعلن عن إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية الذي انبثق عن المؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في جدة سنة (1970) وبعد ذلك انطلقت حركة إنشاء وتأسيس

(1) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، الطبعة 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2008، ص110،

(2) Sami Naceur and others, Islamic Banking Increase Financial Inclusion, IMF Working paper, International Monetary Fund, 2015, P,6

(3) طارق طه، ادارة البنوك، منشورات المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، الاسكندرية، 1999، ص101،

(4) أحمد النجار، عن البنوك الإسلامية ماذا قالوا الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1982، ص9،

المصارف الإسلامية في دول عدة أهمها دول الخليج العربي، إذ تتوفر السيولة النقدية التي أدت دوراً مهماً في زيادة حجم الادخار المصرفي⁽¹⁾.

وقد تنبّهت المصارف التجارية التقليدية إلى ضرورة تبني المفهوم الإسلامي للمصرف الأمر الذي دفع العديد من المصارف التقليدية إلى انشاء نوافذ اسلامية، وما زالت هناك مصارف تقليدية أخرى تم تحويلها بالكامل إلى مصارف اسلامية، علاوةً على ذلك، تم انشاء العديد من الهيئات الاسلامية للتنظيم والترويج لصناعة التمويل الاسلامي، وأخيراً اسلمت ايران والسودان أنظمتها المالية بالكامل⁽²⁾، واصبح التمويل الاسلامي منتشراً من مؤسسة واحدة في بلد واحد إلى أكثر من (400) مؤسسة مالية في أكثر من سبعين دولة تتعامل وفق الصيرفة الاسلامية، إذ بلغ اجمالي الموجودات بحدود (1) تريليون دولار أمريكي⁽³⁾.

وبذلك انتشرت المصارف الاسلامية بشكل واسع بحيث لم تقتصر فقط على البلدان الاسلامية، بل امتدت إلى البلدان غير الاسلامية مثل (أمريكا، بريطانيا وسويسرا،،،، وغيرها) وتأتي في المرتبة الأولى لهذه الدول (بريطانيا) التي توجد فيها خمسة مصارف اسلامية بشكل كامل، وسبعة عشر مصرفاً على شكل نافذة اسلامية⁽⁴⁾، ولقد بلغ عدد النوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية في سنة (2010) ما يقارب (350).

وواصلت المصارف الاسلامية نموها لتصل الى ما يقارب (450) مصرفاً موزعاً على مستوى العالم برأس مال يتجاوز (800) مليار دولار أمريكي في عام (2010)⁽⁵⁾.

ثالثاً : خصائص (مميزات) المصارف الإسلامية:

تتسم المصارف الاسلامية ببعض الصفات التي تميزها عن المصارف الأخرى ومن أهمها⁽⁶⁾:

1. استبعاد التعامل بالربا، أي أنّ أول ما يميز المصرف الاسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصةً نظام الفوائد الربوية الذي يمثل حجر الزاوية لدنة المصارف الاسلامية وبذلك ينسجم المصرف الاسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الاسلامي ولا يتناقض معها.

(1) حكيم حمود فليح وآخرون، المصارف الإسلامية، مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، مطبعة بغدادية للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2019، ص24،

(2) Ahmed Alharbi, Development the Islamic Banking System, Journal of Islamic Banking and Finance, 3 no,1, 2015, P,12

(3) Ahmed Belouafli and Abderrazak Belabes, Islamic finance in Europe: The Regulatory Challenge, Islamic Economic Studied, Vol,17 No,2, January, 2010, P,34

(4) شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عباس فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012، ص15،

(5) المصدر السابق نفسه، ص9،

(6) للمزيد من التفاصيل أنظر:

عبد الحميد محمد الشواربي، ادارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002، ص954،

جمال لعمارة، المصارف الاسلامية، دار النبأ للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص49،

أكرم الحوراني وعبد الرزاق حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص168،

2. الاستثمار في المشاريع الحلال، إذ يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.
 3. تعمل المصارف الإسلامية جاهدة في تقديم أقصى المنافع للمجتمع من خلال قيامها بالأعمال والأنشطة والخدمات التي من شأنها إفادة المتعاملين معها والمساهمين فيها فضلاً عن إفادة المجتمع من خلال تطبيق روح الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية مما يضيء على هذه المصارف الطابع الاجتماعي.
 4. لا يعد الربح الهدف الأساس الوحيد الذي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها رغم أنه يبقى هدفاً أساسياً لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع تجعل هدف تحقيق الربح أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.
 5. إحياء نظام الزكاة، إذ تقيم هذه المصارف صندوقاً خاصاً لجمع الزكاة تتولى إدارته، كما تأخذ على عاتقها مهمة إيصال هذه الأموال إلى مستحقيها المحددين شرعاً، وهو بذلك واجباً ألهياً فرضه الله على هذه الأمة إضافةً إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه هذه الفريضة وخاصةً عندما يقوم المصرف الإسلامي باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها.
- رابعاً: مقارنة المصارف الإسلامية بالمصارف التقليدية:**

تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية اختلافاً جوهرياً في العديد من النواحي نتيجة للنجاحات التي أحرزتها المصارف الإسلامية خلال المدة القصيرة وما توصلت إليه من توسع في مختلف دول العالم الإسلامي الأمر الذي جعل من المقارنة بينها وبين المصارف التقليدية ذات أهمية كبيرة للولوج إلى مواطن القوة التي تميزها عن غيرها وعن أوجه الاختلافات التي تميز بينهما، لذلك يتحتم علينا في هذه الفقرة أن نبرز أهم الفروق الجوهرية بين هذين المصرفين من خلال الاستعانة بالجدول (1):

الجدول (1)

أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية

| أوجه المقارنة | المصارف الإسلامية | المصارف التقليدية |
|----------------|---|--|
| من حيث المفهوم | هي مصارف تجمع الأموال وتستثمرها مقابل حصة محددة من الأرباح غير المعروفة من خلال المضاربة والمشاركة والاتجار في السلع والخدمات | هي مصارف ربوية تجمع الأموال وتمول المشروعات الخاصة والأفراد مقابل فائدة يتم تحديدها مسبقاً |
| النشأة | ظهرت نتيجة التطورات التاريخية والسياسية والاجتماعية والدينية في البلاد الإسلامية وكان ذلك الدافع الأساسي لظهورها | ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة |
| أساس التعامل | لا تتعامل في أصل نظامها ونشاطها بالفائدة فهي حرام بإجماع العلماء ونظام القروض فيها خالي تماماً من | المصارف التقليدية بحسب أنظمة أنشائها يقتصر نشاطها في الغالب على التعامل في القروض وليس |

| | | |
|---|--|--|
| الاستثمار في المشروعات العقارية والصناعية والزراعية إلا بنسبة ضئيلة | الفوائد، لذا تسمى بحسب اصطلاح الشرعيين بـ(القروض الحسنة) | |
| تقوم في معاملاتها على أساس نظام الفائدة | تعتمد في معاملاتها على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة | النظام الاقتصادي المتبع |
| الإيراد المبني على أساس الفائدة المصرفية محدد مسبقاً | تطبيق قاعدة الغنم بالغرم، أي قبول الناتج سواء كان ربحاً أو خسارة | الإيراد |
| تقوم بإتاحة التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة على شكل قروض نقدية وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية كـ(الأسهم والسندات) | صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية متعددة: كـ(المشاركة والمشاركة والسلم والاستصناع والإجارة والمزارعة والمساقاة وغيرها) مما يناسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم | أشكال التمويل |
| يمنع على المصارف التقليدية حق هذا التملك خوفاً من تجميد أموالها، | تتطلب استثمارات المصرف الإسلامي امتلاك الأصول الثابتة والمنقولة | متطلبات الاستثمار |
| قد يخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين، | يغلب عليها طابع المصارف الشاملة التي تقدم الخدمات المصرفية التجارية والمتخصصة والاستثمارية | التخصص |
| نوع الفائدة يتبع نوع الوديعة كلما طال امر الوديعة زاد سعر الفائدة | احتمال تحقيق الربح أو الخسارة مما يضفي العدالة على العلاقة بين عاملي الانتاج (العمل ورأس المال) | مخاطر تحقيق العائد |
| توظف المصارف التقليدية المعايير الدولية | تستخدم المعايير العالمية الإسلامية (AAOIFI) (*) الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. | المعايير المستخدمة لتنظيم العمل المصرفي |
| يخضع لرقابة البنك المركزي | يخضع للرقابة الشرعية لمراقبة مدى مطابقة أعمال المصرف للشريعة الإسلامية فضلاً عن الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي | الجوانب الرقابية |
| يمارس دوره كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين | يمارس دوره المصرفي والوساطة المالية من خلال أدوات استثمارية يكون فيها المصرف بائعاً وشريكاً ومشترياً | طبيعة الدور |
| يستقطع الاحتياطي من صافي الأرباح التي يحققها المصرف | يستقطع الاحتياطي من صافي الربح الخاص بالمساهمين فقط | الاحتياطي العام |

المصدر:

1- حكيم حمود فليح الساعدي وآخرون، المصارف الإسلامية، مصدر سابق، ص46.

(*) **AAOIF** : Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institution, منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية،

2- يوسف حسين عاشور، ادارة المصارف الاسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، فلسطين، غزة، 2013، ص122.

وإن أوجه الاختلاف السابق المبين ذكرها لا تنفي وجود أوجه للتشابه بين المصارف الاسلامية والتقليدية ويتمثل هذا التشابه بالآتي⁽¹⁾:

1. كلاهما مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح.
2. كلاهما يقدم خدمات مصرفية للزبائن كالصرافة والحوالات، والحساب الجاري وغيرها.
3. كلاهما يتبع المعايير المهنية، والأعراف المصرفية والقوانين السائدة فيما لا يتعارض مع الأسس القائم عليها، مثل الاحتفاظ بالسيولة وغيرها.

المطلب الثاني: أهداف المصارف الاسلامية:

لا تقتصر أهداف المصارف الاسلامية على تقديم الخدمات وتعبئة المدخرات فحسب، بل أعمق من ذلك بكثير، إذ تجنب المعاملات الربوية والمعاملات المحرمة في الاسلام والممارسات غير الاخلاقية، وبالتالي المشاركة في تحقيق أهداف وغايات الاقتصاد الاسلامي، ذلك يعني أن هدف المصرف الاسلامي هو هدف الاقتصاد الاسلامي نفسه وهو تطبيق الشريعة الاسلامية ومقاصدها في تحقيق التنمية الاقتصادية⁽²⁾، وبالأساس أن فلسفة العمل المصرفي الاسلامي يمكن أن يكون مفهوماً شاملاً ومتكاملاً في اطار الأهداف العامة للنظام الاقتصادي الاسلامي، وأن العديد من الاقتصاديين الاسلاميين، يؤكدون أن المصارف الاسلامية هي مجموعة فرعية من النظام الاقتصادي الاسلامي الشامل التي تسعى لوضع حل عادل ومنصفاً ومجتمع متوازن بما يتوافق مع أهداف الشريعة الاسلامية⁽³⁾، فعند انشاء المصارف الاسلامية كان الهدف منها بشكل عام تطبيق وتشجيع وتطوير مبادئ الشريعة الاسلامية على الصفقات المالية والمصرفية والشؤون التجارية ذات الصلة⁽⁴⁾، وبذلك يمكن ايجاز أهم الأهداف التي تسعى المصارف الاسلامية الى تحقيقها بالآتي:

أولاً : الأهداف الاستثمارية:

تعمل المصارف الاسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الانفاقي للقاعدة الواسعة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال

(1) يوسف حسين عاشور، ادارة المصارف الاسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، فلسطين، غزة، ط1، 2002، ص116.

(2) Mustafa Omar Mohammed and Syahidawati Shawan, The Objective of Islamic Banking Economic and Islamic Banking in Light of Maqasid Al-Shariah: A Critical Review, Middle- East JOURNAL of Scientific Rwesearch 13, ISSN 1990-9233, 75-84, 2013, P,79

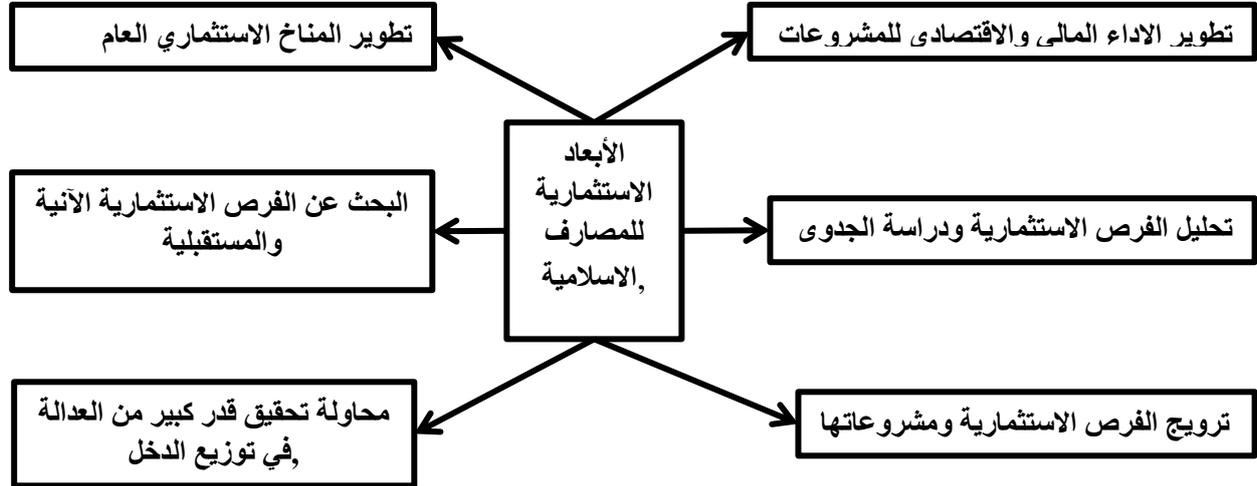
(3) Asyraf Wajdi Dusuki, Understanding The objective Islamic Banking : A Survey of Stakeholders perspectives, paper published in International Journal of Islamic and Middle Eastern Financial and Management, Vol,1, Issue 2, 2008, P,4

(4) Abdul Ghafar Ismail and Umar Taufiq, Zakat on Financial Instruments (IRTI) Policy Paper, H- December, 30, 2015, P,10.

المعطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية، ولذا فإن الدور الاستثماري للمصارف الاسلامية ابعاداً متكاملة يمكن أن نوضحها من خلال الشكل (1):

الشكل (1)

الأبعاد الاستثمارية للمصارف الاسلامية



المصدر: علاء طالب فرحان وآخرون، مدخل في ادارة المؤسسات المالية، دار الكتب موزعون وناشرون، كربلاء، 2016، ص156.

ثانياً: الأهداف المالية:

تهدف المصارف الاسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها، ومن أهم هذه الأهداف ما يأتي :

1. جذب الودائع وتنميتها :

يُعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الاسلامية، إذ يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، كما يعتبر تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الالهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وأفراده، لذا تقوم المصارف الاسلامية بجذب أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة من المجتمع، واستخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية بما يحقق نفعاً لأصحابها وللمصرف والمجتمع⁽¹⁾.

2. استثمار الأموال :

يعد استثمار الأموال الشق الثاني للوساطة المالية وهو المصدر الرئيس لتحقيق الأرباح للمساهمين والمودعين وكذا للمصرف بصفته وسيطاً بين هؤلاء لذا تحرص المصارف الاسلامية على استثمار أموالها في جميع جوانب النشاط الاقتصادي وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية⁽²⁾ وذلك من خلال الآتي:

أ. الحث على الادخار وتشجيع المعاملات التجارية المباشرة بين الدول الاسلامية، مما يساعد على تحرير التجارة وتسهيل التبادل.

(1) فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الاردن، ط1، 2006، ص96 – 97.

(2) عوف محمد كفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الثقافة الاسلامية، الاسكندرية، 2000، ص41،

ب. التمويل الاستثماري، إذ توفر المصارف الاسلامية التمويل اللازم للمستثمرين من خلال صيغ التمويل المختلفة مما تبعدهم عن الربا.

ت. المحافظة على المال وتنميته فلا يجوز حبسه وتعطيله عن الحركة داخل المجتمع، كما تسعى المصارف الاسلامية إلى تحقيق معدل ربح ناتج عن عمليات الاستثمار والمضاربة والعمليات المصرفية بما يضمن لها البقاء والمنافسة أمام نظيراتهم التقليدية في السوق المصرفي، مع مراعاة الجانب الاجتماعي والأخلاقي في معاملاتها، فهي ليست مؤسسات خيرية تقدم التبرعات والخدمات المجانية، كما أنّ الربح لا يهم حملة الأسهم باعتباره يعد حافزاً أساسياً لديهم للاحتفاظ بالأسهم أو التخلص منها، بل يهم المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وكذا المجتمع لأنه ضمان لاستمرار المصرف والخدمات التي يقدمها له⁽¹⁾.

ثالثاً: الأهداف التنموية :

إن المصارف الاسلامية هي مصارف تنموية تقوم على بناء فكري خاص وهو الاسلام ونظامه الشامل لذلك تتصدى وفق هذا البناء للتنمية الاقتصادية بحيث تتم عملية تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع من خلال مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾ إذ يعد أساس المحافظة على المال من مقاصد التشريع الخمسة فهو قوام الحياة ومن هنا كانت عناية الاسلام به ووضع القواعد الحاكمة لآلية كسبه، وتملكه وانفاقه وتنميته فكلما أعطى الاسلام للفرد المسلم حق التملك ألزمه أداء ما عليه من واجبات فلا يجب أن يجيز له حبس المال وتعطيله عن الحركة داخل المجتمع لأن حركة المال ملك وحق المجتمع، ولو استغنى الفرد عن حركة المال فلا يحق له حبس ماله وتعطيله عن الحركة داخل المجتمع، وقد سعى الاسلام إلى تحقيق ذلك من خلال وجعل المال دولة بين الأغنياء دون الفقراء وغير ذلك من الأسباب.

وبهذا تتميز المصارف الاسلامية عن غيرها من المصارف ويتوجب عليها القيام بأنشطة اجتماعية ويجاد نسيج متماسك للمجتمعات الاسلامية⁽³⁾.

(1) شوقي بورقبة وهاجر زارقي، ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص19،

(2) عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 1998، ص439،

(3) محمد محمود المكاوي، البنوك الاسلامية، مصدر سابق، ص29،

المطلب الثالث: تطور العمل المصرفي الاسلامي:

بدأ العمل المصرفي الاسلامي بحجم متواضع في أوائل الخمسينيات، وتمكنت المصارف الاسلامية من تحقيق قفزة نوعية كبيرة في مجال العمل المصرفي لاسيما في الربع الأخير من القرن الماضي، حيث أمتد مسارها إلى مختلف بقاع العالم لاستحواذها على ثقة كبيرة من قبل الجمهور بسبب صيغتها الاسلامية، أن النمو الحاصل في حركة العمل المصرفي كان نتيجة تشجيع حكومات البلدان الاسلامية لإنشاء هذه المصارف سواء بقوانين خاصة أم بأحداث تغييرات في التشريع المصرفي، إذ لم يكن هناك أي ميزات لا تستحقها هذه المصارف مقارنة بالمصارف التقليدية نتيجة تلك التغييرات بل كان القصد من ذلك آزاله معظم العقبات التي اعترضت سبيل انشاء المؤسسات المالية الاسلامية.

وبطبيعة الحال فإن عمل المصارف الاسلامية هو المساهمة في الاستثمارات والمشاركة في أرباح المشاريع والحصول على عمولات مقابل الخدمات التي تقدمها هذه المصارف، وعليه فإن المصرف ما هو إلا مؤسسة لا تتعامل بالفائدة بالأخذ والعطاء وبالتالي يقبل ودائع العملاء دون أن يكون هناك التزاماً أو تعهداً مباشراً أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، فضلاً عن ذلك عندما يستخدم المصرف الاسلامي أمواله في الاستثمار أو الأنشطة التجارية فهو لا يتقاضى مقابل ذلك أي فائدة ولكن يتم ذلك على أساس المشاركة في الربح والخسارة المتحققة⁽¹⁾.

وهناك منهجان واضحان لممارسات العمل المصرفي الاسلامي، ففي كثير من الدول، لم تلتزم حكوماتها بإلغاء الفائدة، إذ توجد المصارف الاسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف القائمة على الفائدة على نطاق الاقتصاد بأجمعه، ففي مطلع التسعينيات أختارت (الحكومة السودانية) التحول للعمل بالنظام المصرفي الاسلامي الشامل، أما في (ماليزيا) فقد تم التطوير المختلط على المستوى الرسمي، فقد تم تشجيع نظام نوافذ المصرفية الاسلامية نفسها، وتعمل السلطات النقدية على الاعتراف بكلتا النظامين المصرفيين التقليدي والاسلامي وتنظيمهما.

وفي أي حال من الاحوال نجحت المصارف الاسلامية في تعبئة مقدار ضخم من الأموال، ففي فترة الثمانينات كانت الودائع في كافة المصارف الاسلامية تقريباً تنمو بخطوات سريعة⁽²⁾، إذ اشارت كثير من الدراسات الى النجاح الكبير الذي حققته المصارف الاسلامية في تعبئة الودائع، فقد بينت تلك الدراسات، أن المعلومات المتعلقة بالمدة (1980 - 1986) شهدت نمواً نسبياً للمصارف الاسلامية، وكان الأفضل في معظم الحالات من نمو المصارف الأخرى، ونتج عن ذلك

(1) ابراهيم الكراسنة، البنوك الاسلامية الاطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد

العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2007، ص3

(2) أوصاف أحمد، تنمية البنوك الاسلامية ومشكلاتها، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص229،

زيادة نصيب المصارف الاسلامية من اجمالي الودائع⁽¹⁾، وتلاحظ دراسة أخرى أن هذه المؤسسات المبكرة، قد نضجت وحقت درجة كبيرة من النجاح فيما يتعلق التغلغل في الأسواق المالية، ويبدو ذلك ملفتاً للنظر إذا علمنا يوجد في الأسواق التي أنشأت فيها المصارف الاسلامية مصارفاً تجارية عريقة، كما تعد بعض الأسواق وخاصة في الخليج مشبعة بالمصارف، وبالدليل الثابت على جدوى العمل المصرفي الاسلامي هو أن عدد من المصارف التقليدية تدخل أيضاً في هذه السوق، وأن ما يعكس نجاح هذا العمل قيام الكثير من المصارف التجارية بتزويد زبائنها بخدمات مالية اسلامية، وبلغ عدد العمليات التي تم تمويلها من خلال الأساليب المصرفية بوساطة المصارف الاسلامية التقليدية مقداراً مهماً، وتشير أحد التقديرات في أواخر عام (1993) إلى أن هذا المقدار يتراوح ما بين (25) الى (30) بليون دولار أمريكي⁽²⁾، وتشير تقديرات الفايئاتشال تايمز في عام (1995) أن صناعة المصارف الاسلامية، تمتلك أموالاً تتراوح ما بين (50-80) بليون دولار⁽³⁾، وقد كان من المتوقع أن يصل اجمالي الأموال لدى المصارف الاسلامية إلى (100) بليون دولار قبل نهاية القرن العشرين، لذا على العمل المصرفي أن يعتمد في الأمد البعيد على قوته كنموذج بديل للمحافظة على جدواه وبقائه، وبالدرجة الأساس على القوة الذاتية للصيرفة الاسلامية كنظام بديل، فالإنجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية لا تقودنا إلى تجاهل المشاكل التي يواجهها العمل المصرفي، إذ كانت تلك المشاكل كبيرة منها ناتجة عن المناخ الصعب الذي تعمل فيه تلك المصارف والبعض الآخر ناجم عن ممارسات المصارف الاسلامية نفسها⁽⁴⁾، وعلى الرغم من حداثة العمل المصرفي الاسلامي، وانتشاره وتزايد دوره وأهميته في النشاط الاقتصادي والنقدي والمصرفي، فلا بد من تطوير الياته، التي تعتمد على فقه المعاملات الاقتصادية والمالية وفق المنهج الاسلامي ومع وجود هيئة رقابية شرعية داخل كل مصرف اسلامي على حدة، فأن من الضروري وجود هيئة رقابية شرعية عليا في البنك المركزي تتكون من فقهاء متخصصين في الامور الشرعية، ولهم دراية وعلم على قدر كبير في الشؤون الاقتصادية والنقدية والمصرفية، لغرض توحيد أسس وآليات العمل المصرفي الاسلامي على المستويين العربي والاسلامي.

-
- (1) أحمد سفر، **العمل المصرفي الاسلامي (أصوله وصيغته وتحدياته)**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004، ص229،
- (2) ميدل ايست ايكوميك دايجست، اكتوبر 1993، ص23، نقلاً عن كتاب العمل المصرفي (أصوله وصيغته وتحدياته)، احمد سفر، ص229.
- (3) فايئاتشال تايمز، 28 نوفمبر، 1995، نقلاً عن كتاب العمل المصرفي الاسلامي (أصوله وصيغته وتحدياته)، احمد سفر، ص229.
- (4) أحمد سفر، المصدر السابق نفسه، ص229.

المبحث الثاني

مصادر الأموال والخدمات المصرفية وأساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية

المطلب الأول : مصادر الأموال في المصارف الإسلامية :

لا تختلف مصادر الأموال في المصارف الإسلامية عن المصارف الأخرى كونها مؤسسات مالية مهمتها جمع المدخرات والودائع إلا أن الفارق الأساسي بينهما هو طريقة توظيف واستثمار هذه الودائع والمدخرات الأمر الذي يؤدي إلى وجود الاختلاف الجوهرى في هيكل الحسابات بين المصارف الإسلامية وغيرها من المصارف وعليه يمكن تقسيم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية،

أولاً : المصادر الداخلية :

يقصد بها حقوق الملكية التي تمثل الموارد المالية المتاحة للاستثمار بهيكل التمويل في الميزانية التي يمتلكها المصرف، فهي المصادر التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي في تأسيسه، ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته⁽¹⁾ وتتكون من الآتي:

1. رأس المال:

يتمثل رأس المال وفقاً للفكر الإسلامي بقيمة الأموال التي يضعها المستثمرون تحت تصرف المصرف في بداية نشأته وقد يكون هؤلاء أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، وهو قابل للتغير وذلك بطرح أسهم جديدة للاكتتاب⁽²⁾، فهو المورد الذي يبدأ به المصرف نشاطه، لذا فإن يكون حاضراً لا ديناً في الذمة، وهو يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر أموال المصرف، ويستخدم جزء منه في شراء الموجودات الثابتة كـ(الأبنية والأجهزة والمعدات وغيرها)⁽³⁾، وتبرز أهمية رأس المال للمصرف الإسلامي من خلال الآتي:

- أ. توفير الحماية والأمان، إذ يستخدم رأس المال كركيزة لامتناع الخسائر في حالة حدوثها، أي يعد صمام أمان المخاطر التي يتعرض لها المصرف⁽⁴⁾.
- ب. توفير التمويل اللازم للمصرف لممارسة أعماله ونشاطه وتحقيق أهدافه، كما يعد المصدر الرئيس لتمويل الموجودات الثابتة.
- ت. يعد مؤشر ضمان واستقرار، إذ تعتمد القوانين والتعليمات التي تصدرها الهيئات الرقابية إلى فرض مجموعة من المؤشرات المالية على المصارف، وعادة ما يكون عنصر رأس المال أحد المكونات الأساسية في حساب هذه المؤشرات⁽⁵⁾.

(1) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط1، 2004، ص11.

(2) محمد بوجلال، المصارف الإسلامية (مفهومها، نشأتها، وتطورها) مع دراسة في مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص54.

(3) صادق راشد الشمري، أساسيات المصرفية الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص41.

(4) إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص192.

(5) حمزة شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2007، ص87.

2. الاحتياطات :

تعد الاحتياطات أحد مصادر التمويل في المصارف الاسلامية كما هو الحال في المصارف التقليدية، فهي واجبة للحفاظ على رأس مال المصرف، وتعرف بانها المبالغ المقتطعة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع التي تدعم المركز المالي للمصرف وتحفظ رأسماله من أي اقتطاع، وتجنب وقوع خسارة ما، وتتكون مبالغها من حقوق المساهمين، لأنها تغطي من الأرباح التي كان من المفروض أن توزع عليهم⁽¹⁾، وهي تنقسم إلى عدة أقسام أهمها⁽²⁾:

أ. **الاحتياطي القانوني** : هو الاحتياط الذي يكون فيه المصرف ملتزماً بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الشأن، وذلك من أجل دعم مركزه المالي وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين.

ب. **الاحتياطي الخاص** : هو الذي يحتفظ به المصرف اختيارياً لدعم مركزه المالي من جهة ومواجهة الخسائر المحتملة في قيم أصول المصرف من جهة أخرى، ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة المصرف إلى الحاجة إليه في المستقبل، ويحتفظ به لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل.

ت. **الاحتياط العام** : هو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون ولكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأسمال المصرف، ويمكن لهذا الحساب أن يخضع للشروط نفسها، كأن ينص عليه القانون التأسيسي ويبين نسبة الأرباح التي تحول إلى هذا الحساب.

3. الارباح المحتجزة :

هي الجزء المتبقي من الأرباح التي تم حفظها بدلاً من تقسيمها على المساهمين⁽³⁾، وتعد الأرباح المحتجزة المبالغ المالية المحتجزة من قبل المصرف لأغراض النمو والتوسع وهي المصدر الرئيس للتمويل الداخلي وتفضل الأرباح المحتجزة لأنها تُعد مصدراً جاهزاً للنقد وليس عليها تكاليف⁽⁴⁾.

ثانياً : المصادر الخارجية:

تعد الودائع بأنواعها الاربع المصدر الأساس للموارد المالية الخارجية للمصارف الاسلامية التي تعتمد عليها بشكل كبير لتغطية نشاطها وتوظيف الأموال واستثمارها، والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

(1) عادل عبد الفضيل، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الاسلامية**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2007، ص406.

(2) رضا صاحب أبو حمد، **ادارة المصارف**، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2002، ص50.

(3) Eugene Brigham and Earnhardt Michael، **Financial Management : Theory and Practice**, 14th edition, Cengage Learning, South western U,S,A, 2014, P,14,

(4) Denzil Watson and Antony Head, **Corporate Finance Principles and PRACTICE**, 4ed Perason Education Limited, 2007, 2007, P,484

1. الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب) :

هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي الذي يتعهد بردها أو رد قيمتها دون فائدة أو عائد، وتبقى تحت تصرف أصحابها بحيث يمكنهم اللجوء إليها متى ما شاءوا وبدون اخطار مسبق، ويمثل هذا النوع من الودائع أقل نسبة مقارنةً بالأنواع الأخرى⁽¹⁾.

ومع أن هذا النموذج يقتضي دفع الودائع الجارية عند الطلب إلى المودعين، فإنه يعمل على أساس الاحتياطي الجزئي، فضلاً عن ذلك أن المصرف ملزم بمنح قروض قصيرة الأجل وبدون فائدة (القرض الحسن) في حدود جزء معين من اجمالي الودائع الجارية⁽²⁾.

ويقترح آخرون نموذجاً يقضي بالزام المصارف الإسلامية بالاحتفاظ بالودائع الجارية كلها وعدم التصرف بها، أي تكون نسبة الاحتياطي (100%) للودائع الجارية على افتراض أن هذه الودائع أمانة لدى المصرف، ومن ثم فإنها يجب أن تكون ذات احتياطيات كاملة لأن المصرف ليس له الحق باستخدام هذه الودائع العائدة للمودعين كأساس لخلق النقود من خلال الاحتياطيات الجزئية⁽³⁾.

وتكمن أهمية الودائع الجارية مقارنةً بأنواع الودائع الأخرى وبالآتي⁽⁴⁾ :

- أ. تمثل مصدراً من المصادر المجانية في المصارف الإسلامية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العائد من تشغيل هذه الموارد واستثمارها في مشاريع دون أن تؤثر على سيولتها،
- ب. تحمل صفة الديمومة فهي متوفرة لدى المصرف بشكل دائم ومستمر.
- ت. يمكن استثمارها في مجالات مختلفة منها: منح القروض الحسنة، تمويل المشاريع الاجتماعية، نشر الفكر الإسلامي ودعم المؤتمرات العلمية ونشر الأبحاث والكتب التي لها علاقة بالمصارف الإسلامية وغيرها.

2. الودائع الاستثمارية :

هي الأموال التي يملكها أصحابها ولا يستطيعون استثمارها بأنفسهم فيودعونها لدى المصرف الإسلامي الذي يستثمرها أو يمنحها إلى من يقوم بذلك وفق نظام المشاركة والخسارة وبالتالي فالمصرف يضمن هذه الودائع ويتحصل أصحاب حسابات استثمارها على عوائد أكبر من تلك التي يتحصل عليها أصحاب حسابات التوفير، لأن تلك المبالغ تكون كبيرة نسبياً وحسابات الاستثمار متوفرة لدى المصارف⁽⁵⁾، وتمثل نسبة هذه الودائع أعلى توظيف مالي في المصرف الإسلامي

(1) عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، الدار الجامعية، بيروت، ط2، 2007، ص175.

(2) Zuhair Iqbal and Abbas Mirakhor, **Islamic Banking**, International Money Fund Occasional paper, No, Washington, D,C, 1987, p,4.

(3) Ziauddin Ahmed, **Islamic Banking : state of the Art**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institution, Jeddah, 1994, P,19.

(4) جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم والاجتهاد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1993، ص117.

(5) سليمة طبائية، إدارة المصارف الإسلامية، مركز رماح للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2016، ص76.

وهي تختلف من مصرف اسلامي إلى آخر، تتراوح ما بين (74% - 95%)، وتأتي أهمية هذه الودائع كالاتي (1):

- أ. تمثل هذه الودائع أهم مصدر خارجي لموارد المصارف الاسلامية.
- ب. تمثل السند الأساسي لعمليات المصرف الاسلامي، ونقطة تميز العمل المصرفي الاسلامي عن غيره من المصارف.
- ت. تمثل وعاءً مستقرًا وثابتاً لتمويل أنشطة المصرف الاسلامي واستثماراته كونها محددة وفق آجال وشروط عقد الوديعة.

3. الودائع الادخارية :

الادخار بالمعنى العام هو التوقف عن الانفاق عشوائيا من أجل تحقيق التنمية، اما الادخار بالمعنى الخاص فهو تأخير الانفاق إلى أجل محدد شرط أن يوضع المال المؤجل انفاقه لدى هيئة في ادارة الادخار (2)، أما الودائع الادخارية فهي الأموال المودعة لدى المصرف قصد ادخارها لوقت الحاجة اليها، وتقوم المصارف بنوعها الاسلامية والتقليدية بفتح حسابات الادخار (التوفير) ومنح أصحابها دفاتر لتقييد مسحوباتهم وايداعاتهم (3).

4. الودائع لأجل (الثابتة) :

هي الودائع التي ترتبط بأجل محدد ولا يجوز لأصحابها السحب منها قبل انقضاء المدة المحددة، وهذه الودائع تمثل أهم مصادر التمويل للمصارف التقليدية التي تتنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الحسابات، ونظراً لما تمتاز به هذه الحسابات من ثبات، فإن المصرف الاسلامي يستثمر الجزء الأكبر منها، ويحتفظ بالجزء المتبقي بشكل نقدي لمواجهة عمليات السحب منها (4)، ويقوم المصرف بتوزيع الأرباح المتحققة على أصحاب هذه الودائع، من حيث النسب وبعد خصم المصاريف الادارية المختلفة وتكاليف الجهود والدراسات التي أجراها المصرف في سبيل استثمارها، وإذا لم تتحقق الأرباح، فإن الودائع لن تحصل على أي عائد، أما في حالة الخسارة فإن المصرف لا يضمن ارجاع قيمة الحساب كاملاً، وانما يشارك صاحب الوديعة في الخسائر التي تتعرض لها عمليات الاستثمار (5).

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية :

تسعى المصارف الاسلامية إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التي تتجسد في الأنشطة والممارسات الخدمية التي يقدمها المصرف لعملائه لتسيير معاملاتهم وتحقيق معدلات

- (1) للمزيد: محمد سويلم، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1998، ص483.
- (2) عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الاسلامية (التجربة بين الفقه والقانون)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2000، ص251.
- (3) عايد فضل الشعراوي، المصارف الاسلامية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط2، 2007، ص168.
- (4) عبد الحلیم ابراهيم محيسن، تقييم تجربة المصارف الاسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص31.
- (5) مصطفى كمال طایل، البنوك الاسلامية : المنهج والتطبيق، بنك فيصل الاسلامي المصري، جامعة أم درمان، درمان، 1988، ص69.

مقبولة من العوائد لمساهمتها فضلاً عما يمثله ذلك من تنمية في المعاملات الاقتصادية والمالية وتوسيع نطاق التعامل المصرفي وبذلك تعد بوابة العبور للتعامل مع مختلف أنشطة الجهاز المصرفي الإسلامي وهنا سوف نتناول هذه الخدمات بنوع من التفصيل وعلى النحو الآتي:

أولاً : الاعتمادات المستندية :

هي الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، من خلال التزام المصرف بوضع مبلغ معين متفق عليه تحت تصرف البائع باسم المشتري في ظل شروط محددة بدقة⁽¹⁾، وتعد صورة حديثة من صور التعامل المصرفي وضرورة فرضتها متطلبات التجارة الخارجية، لذا قامت المصارف الإسلامية بتبني هذا النوع من الخدمات بعدما خلصتها من الفائدة لأنه يتيح لها عوائد مجزية، ويتم تنفيذها في المصارف الإسلامية وفق الأسلوبين الآتيين:

1. انها كخدمة مصرفية:

يتم تغطية قيمة الاعتماد كاملاً من قبل المتعامل ويكون دور المصرف هنا دور الوكيل بأجر، ولا يختلف دور المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في هذا النوع من الاعتمادات من حيث المسؤولية من تسليم المستندات وفحصها، ولكن يظهر الاختلاف في الفوائد أو العمولة، وسبب ذلك هو طبيعة العمل المصرفي الإسلامي⁽²⁾.

2. كائتمان مصرفي :

إذ يتم تنفيذ هذه العملية بتغطية الاعتماد تغطية كاملة أو جزئية وفقاً لإحدى صيغ التمويل ك(المشاركة والمضاربة).

ثانياً : خطابات الضمان:

هي تعهدات خطابية تصدر من المصرف بناءً على طلب المتعامل بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مدة محددة، ويجوز تمديد الضمان لمدة أخرى قبل انتهاء المدة الأولى، وخطابات الضمان في التعاقدات والمقاولات والعطاءات، والمصارف الإسلامية تؤدي هذه الخدمة بأسلوبين بناءً على موقف المتعامل، فالموقف الأول أن يسدد المتعامل المبلغ كاملاً فلا توجد هنا عملية انتمائية، وحينئذ يصدر كتاب الضمان، ويتقاضى المصرف لقاء ذلك رسوم الخدمة، أما الموقف الثاني إذا لم يسدد الزبون المبلغ كاملاً، فينفذ المصرف الإسلامي المعاملة بإحدى العمليات المصرفية السالفة الذكر⁽³⁾، وتعد خطابات الضمان أهم الخدمات المصرفية التي يطلبها رجال الأعمال من أجل تسهيل معاملاتهم المختلفة كالدخول أو المزادات أو للتعامل مع الجهات الحكومية، وتقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذه الخدمة من أجل الحصول على عائد وتحقيق الربح بصفته أحد أهداف المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية

(1) Edward G,Hinlelme, Importers Manual USA : **The Single Source Encyclopedia for Importing**, to the United States, 4th edition, UAS : Wordn Trade Perss, 2003, P,148 .

(2) محمد عثمان شبير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2001، ص285.

(3) بلال كاظم الجوادي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة نظرية تحليلية)**، دار الحكمة للنشر والتوزيع والطباعة، بغداد، 2010، ص135.

بشكل خاص، وكذلك من أجل استقطاب زبائن جدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين مع المصرف، ولا يختلف خطاب الضمان الذي تصدره المصارف الإسلامية عن خطاب الضمان الذي تصدره المصارف التقليدية إلا في العمولة المدفوعة أو الفائدة، إذ تتقاضى المصارف التقليدية فوائد عن خطاباتها المصدرة، إذ تمثل هذه الفائدة نسبة معينة من قيمة ضمان الخطاب، وبالإضافة إلى الفوائد التي يحصل عليها المصرف الإسلامي فإنّ الخدمة تكيف على أساس عقد وكالة بأجل أو كفالة وهذه النقطة تعد محل خلاف العديد من الفقهاء⁽¹⁾.

المطلب الثالث : أساليب التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية

هي عمليات ومجالات توظيف الأموال التي تجمعت لدى المصرف من الودائع بأنواعها، إذ أنّ المصارف الإسلامية لا تمارس عملية الاقراض بفائدة، فقد تم تطوير صيغ بديلة للتمويل يفترض انها تنسجم مع أحكام الشريعة، وتتنطبق عليها نفس مبادئ المشاركة في الربح والخسارة التي تحكم علاقة المصرف بالمدّعين، إذ يشترك الاطراف المتعاقدين في المخاطرة والعائد، وطبقاً للمبادئ والأهداف التي ترشد أعمال المصارف الإسلامية، وبذلك فإنّ صيغ التمويل والاستثمار فيها ينبغي أن لا تكون أدوات لتحقيق الأرباح فقط، وانما وسائل لتحقيق الأهداف والغايات التنموية والاجتماعية أيضاً⁽²⁾، وهناك العديد من أساليب التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية التي يتم من خلالها استخدام الأموال وبطرق مشروعة وبما يتناسب مع كافة الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية والعقارية وغيرها من الأنشطة ومن هذه الأساليب :

أولاً : المضاربة :

المضاربة المصرفية هي الاتفاق بين المصرف والزبون على تمويل صفقة معينة⁽³⁾، إذ يساهم المصرف بالمال والزبون بالعمل ويصبحان شريكين في الربح والخسارة تطبيقاً للقاعدة : الغنم بالغرم ويوزع الربح بحسب الاتفاق أما الخسارة فتقع على صاحب المال، أما الزبون فيخسر وقته وجهده وعمله، ما لم يثبت أي تعدي أو تقصير، لأن رأس المال البشري هو مكمل لرأس المال النقدي⁽⁴⁾، ويتطلب التمويل بالمضاربة توفر الشروط الآتية⁽⁵⁾:

- أ. أن يكون رأسمال المضاربة من النقود ومعلوم المقدار والصفة.
- ب. أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً في ذمة المضارب عند العقد.
- ت. أن يعطي المضارب حرية التصرف في الأموال الخاصة بالمضاربة، بحيث لا يمكن لرب المال أن يتدخل في أعمال المضارب ولكن يمكنه المراقبة.
- ث. أن يكون الربح معلوماً بنسبة معينة لكل من المضارب ورب المال وليس محددًا بمبلغ ثابت.
- ج. أن يكون نصيب الربح حق يستوفي رأس المال، بمعنى آخر لا يربح في المضاربة إلى ما بعد سلامة رأس المال.

(1) شوقي بورقبة وهاجر رزوقي، ادارة المخاطر الانتمائية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص46.

(2) نوري عبد الرسول الخاقاني، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيق)، دار البازي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص222.

(3) Christinan Castro, Islamic banking, Revista Procesos DE Mercado, 2021, p,210

(4) عائشة الشرفاوي المالقي، البنوك الإسلامية (التجربة بين الفقه والقانون)، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص281.

(5) حسن الأمين وعابد فضل الشعراوي، المضاربة الشرعية وتطبيقها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2000، ص250 – 251.

ح. عدم خلط المضاربة بمال العامل.
ثانياً: المشاركة:

وتعني ما وقع فيه الاشتراك بمقتضى عقد بين اثنين أو أكثر على القيام بعمل أو نشاط استثماري وفق مقاصد الشريعة الإسلامية، يشتركان فيه بأموالهما وأعمالهما أو جاههما أو بالمال من أحد الطرفين والعمل من الطرف الآخر، وما رباه أو حصلاه من الثمر والزرع فيوزع فيما بينهما على ما شرطاه وما غرماه فبحسب رأس المال إن كان من الجانبين أو بالمال من جانب والعمل من الآخر، والمشاركة تعد من أفضل أساليب التمويل التي تقوم بها المصارف الإسلامية، إذ يقوم فيها الزبون بالمشاركة بنسبة معينة في رأس المال، والأمر الأساسي فيها أن الزبون يقوم كذلك بالمشاركة بعمله وخبرته، أما النسبة المتبقية من رأس المال فيساهم بها المصرف، ويشترط في هذه الصيغة تحديد عائد عامل المشارك بعمله كنسبة محددة من الربح غير المعروف، وتتمثل المشاركة المصرفية في تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه الزبون لتمويل مشروع معين دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال في القروض، وإنما يشارك المصرف الزبون في الناتج المتوقع للمشروع ربحاً أو خسارة، ووفق الضوابط الشرعية⁽¹⁾، ويتم توزيع الأرباح في حالة تحققها بين العمل ورأس المال على أساس⁽²⁾ الآتي:

1. أن حصة الشريك كعائد عمل تمثل نسبة من صافي الربح المحقق،
2. أن يكون رأس المال من النقود، أما إذا كان من العروض (رأسمال عيني) أو من عملات أخرى فيجب أن تقوم بعملة واحدة لتحديد رأسمال المشاركة وحصص الشركاء،
3. يجب أن يكون رأس المال معلوماً من حيث النوع والجنس والمقدار، لا ديناً في ذمة أحد الشركاء، ولا يشترط التساوي بين الحصص.
4. لا يجوز خلط المال الخاص لأحد الشركاء بالذمة المالية للمشاركة،
5. يجب على كل شريك أن يتقيد بشروط العقد، ويمكن لأحد الشركاء تفويض الطرف الآخر بالعمل، أو اشتراكهما معاً في تنفيذ العمل.

ثالثاً : المرابحة :

وتعرف المرابحة المصرفية بانها اتفاق بين المصرف (بائع السلعة) والذبون (المشتري) على شراء سلعة معينة وبمواصفات محدودة على أساس كلفة شرائها، ويتفق الذبون مع المصرف على طريقة الاستلام والتسديد، سواء كان الدفع فورياً أو بالتقسيط، وتعد المرابحة من أنواع البيوع تحل بما به، ويلزم لصحتها بالإضافة إلى الشروط العامة تتوفر مجموعة من الشروط كالاتي⁽³⁾:

- أ. علم المشتري بالثمن الأول للسلعة (بما في ذلك المصاريف) وأن يكون من ذوي الأمثال (كالنقود، الموزونات، العدديات)،

(1) نور الدين عبد الكريم الكواملة، المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2008، ص36،

(2) الاعظمي حفيظ عبد الرحمن، البدائل الشرعية للخدمات المصرفية، مجلة الجندي المسلم، العدد (133)، 2009، ص232،

(3) عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص9،

ب. أن لا يترتب على المرابحة رباحاً، وأن يكون عقد الشراء الأول صحيحاً، لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح،

ت. تقع على المصرف مسؤولية تلف السلعة قبل تسليمها، والرد بالعيب الخفي بعده،

رابعاً : التأجير :

يعد عقد التأجير من العقود المفعلة في المصارف الاسلامية، فهو يمكن المصرف وزبائنه من الحصول على مزايا تتناسب وأهداف كل منهم⁽¹⁾، والإجارة لغة مشتقة من الأجر وهو العوض، أما في الشرع فهي منفعة معلومة بعوض معلوم، أو هي عقد يتم بموجبها تملك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكةا لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة وعرفها القانون المدني الأردني بأنها تملك المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء عوض معلوم، وتستخدم المصارف التجارية عقود التأجير لاستثمار الأموال المتاحة لتحقيق مزايا عديدة منها تخفيض مخاطر الائتمان وتحقيق عوائد وتدفقات نقدية في الآجال المتوسطة وطويلة الأجل، وتستخدم المصارف الاسلامية أسلوبين من أساليب التأجير هما:

1. التأجير التشغيلي :

هو التأجير الذي يقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه (المصرف الاسلامي) في نهاية مدة الايجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك، وعادةً ما تكون مدة هذا النوع من التأجير قصيرة الأجل نسبياً، ويتميز التأجير التشغيلي بتحميل المصروفات الرأسمالية على الأصل للمؤجر، أما المصروفات التشغيلية مثل (مصروفات الكهرباء والماء) فيتحملها المستأجر⁽²⁾.

2. التأجير المنتهي بالتمليك :

هي عملية الايجار التي تنتهي بتمليك المستأجر للعين المؤجر، وهي تعد من الأساليب المستحدثة التي طبقتها المصارف الاسلامية، إذ أنها تتقيد على عكس الاجارة التشغيلية بعدم رغبة المصرف بشراء الموجودات والممتلكات التي سيعمل على ايجارها، وانما تنطلق عملية شراء تلك الموجودات تجاوباً من طلب أحد زبائن المصرف لتملك الموجودات عن طريق الايجار المنتهي بالتمليك، وبالتالي يتم نقل ملكية الموجودات المؤجرة في نهاية مدة الاجارة من المصرف المؤجر إلى الزبون المستأجر بناءً على وعد بذلك، ويحدد المصرف المؤجر العوض الذي سيجنيه من الموجودات المؤجرة تملكياً انطلاقاً من تكلفة تلك الموجودات مضافاً إليها هامش الربح الذي ينشده ومن ثم يتم تقسيط الأجرة على أساس فترات زمنية يتفق عليها⁽³⁾.

خامساً: الاستصناع :

لقد تناول المهتمون بعقود تمويل الاستثمارات الاسلامية عدة مفاهيم للاستصناع فمنهم من عرفه بأنه عقد على مبيع من المبيعات في الذمة يشترط فيه العمل على وجه التحديد بثمن

(1) أبين عابدين، رد الحتار على الدر المختار، الجزء الخامس، 2012، ص20.
 (2) حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الاسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009، ص238.
 (3) محمد محمود المكايي، البنوك الاسلامية، مصدر سابق، ص214.

معلوم⁽¹⁾، وهناك من عرفه عقد بيع بين الصانع والمستصنع بحيث يقوم الأول بناء على طلب من الثاني بصناعة سلعة معينة موصوفة أو الحصول عليها مقابل ثمن معين في وقت التسليم المتفق عليه من الطرفين⁽²⁾، وبذلك تطبق المؤسسات المالية في العادة عقود الاستصناع كونها تتوافق مع مبادئ العمل المصرفي، بحيث يمكن استخدام التعاقد بتلك الآلية لتحقيق الأرباح في ظل مخاطر مسيطر عليها دون الدخول في استثمارات حقيقية يمكن أن تؤثر على طبيعة عملها القائم على التعامل في الأصول السائلة⁽³⁾.

ومما لاشك فيه أن عقد الاستصناع يعد من أهم صيغ التمويل الإسلامية لذا يستند إلى عدة شروط وفق هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لصحة عقد الاستصناع من أهمها⁴:

1. بيان نوع وجنس وأوصاف الشيء المصنوع.
2. أن يكون الاستصناع مرتبطاً بالسلع والأشياء المصنوعة وليست السلع الطبيعية.
3. يجب أن يكون هناك علم بثمن الاستصناع عند توقيع العقد.
4. يجوز لعقد الاستصناع تقسيط أو تأجيل استحصال رأس المال.
5. يجب على صناع السلعة الألتزام بالشروط والمواصفات المبرمة في العقد وخلال المدة المتفق عليها في انجاز العمل.

سادساً : التمويل بالقرض الحسن :

هو أبسط العقود المالية الإسلامية إذ يقوم المقترضون بأخذ القروض من المصرف الإسلامي، ومن ثم يتم تسديد هذه القروض عند الاستحقاق بنفس المبلغ من دون زيادة أو نقصان، إذ كانت القروض الإسلامية تعتمد على هذا المفهوم قبل المصارف الإسلامية الحديثة⁽⁵⁾، ويتم منح ودائع القرض الحسن من الحسابات الجارية وحسابات الادخار التي تختلف في قواعدها التشغيلية، ويضمن القانون لأصحاب الحسابات الجارية والمدخرات سلامة ايداعاتهم ولا يحق لهم تقاضي أي عائد عليها، ومع ذلك فقد سمح للمصارف بتقديم حوافز للمودعين عن طريق منح الجوائز المالية أو العينية للخفض أو الاعفاء من رسوم الخدمة المصرفية أو الاتعاب التي تدفع للمصارف⁽⁶⁾، ويقدم المصرف الإسلامي على انشاء صندوق القرض الحسن بغرض منح القروض الاستهلاكية المعدومة الفائدة لأصحاب الحاجات الضرورية، وذلك في الحالات الآتية⁽⁷⁾:

- (1) مصطفى محمود عبد العال، آلية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص12.
- (2) عبد الواحد غرد، التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية كآلية مستحدثة لتنمية القطاع السياحي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول السياحة للتوزيع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، 2018، ص7.
- (3) عبد الكريم أحمد قندور، عقود التمويل الإسلامي- دراسة حالة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص83.
- (4) عبد الواحد غردة، المصدر السابق نفسه، ص8.
- (5) Abdulla Vieary Daud, Keam chee, **Islamic Finance**, Why it Makes SENSE, 2010 : P,197,
- (6) Abdullah Rahman, Yahia , ((The Art of Islamic Banking and Finance: Tools and Techniques for Community- based banking " ,John Wiley and Sons, Inc, New, Jersey, USA, 2010, p,20
- (7) جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، مصدر سابق، ص132.

1. الزواج.
 2. المرض الذي يحتاج إلى نفقات كثيرة للعلاج.
 3. الديون والإعسار الشديد،.
 4. الكوارث أو حوادث الوفيات.
 5. تأخير الرواتب والأجور لأسباب خارجة عن ارادة الشخص.
 6. تعرض أصحاب المشروعات الانتاجية إلى ضائقة مالية خاصة الصغار منهم.
- وتتمثل أهمية القرض الحسن فيما يأتي:

- أ. يعد القرض الحسن وسيلة من وسائل تمويل ذوي الحاجة، وهو أداة مهمة لتنفيذ الأهداف الاجتماعية للمصارف الاسلامية، فهو يعطي للمحتاجين لسد حاجاتهم وقضاء مطالبهم، فهو لا يعطي لمتعة، وانما للوفاء بالحاجات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية، فالمقترض لا يقترض إلا لحاجة⁽¹⁾.
- ب. تمنح المصارف الاسلامية القروض الحسنة لزيائنها تشجيعاً لهم على حسن تعاملهم وحسن أدائها.
- ت. القرض الحسن هو عقد ارفاق ومعونة لما فيه من الرفق بالمقترض وقضاء حاجاته وتفريج كربته⁽²⁾.
- ث. يساهم القرض الحسن في تشجيع الاستثمار، وتعد بديلاً ناجحاً للتمويل الربوي، فإذا كانت المصارف التقليدية (التجارية) تؤثر تأثيراً سلبياً يأتي في مقدمتها خدمته للمستثمر دون المساس بأي شيء من الأرباح التي يحصل عليها، وتأخذ هذه الخطوة دورها المكمل لتشجيع المصارف الاسلامية للاستثمار بمختلف أساليبه⁽³⁾.

(1) محمد شحات الجندي، القرض الحسن كأداة للتمويل في الشريعة الاسلامية، المعهد العالي للفكر الاسلامي، ط1، 1996، ص173.

(2) رفيق يونس المصري، بحوث في المصارف الاسلامية، دار المكتبي للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 2009، ص162.

(3) قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الاسلامي أثرها على الاسواق المالية، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2006، ص185.

المبحث الثالث

ادارة الاستخدامات المالية في المصارف الاسلامية وتحدياتها

تلعب ادارة الاستخدامات المالية دوراً بارزاً في بيان فلسفة المصارف الاسلامية ورسالتها من الدور الذي يلعبه النشاط الاستثماري في اشباع متطلبات المتعاملين مع تلك المصارف وبما يسير بمعايير ومقتضيات الشريعة الاسلامية، وبذلك كان اهتمامها الكبير بالاستثمار والمتاجرة المباشرين، وهذا ما يتطلب من الباحثة توضيح العمليات الادارية للسيولة في المصرف الاسلامي ومن ثم ادارة الاستثمارات المباشرة من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : ادارة السيولة في المصارف الاسلامية :

تُعد ادارة السيولة من أبرز القضايا التي تواجه المؤسسات المالية المصرفية الاسلامية هذه المؤسسات وقلة الأساليب والأدوات المتاحة لذلك، الأمر الذي دفعها إلى التحفظ في استثمار أموالها لعدم توفر الآليات المناسبة لإدارة السيولة لديها، وبذلك سعت المصارف الاسلامية الى تحقيق نوع من التوازن بين مصادر واستخدامات الأموال في جميع الظروف، ومن المحتم عليها الاعتماد على الادارة اليقظة والمحافظة للموارد المالية والتخطيط الدقيق للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وفي حالة عدم وجود منافذ كافية للحصول من خلالها على السيولة النقدية والتحوط لطلبات السحب المفاجئة، فأنها ملزمة بالاحتفاظ بجزء منها على شكل نقد جامد أو ودائع مصرفية بدون عوائد تتجاوز نسب السيولة التي حددها البنك المركزي والتضحية بعوائد استثمار هذه الأموال، وبناءً على ذلك يمكن التعامل مع ادارة السيولة بشيء من التفصيل وعلى النحو التالي :

أولاً : مفهوم ادارة السيولة في المصارف الاسلامية:

إن نظرة الاقتصاد الاسلامي للاستثمار لم تكن قائمة على التفرقة بين رأس المال المادي ورأس المال البشري، كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، بل انصبت هذه النظرة على الاهتمام بكل هذين النوعين بشكل متوازن، لذلك لم يهتم الاقتصاد الاسلامي بتكوين السلع الرأسمالية على حساب تنمية العنصر البشري ادراكاً منه أن التكوين الرأسمالي المادي وحده لا يكفي لأداء الدور المطلوب منه في عملية التنمية الاقتصادية إذا لم يواكبه تكوين رأسمال بشري قادر على تطوير وتطوير الاستثمار المادي بالشكل المحقق للأهداف المطلوبة⁽¹⁾، كما عرفها البنك الماليزي بانها احتفاظ المصرف بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد⁽²⁾، ومن جانب آخر تشير السيولة إلى امكانية المصرف الاسلامي في مواجهة الطلبات من قبل العملاء لسحبهم الودائع الادخارية فضلاً عن سداد المستحقات الدورية واتمام عمليات الاستثمار والتمويل التي يتم ممارستها من قبل المصرف.

كما عرفت سابقاً هي عبارة عن قدرة المصارف على دفع الالتزامات المالية عند الحاجة اليها، بشكل فوري وبأقل التكلفة، فمشكلة السيولة، مشكلة عامة في نظام الصيرفة التقليدية

(1) خالد بن عبد الله المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، 2005، ص24-25.

(2) Bank Negara Malaysia, Liquidity Framework for Islamic Financial Institutions, Kuala Lumpur, BNM, 2002, P.2.

والاسلامية إلا أن نظام الصيرفة الاسلامية يواجه تحديات أخرى هي التقييد بالأحكام والضوابط الشرعية⁽¹⁾.

لذا فقضية ادارة السيولة تتعلق بقدرة المصرف على تحقيق التوازن بين أوجه الاستثمار وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بقدر كاف من المال لمواجهة سحبوات الزبائن ومتطلبات التمويل، والفشل في أداء الادارة الراشدة للسيولة يؤدي إلى حالة الفشل في المصارف وهذه المشكلة ستؤدي إلى انخفاض الثقة في نظام المصارف جميعها، وبالتالي انهيار النظام المالي بشكل كبير⁽²⁾.

ثانياً: أهمية السيولة في المصارف الاسلامية :

تتمثل أهمية السيولة اكتناز لدى المصرف في المصارف الاسلامية بالآتي⁽³⁾:

1. ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الاسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجالات الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. وجوب استثمار الأموال بالصيغ والأدوات الاسلامية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وحرمة التعامل بنظام الفوائد الربوية.
3. ضرورة المحافظة على سمعة المصرف الاسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به، قد يفهم أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري وأنه يجمد الأموال، كما أن وجود العجز النقدي قد يعرض المصرف الاسلامي لمشاكل عدة مما يؤدي الى فقدان الثقة به، وهذا ما يجعل المودعين والمستثمرين يهرعون إلى سحب أموالهم منه.
4. يباشر المصرف الاسلامي بمزاولة أنشطة استثمارية متعددة ومتنوعة بعيدة عن نظام الفائدة الربوية، وهذا يوجب الاحتفاظ بمستوى سيولة أعلى من مستوى السيولة المطلوب من المصرف التقليدي الربوي، وهذا يؤثر على العائد الاجمالي من الاستثمار.
5. يوظف المصرف الاسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية وتنموية فعلية مختلفة الأجل وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة لها وفق البرامج الزمنية المعدة.
6. حتى الآن لم تستكمل شبكة المصارف الاسلامية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي ليسهل من عملية تبادلية النقدية فيما بينها، كما هو الحال في المصارف التقليدية الربوية، أو بين المصارف التقليدية الربوية والبنك المركزي، وحتى تستكمل هذه الشبكة وتبرم الاتفاقيات اللازمة يجب أن يكون لدى المصارف الاسلامية بدائل أخرى تمكنها من استثمار الفائض وتغطية العجز النقدي.

وهناك الكثير من المعاملات المالية في سوق الأوراق المالية غير جائزة شرعاً، مثل الخيارات والمستقبليات والمشتقات ونحوها)، وعليه لا تستطيع المصارف الاسلامية التعامل في هذه السوق، وإن تعاملت ففي الحدود الضيقة تماماً وفي إطار الضوابط الشرعية، وهذا ما يزيد من

(1) أحمد شوقي دنيا، ادارة السيولة في المصرف الاسلامي، الدورة العشرون للمجتمع الفقه الاسلامي، مكة المكرمة، السعودية، (25- 29) ديسمبر، 2010، ص14،

(2) Paul Krugman, Robin Wells, Macroeconomic, NEW York, worth Publishers, 2006, P,326,

(3) حسين شحاتة، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية، رابطة العالم الاسلامي، مكة المكرمة، ط1، 2010، ص15،

أهمية البحث عن سبل وأساليب وأدوات مشروعة تساعد المصارف الإسلامية في استثمار فائض النقدية وتغطية العجز الحاصل.

ثالثاً: عناصر السيولة في المصارف الإسلامية:

تتمثل عناصر السيولة في المصارف الإسلامية بالأصول النقدية وشبه النقدية التي تسهم في سداد التزامات المصارف قصيرة الأجل بأقل قدر ممكن من الخسائر، ويمكن تقسيم عناصر السيولة إلى قسمين حسب أغلب آراء الكتاب والباحثين هما⁽¹⁾:

1. السيولة النقدية :

تتكون السيولة النقدية من الأصول السائلة التي يسيطر عليها المصرف الإسلامي، وتحكمه فيها بصورة مباشرة متمثلة بالنقد لدى خزانة المصرف سواء كان بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية فضلاً عن الودائع لدى المصارف الأخرى والودائع لدى المصرف الإسلامي إلى جانب الشيكات تحت التحصيل،

2. السيولة شبه النقدية :

تتمثل هذه السيولة في مجموعة الأصول التي يتصرف فيها المصرف الإسلامي وإمكانية تحويلها إلى سيولة كاملة بأقل خسارة ممكنة، وتتمثل هذه الأصول بالأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال مدة ثلاثة أشهر، والشهادات التي يصدرها المصرف الإسلامي والقابلة للتداول.

رابعاً : الآثار المترتبة على فشل ادارة السيولة المصرفية :

يبدأ الفشل في ادارة مخاطر السيولة عندما تفشل المؤسسات المالية أو المصارف في ادارة الفجوة بين الموجودات والمطلوبات، مما يترتب على هذا الخلل في الميزانية مخاطر أخرى مثل (مخاطر اعسار)، ومخاطر السمعة وفي بعض الأحيان يؤدي إلى استيلاء الحكومة على القطاع المصرفي وعليه يمكن حصر أهم الآثار المترتبة على فشل ادارة السيولة بالآتي :

1. ان فشل المصارف في توقعات السيولة سيؤدي إلى وجود فائض السيولة، ولجوء المصارف إلى الاحتفاظ بجزء كبير منها لأجل مواجهة السحوبات من المدخرين وهذا ما يؤدي إلى تعطيل جزء من الموارد عن الاستثمار وبالتالي نقص عوائد وأرباح المصارف، مما يضعف القدرة التنافسية للمصارف في الأسواق المالية، ثم انخفاض سعر الفائدة وبالتالي يفضي إلى الانهيار العام للاقتصاد.
2. سوء ادارة الفجوة في الميزانية يؤدي بالمصارف إلى حالة اعسار، وهو عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية، وفي هذه الحالة لا تستطيع المصارف على ادارة مخاطر السيولة بسبب عدم وجود الاحتياطات الكافية، والفشل في بيع الموجودات السائلة بسرعة أو الفشل في الاقتراض من سوق النقد^(*)، وعندما تتجاوز مطلوبات المصارف على موجوداتها، ستواجه

(1) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، 2004، ص143،

(*) سوق النقد : هي السوق التي تتعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل التي لا يتجاوز أجل استحقاقها سنة واحدة مثل (انذونات الخزينة، الأوراق التجارية، شهادات الايداع، قرض الدولار الأوربي، اتفاقية الريبو، القبولات المصرفية)، وهي أسواق استثمار ذات مخاطر منخفضة،

الميزانية مشكلة القيمة الصافية السلبية ومن ثم تضعف قدرة المصارف على سداد التزاماتها المالية في وقت مناسب وبالتالي افلاس المصارف وهذه الحالة تسمى بأزمة السيولة⁽¹⁾.
3. إذا وقعت المصارف بأزمة السيولة وهي أسوأ حالات فشل المصارف، فيتم استيلاء البنك المركزي على المصارف المتأثرة وانقاذها⁽²⁾، وقد سجلت الأزمة المالية العالمية في جنوب شرق آسيا لعام (1997) وفي أمريكا (2008) دور البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض، ودورها في الاستيلاء على المصارف والمؤسسات المالية الفاشلة لأجل تقليل أثر الأزمة المالية على النشاط الاقتصادي، وأنها ستوفر للمصارف السيولة اللازمة لمواجهة ضغوط السيولة، أو أن تستولى الحكومة على المصارف لانتشال الاقتصاد من الآثار السلبية بسبب فشل المصارف⁽³⁾.

4. أما مخاطر السمعة تقع حينما تعجز المصارف عن تحقيق التوازن بين الموجودات والمطلوبات وعن إدارة الطلب على السيولة على نحو كفوء والسيطرة على ضغوط السيولة غير المتوقعة، وتسهم هذه الحالة في اسقاط سمعتهم في نظر المودعين وأصحاب المصلحة، إذ إن تدني سمعة المصارف لا يؤثر فقط على وظيفة المصارف كالوساطة المالية، بل يؤثر أيضاً على النظام الاقتصادي برمته.

المطلب الثاني : ادارة الاستثمارات المباشرة في المصارف الاسلامية:

يعد النشاط الاستثماري في المصرف الاسلامي بديلاً مشروعاً للربا في مجال التمويل في المصارف التقليدية، ويحظى هذا النشاط باهتمام الادارة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة بما يتناسب مع متطلبات ومبادئ الشريعة الاسلامية ومواكبة احتياجات ومتطلبات العملاء ومواكبة سياسات التنمية في الدولة ومن هنا سوف نعرض حالات الاستثمار المختلفة التي تمارسها المصارف الاسلامية سواء كانت استثماراً مباشراً أو تمويل تجارياً:

أولاً : مفهوم الاستثمار المباشر في المصرف الاسلامي:

هو تشغيل أمواله بنفسه مباشرة في المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية أو غيرها من المشروعات وذلك بغية تحقيق الأرباح لمساهميهِ وتحمل المخاطر المرتبطة بذلك ومن المستحسن أن يكون نشاط المصرف كمضارب بنفسه محدوداً في حالات خاصة تخفيفاً للعبء الواقع عليه وتمكيناً له من القيام بوظائفه المختلفة على نطاق واسع وكفاءة، وأن يقوم المصرف بممارسة النشاط الاستثماري بنفسه في مشروعات تدر عليه عائداً، ويتم ذلك بوساطة جهاز خاص

(1) Rifki Ismael, **Islamic Banking in Indonesia**, New Perspectives on Monetary and Financial Issues, Singapore, John Wiley and Sons, 2013, P,55.

(2) Imad A,Moosa, **The Myth of Too Gig to Fail**, New York: Palgrave Macmillanm, 2010, P,2-8.

(3) Rafael Repull, **Liquidity Risk Taking and the Lender of Last Restort**, International Journal of Central Banking, vol,1, No,2, 2005, p,47- 48.

لدى المصرف يُعني بهذا النوع من الاستثمارات، بحيث يكون مستقلاً عن الأقسام الأخرى⁽¹⁾، فمن أهم أشكال الاستثمار المباشر هي كل مما يأتي⁽²⁾:

1. الانجاز المباشر: وذلك يقوم المصرف بالعملية التجارية، كسواء سلع وتسويقها وبيعها، أو بناء مساكن أو مجمعات سكنية وتجارية وتأجيرها.
 2. بيوع المرابحة: وتكون بنوعها الفورية والأجلة.
 3. البيع بالتقسيط والبيع الآجل والبيع التأجيري.
 4. الاستثمار في شركات يملكها المصرف مسبقاً.
- وفي إطار هذا النوع من الاستثمارات يتمكن المصرف الإسلامي من القيام باستثمار مقدار من رأس ماله في أي نوع يراه مناسباً من المشروعات المتاحة في البيئة المحيطة، وتكون الأموال مملوكة له ملكية كاملة، ويقوم المصرف بنفسه بإدارة هذه المشروعات بما يتوفر لديه من خبرات ومهارات وعمال أو يقوم باستئجار من يساعده في ذلك الاستثمار من العمال أو الفنيين أو الخبراء، وذلك بالأسلوب الذي يراه ملائماً، ويمكن الاعتماد على هذا الأسلوب في المجالات الاستثمارية ذات الطبيعة الانتاجية، ويتوقف نجاح المصرف في مثل هذا النوع من الاستثمارات على التراكم السابق لديه من الخبرات والممارسات الادارية والفنية والاستثمارية⁽³⁾.

ثانياً: أهمية الاستثمار المباشر في المصارف الإسلامية:

على الرغم من وجود أعباء على المصرف في الاستثمار إلا أنه يساعد على تقديم كافة أنواع التمويل، وتكمن أهميته فيما يأتي⁽⁴⁾:

1. الاستثمار المباشر ويجعل من المصارف الإسلامية منافساً قوياً للمصارف التقليدية،
2. التوسع في توظيف واستثمار فوائض الأموال النامية غير المستغلة لدى المصرف الإسلامي.
3. تفعيل الدور الحقيقي للمصرف الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمار الأمثل،

ثالثاً: معايير الاستثمار المباشر في الإسلام:

يخضع الاستثمار المباشر للضوابط العامة فلا فرق في الحكم بين المستثمر إن كان شخصاً طبيعياً أم معنوياً، فالمصرف الإسلامي عليه أن يحترم الضوابط الشرعية في استثماراته من خلال الاعتماد على معايير معينة يمكن ايجازها على النحو الآتي⁽⁵⁾:

1. توظيف الأموال في استثمارات ذات كفاءة عالية وبأقل مخاطر وبما يحقق العائد المستهدف في إطار ما أباح الشرع الاستثمار فيه، وأن المال مال الله والانسان مستخلف عنه، ويجب استخدامه بعيداً عن الربا.
2. الالتزام بالقيم الاخلاقية عند استثمار الأموال ومنها عدم الغش، وعدم أكل أموال الناس بالباطل.

(1) حسين شحاتة ومحمد عبد الحكيم زعتر، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكة المكرمة، 2000، ص145،

(2) كوثر الأبي، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص126،

(3) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مصدر سابق، ص151-152،

(4) أحمد ياسين عبد وعزيز اسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (1)، العدد (4)، 2013، ص468،

(5) حسين سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص208-210،

3. التشغيل الكامل لرأس المال بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة سلم الأولويات (الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات).
4. ربط الكسب بالجهد وهو من القواعد الشرعية التي تحكم المعاملات في الاسلام، فلا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب.
5. العمل وفق قاعدتي ((الغرم بالغنم)) و((الخراج بالضمان))
6. لا مانع من تطبيق المعايير المادية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية مثل (السيولة والربحية والضمان).

رابعاً : الأمور الواجب مراعاتها عند القيام بالمتاجرة المباشرة (الاستثمار المباشر):

وتعني المتاجرة (التداول المباشر) هو ان يقوم المصرف بالشراء والبيع لحسابه الخاص مباشرة، سواء كان المصرف الاسلامي نفسه يقوم بهذه العملية أو أن هذه العملية تتم لصالحه بهدف تمويل الموارد المالية وتحويلها في عملية المتاجرة للحصول على الربح الحلال من خلال الفرق بين تكلفة شراء السلعة وسعر بيعها لتحقيق مصلحة أفراد المجتمع الاسلامي من خلال توفير احتياجاتهم من السلع بمختلف أنواعها، لذا فعلى المصرف الاسلامي أن يراعي بعض الأمور عند قيامه بالتداول المباشر ومنها الاتي⁽¹⁾:

1. أولوية السلعة التي يجب عليه القيام بالمتاجرة المباشرة بها مع مراعاة الضروريات والاحتياجات والتحسينات، بحيث يستجيب المصرف لمصالح واحتياجات الأفراد.
2. اقتصاديات العمليات التي يقوم المصرف بالمتاجرة فيها، من حيث الربحية ومعدلات دوران المبيعات، وفرص التسويق المتاحة للسلع التي يتم الاتجار فيها.
3. فترة السداد لباقي السعر، إذ اتمت بعض المعاملات على أساس مؤجل، ففي هذا الصدد يأخذ المصرف الاسلامي في الاعتبار مدى مواكبة السياسات السائدة في السوق.
4. يجب أن تأخذ ضوابط السداد في الاعتبار ومدى توافقها مع طبيعة العملاء والسلع والأسواق والمتغيرات الأخرى السائدة في السوق الذي يعمل فيه المصرف.

المطلب الثالث : تحديات المصارف الاسلامية في ادارة الاستخدامات المالية

أولاً : تحديات المصارف الاسلامية في ادارة السيولة :

تواجه المصارف الاسلامية عقبات كبيرة في ادارة السيولة لديها، ففي حالة وجود فائض في السيولة فأنها لا تستطيع تحويل هذا الفائض إلى مصرف اسلامي آخر أو استثمار الفائض لديها في السوق النقدية التقليدية بسبب محدودية الخبرة الاستثمارية، أما في حالة انخفاض السيولة فأنها تواجه صعوبة في الحصول على النقد وبتكاليف معقولة من خلال الاقتراض أو بيع الأصول نظراً لأن القروض بفائدة محرمة بموجب الشريعة الاسلامية ولا يمكنها استخدام أدوات سوق المال كما أنها لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي لأن أدوات التعامل في هذه الحالة تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية وبالتالي هناك العديد من التحديات المتعلقة بإدارة السيولة من قبل المصارف الاسلامية والتي نوجزها بالآتي⁽²⁾:

(1) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مصدر سابق، ص 151 - 152 ،
 (2) للمزيد أنظر: نعيمة برودي، ادارة السيولة في البنوك الاسلامية التحديات والأدوات المؤتمر الدولي الخامس عشر، الجزائر، 2019، ص10،

1. يهيمن على عمل المصرف الاسلامي الاعتماد على الحسابات الجارية إلى حد كبير، لذا تحتفظ بنسبة كبيرة من الأموال السائلة لتلبية احتياجات السحب الاعتيادي أو الطارئ من الحسابات الجارية مما يؤدي إلى خسارة نسبة من رأس المال الذي كان بالإمكان استثماره وتحصيل الإيرادات اللازمة لأعمال التنمية والاستثمار.
 2. إن عدم قدرة المصرف الاسلامي على الاقتراض من السوق التقليدي مقابل الفائدة يجعل المصارف الاسلامية في موقف سيء من حيث ضعف قدرتها في الحصول على الأموال من سوق المعاملات بين المصارف التقليدية أو حتى من البنوك المركزية مما يؤدي إلى حرمان المصارف الاسلامية من امكانية اللجوء إلى هذه الأخيرة باعتبارها المقرض الأخير.
 3. أن عدم وجود أسواق مالية متطورة تتبع الأنظمة الاسلامية ويفرض ضغوطاً إضافية تضاف إلى عجز المصارف الاسلامية عن تخفيف أعباء متطلباتها من خلال الأصول القابلة للتحويل بسهولة والعكس صحيح.
 4. تعامل المؤسسات المالية الاسلامية أقرب ما يكون إلى المصارف الاستثمارية، حيث تتعامل كثيراً في الأصول المادية وتملك البضائع والعقارات مما يجعل من الصعب عليها تحويل تلك الأصول إلى نقود سائلة.
 5. تخضع المصارف الاسلامية عادةً لنفس ضوابط وقواعد الرقابة التي تحكم أعمال المصارف التقليدية ونتيجة لذلك لا تسمح القوانين لهذه البنوك بالمساهمة في رؤوس أموال الشركات بما يتجاوز حقوق الملكية، وفرض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية رغم انها غير ملزمة باعادتها كاملة لأصحابها فضلاً عن عدم القدرة على اللجوء للبنك المركزي للحصول على السيولة.
 6. عدم وجود أدوات سيولة قصيرة الأجل يمكن للمصارف الاسلامية من خلالها استثمار جزء من سيولتها فضلاً عن عدم وجود آلية لإعادة الشراء أو اتفاقيات الائتمان.
 7. محدودية وضحالة السوق المالية وسوق ما بين المصارف المتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية هو السبب الأساسي لمخاطر ادارة السيولة⁽¹⁾.
 8. الأساليب التقليدية غير متوافقة مع الشريعة الاسلامية في بعض النواحي، وأن هذه التحديات وغيرها تؤدي إلى ابتعاد المصارف الاسلامية عن ممارسة أنشطتها الاستثمارية الطويلة الأجل، لذلك فمن الضروري توظيف جزء كبير من ودائعها في الاستثمارات القصيرة الأجل سواء كانت سائلة أو شبه سائلة، وبما أن الهدف الأساسي للاستثمارات الاسلامية هو خلق المزيد من الثروة من خلال الأنشطة الاقتصادية الحقيقية التي يتم الحصول عليها بشكل رئيس من الاستثمارات الطويلة الأجل، فالمصارف الاسلامية تواجه ضغوطاً هائلة لإيجاد طرق ووسائل للاستثمار الطويل الأجل وبالتالي يمثل ذلك تحدياً لإدارة السيولة لديها⁽²⁾.
- ثانياً : تحديات المصارف الاسلامية في ادارة الاستثمارات:**

على الرغم من أن المصارف الاسلامية بنوك استثمار بالدرجة الاولى، إلا أن أقسام الاستثمار بها بدأت متواضعة بالمقارنة مع أقسام العمليات المصرفية، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بالقدر الكافي بالبحث عن فرص الاستثمار وتقويمها من منظور اسلامي، وقد تترتب على

(1) Hennie Van Greuning and Zamir Iqbal, **Risk analysis for Islamic bank, The world bank**, 2008, P,154

(2) عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، مصدر سابق، ص147،

ضعف جهاز الاستثمار العديد من المشكلات من أهمها: توافر فائض سيولة لفترات طويلة نسبياً، وهي مشكلة تتطلب إدارة جيدة من المصرف خاصة وأن نظام التمويل بالمشاركة يتطلب دراسات ودراسات وتربيتات تستغرق بعض الوقت، ولعدم وجود شبكة مصرفية اسلامية تستثمر فائض السيولة قد تعرض المصرف الاسلامي الى خسارة لجانب أمواله نتيجة لإخفاء بعض المتعاملين غير الامناء للمعلومات المتعلقة بجانب الاستثمار فضلاً عن التلاعب في نتائج النشاط الاستثماري مستغلين بعض الثغرات في نظام المتابعة وحسن النوايا المصرف لاسيما ان التمويل بالمشاركة هو نشاط رئيسي لها،

وهناك العديد من التحديات والمعوقات التي تعرقل عمل المصارف الاسلامية في ادارة استثماراتها المتعددة منها (1):

1. عدم وجود جهة متخصصة لتقويم أداء وسائل الاستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية لتحديد مدى فاعليتها وأهميتها،
 2. عدم توفر البيانات والمعلومات الخاصة بأساليب الاستثمار في سوق الصيرفة الاسلامية والتي يمكن من خلالها اعداد مؤشرات قياسية لصناعة الصيرفة الاسلامية.
 3. المعايير المختلفة لتطبيق المنتجات المالية الاسلامية المتمثلة في تعدد أساليب وقواعد التمويل الاسلامي وعوائد الاستثمار، فمع تعدد المصارف الاسلامية واستخدامهم لعدد من الصيغ الاستثمارية فانهم لم يتمكنوا من توحيد قواعد تطبيقها من حيث نزاهة التطبيق مصداقيته، ولربما يعود هذا الاختلاف بالدرجة الأولى الى الاختلاف في الجهات الرقابية في المصارف الاسلامية وما يصاحبها من تأويلات مختلفة لبعض أحكام الشريعة حسب اختلاف المذاهب الفقهية.
 4. انعدام الشفافية لضمان سلامة وشفافية ممارسة الصيرفة الاسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية،
 5. الكيفية التي تنظر فيها المصارف الاسلامية ككل الى عملية تقويم أدوات الاستثمار وتسعى الى التعميم بينهم في غياب الاقتناع في جهود التقويم الخارجية.
 6. عدم الوضوح في كيفية التواصل مع العملاء الحاليين والمستهدفين من أجل معرفة احتياجاتهم استعداداً لتلبية تلك الاحتياجات من خلال أدوات الاستثمار الاسلامية.
 7. غياب العوامل والمؤثرات المعنوية التي لا يمكن قيامها ولكنها تلعب دوراً مهماً الى جانب العوامل التي تدل عليها المعايير في تحديد مستوى كفاءة أداء وسيلة نهائية عن وضع الاستثمار لاسيما عند اهمال العوامل المعنوية.
- الى جانب التحديات السابقة أن المصارف الاسلامية رغم تحقيقها نجاحاً معقولاً إلا انها بقيت تواجه عدد من الصعوبات أو المعوقات قد تمثلت بالآتي (2):

1. عدم توفر أدوات أو قنوات استثمارية يمكن أن يستثمر فيها فائض السيولة النقدية لديها بسرعة،
2. كان من نتيجة الاقبال الشديد على الايداع لدى المصارف الاسلامية التي لا تتعامل بالربا، زيادة القدرات المالية في هذه المصارف دون أن يصاحب ذلك تطورا في الاساليب الاستثمارية التي تمكنها من استيعاب هذا السيل المتدفق من الودائع وتوجيهها الى الاستثمار قصير الاجل الأمر

(1) منذر عبد الهادي رجب، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار في البنوك الاسلامية الاردنية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص 51 - 53،

(2) حسين محمد سمحان واسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 219 - 223،

- الذي أدى الى وجود السيولة النقدية الفائضة اي المحافظة على بقاء نسبة كبيرة من أموال هذه المصارف بدون استثمار،
- بينما لا نجد هذه المشكلة في المصارف التجارية بسبب تعدد أساليب التوظيف قصير الأجل المتاح لها ومنها:
- أ. تبادل الودائع بين المصارف بفائدة.
 - ب. ربط الأموال الفائضة على شكل ودائع محددة المدة.
 - ت. الاستثمار في اذونات الخزينة وشهادات الابداع.
 - ث. الاستثمار في سندات الخزينة،
3. احجام المستثمرين عن التعامل مع المصارف الاسلامية لاعتيادهم وميلهم الى الوسائل المعتادة في التعامل مع المصارف التجارية لضعف ايمانهم وقلة الحوافز التي تقدمها المصارف الاسلامية واشتراطاتها التي قد لا تناسبهم أو من الصعوبة بمكان توفيرها، بالإضافة الى قلة درايتهم بأساليب الاستثمار الاسلامية.
 4. عدم قدرة المصارف الاسلامية على القيام بأعمال الاستثمار طويل الأجل مثل انشاء الشركات والمشروعات الصناعية والزراعية والعقارية وغيرها التي تعد من ضمن أغراض المصارف الاسلامية للأسباب الآتية:
 - أ. هيمنة الفكر الربوي على اذهان الكثير من المودعين الأمر الذي كان له الأثر الأكبر في تحديد نوعية ومدد الودائع التي يودعونها لدى المصارف الاسلامية والتي توصف بالأجل القصير، بينما يتطلب الاستثمار طويل الأجل مصادر أموال طويلة الأجل.
 - ب. رغبة المودعين في تحقيق الأرباح السريعة الأمر الذي حدا بالمصارف الاسلامية الى البحث عن وسائل الربح السريع على حساب الاستثمارات الطويلة الأجل.
 - ت. إن بعض المودعين في المصارف الاسلامية لهم الحق في تحديد المجالات التي تستثمر فيها أموالهم، كأصحاب ودائع الاستثمار المخصص، ولاشك أن الاستثمار قصير الأجل يلقي القبول لدى أصحاب هذه الودائع بغية تحقيق الأرباح العاجلة.
 5. اضطرار المصارف الاسلامية الى التعامل مع سائر المصارف التجارية والمركزية وجميعها ربويه الفكر والتطبيق ووجوب التزامها بالأنظمة والقوانين التي صيغت على أساس الفكر الربوي وما تمثله من قيود على المصارف في بعض المجالات ولاسيما النسب القانونية التي تفرضها البنوك المركزية على المصارف بصفة عامة دون مراعاة لطبيعة أعمال المصارف الاسلامية ومنها الاحتياطي النقدي والسيولة القانونية.
 6. عدم وجود مقرض أخير للمصارف الاسلامية تستطيع اللجوء اليه عند الحاجة مما يضطرها الى الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة نسبياً مما ينعكس على قدرتها في استثمار أموالها في المجالات المنتجة وعلى انخفاض ربحيتها قياساً لما يحصل عليه الزبائن في المصارف التجارية.
 7. بالرغم من أن المصارف الاسلامية قد أنشأت بموجب قوانين خاصة بها، إلا انها بقيت خاضعة للقوانين والانظمة السارية التي تقف حجر عثرة أمامها في تسهيل اجراءات العمل لديها وتخفيض تكلفة التمويل الذي تقدمه لزبائنها بأي شكل من أشكال الاستثمار المعمول بها في تلك المصارف.

الفصل الثاني

تحليل توظيف الموارد المالية للمصارف الاسلامية

عينه الدراسة للمدة (2004-2020)

المبحث الاول: المصارف الاسلامية في بلدان العينة (الواقع والتحديات)

المبحث الثاني: تطور توظيفات الموارد المالية لمصرف العراق الاسلامي

المبحث الثالث: تطور توظيفات الموارد المالية لمصرف قطر الاسلامي

الفصل الثاني

تحليل توظيف الموارد المالية للمصارف الإسلامية (عينة الدراسة) للمدة (2004-2020)

تمهيد:

تسعى المصارف الإسلامية لتوظيف مواردها المالية المتحصلة عليها من مصادرها الداخلية المتمثلة بحقوق الملكية (حقوق المساهمين) و مصادرها الخارجية المتمثلة بالودائع المصرفية سواء إن كانت (ودائع جارية، وودائع آجلة، وودائع استثمارية) في مجال الاستثمارات قصيرة و طويلة الأجل أو استثمارات أو عقارية أو من خلال منح الائتمان النقدي (التمويل) لغرض الحصول على عوائد جراء تلك العملية، ومن اجل تحقيق اهداف هذا الفصل تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، شمل الأول منها المصارف الإسلامية في بلدان العينة (الواقع و التحديات)، و تكفل المبحث الثاني بتحليل تطور توظيفات الموارد المالية في المصرفين الإسلاميين، بينما تضمن المبحث الثالث والأخير تحليل تطور توظيفات الموارد المالية في مصرفين الإسلاميين.

المبحث الأول

المصارف الاسلامية في بلدان العينة (الواقع والتحديات)

المطلب الأول: واقع المصارف الاسلامية في العراق:

يشهد القطاع المصرفي الاسلامي في العراق أقبالاً متنامياً على الرغم من المشكلات والتحديات التي يواجهها هذا القطاع المتمثلة بالاختلافات الفقهية التي تجعل من اجازة المعاملات المالية تتباين من مصرف الى آخر وفقاً للمذهب الديني الذي تعمل به المؤسسة المالية ، وعلى الرغم من الانتعاش الذي شهدته هذه المصارف في العراق خلال السنوات الأخيرة إلا إن بدايتها كانت مع المصرف العراقي الاسلامي.

أولاً : نشأة المصارف الاسلامية في العراق:

تعود نشأة المصارف الاسلامية في العراق الى بداية تسعينيات القرن الماضي حيث كانت التجربة الأولى من خلال منحها تراخيص جديدة لفتح مصارف وطنية اسلامية وكان اولها المصرف العراقي الاسلامي ، الا انه و بعد عام 2003 و صدور عدة قرارات تدعو الى فسح المجال امام القطاع الخاص لتنمية الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي دفع مجموعة من المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال لتأسيس مجموعة من المصارف الاسلامية حيث تأسس مصرف كردستان الدولي، ثم تلا ذلك تأسيس مجموعة من المصارف الاسلامية العراقية في عموم البلاد و فيما يلي نتناول هذه المصارف من حيث نشأتها على النحو الآتي :-

1. المصرف العراقي الاسلامي :

كانت بداية العمل المصرفي الاسلامي في العراق مرتبطاً بتأسيس المصرف الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية عام (1992) والذي يأسر أعماله في (24 / 4 / 1993) إذ كان أول مصرف اسلامي خاص تأسس في العراق آنذاك بهدف اقامة مشاريع دعم وتنمية الاقتصاد الوطني وفقاً لأطر الصيرفة الاسلامية الصحيحة، وتحدد مهامه حسب البيان التأسيسي للمصرف بالقيام بالأعمال المصرفية والانشطة التجارية والمالية وبما يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية⁽¹⁾، استناداً الى قانون تأسيسه ساعياً الى ترسيخ المفاهيم الاسلامية بالعمل المصرفي.

2. مصرف كردستان :

تأسس مصرف كردستان (كشركة مساهمة خاصة) بموجب أجازة التأسيس المرقمة م، ش/26073، والمؤرخة في 5/5/2005 برأسمال قدره (50) مليار دينار مدفوع بالكامل وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة كما تم السماح للمصرف للتوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وحسب الاجازة الصادرة برقم (2641/3/9) في (26/9/2005) ولكن الظروف الأمنية حالت بينه وبين ممارسته النشاط المصرفي الفعلي حتى شهر نيسان (2010) وذلك بعد تغيير مالكة والتحسين النسبي للظروف الأمنية في البلد⁽²⁾.

3. مصرف ايلاف الاسلامي (مصرف البركة سابقاً) :

أسس مصرف ايلاف الاسلامي باسم (مصرف البركة للاستثمار والتمويل) بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة مسجل الشركات رقم (7788) بتاريخ 18/3/2001 برأس مال مقداره (2) مليار دينار وبعد صدور اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة (2001/3/9) يأسر المصرف عمله من خلال أول فرع له في بغداد بتاريخ 23/6/2001، وبتاريخ 28/6/2007 صدر قرار دائرة تسجيل الشركات بتحويل المصرف الى مصرف اسلامي ويقع الفرع الرئيسي للمصرف في بغداد/ ساحة كهربانة محلة/902 شارع

(1) فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق (منذ الالف الثالث عشر قبل الميلاد

وحتى الالف الثالث بعد الميلاد)، مطبعة الرفاه، بغداد، ط1، 2010، ص257 - 259 ،

(2) التقرير السنوي لمصرف كردستان، 2020، ص6،

99، وبدأ المصرف أعماله وفق تعليمات الصيرفة الإسلامية من خلال الفرع الرئيسي وفروعه الأخرى خلال الفصل الرابع من عام (2007)⁽¹⁾.

4. مصرف دجلة والفرات :

تأسس مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار بموجب شهادة التأسيس ذات الرقم (م، ش/27542) في (2005 /5/24) الصادرة من دائرة تسجيل الشركات واجيز للعمل بالصيرفة والائتمان من قبل البنك المركزي العراقي في (2005 /5 /21) وفتح أبوابه للزبائن في (2007) وحصلت موافقة تسجيل الشركات على زيادة رأسمال المصرف ليصبح (112) مليار دينار بموجب الكتاب المرقم (5141) في (2016 /3 /14) وفقاً لأحكام المادة (206) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) المعدل⁽²⁾.

5. مصرف البلاد الإسلامي :

أنشأ مصرف البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل (كشركة مساهمة خاصة) بموجب شهادة تأسيس تحمل الرقم (483) مؤرخة في (2006 /7/6) ، حاز رخصة ممارسة الأعمال المصرفية وفق الشريعة الإسلامية بموجب كتاب صادر عن البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان تحت الرقم (2389/3/9) بتاريخ (2006/10/16)، بدأ المصرف أعماله وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها في (2006 /11/7)، ويضم حالياً (16) فرعاً في العراق⁽³⁾.

6. المصرف الوطني الإسلامي:

تأسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة) بموجب أجازة التأسيس المرقمة م،ش (26073) والمؤرخة بتاريخ (2005 /5/5) برأسمال قدره (25) مليار دينار مدفوع بالكامل وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة كما تم السماح للمصرف بالتوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وحسب الاجازة الصادرة برقم (2641 /3/9) بتاريخ (2005/9/26) لكن الظروف الأمنية في حينها حالت دون استطاعة المصرف من ممارسة النشاط المصرفي الفعلي الا في بداية عام (2010) وبعد تغير مساهمي المصرف وفتح أبوابه للزبائن في بداية عام (2010) من خلال أول فرع له في بغداد / شارع العرصات⁽⁴⁾.

7. مصرف جيهان الإسلامي :

تم تأسيس مصرف جيهان في حزيران من عام (2008) وبإشراف بمزاولة أعماله المصرفية في عام (2009 /4/1) في أربيل وعند تأسيس المصرف بلغ رأسماله (25) مليار دينار وتم زيادته الى (50) مليار دينار في نهاية (2009)، ويهدف الى تقديم أفضل الخدمات المصرفية والتعامل الحسن مع زبائنه⁽⁵⁾.

ثانياً : تطور عمل المصارف الإسلامية في العراق:

تستمد الصيرفة الإسلامية مرتكزاتها من أركان النظام الاقتصادي المالي والنقدي الإسلامي ومبادئه وأصوله، أما فلسفتها فتتمثل في أن الشريعة الإسلامية اعتبرت أن الفوائد مهما كان نوعها تدخل في نطاق الربا، والربا محرم شرعاً لما ينتج عنه من مفسد واضرار، إذ ورد تحريم الربا في القرآن الكريم، قال تعالى (ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن

(1) مصرف ايلاف الإسلامي التقرير السنوي ، 2007 ، ص 7،

(2) التقرير السنوي للمصرف دجلة و الفرات لعام 2011 ،

(3) التقرير السنوي للمصرف البلاد الإسلامي، 2007، ص11،

(4) التقرير السنوي للمصرف الوطني الإسلامي، 2011،

(3) التقرير السنوي لمصرف جيهان، 2012، ص13،

كنتم مؤمنين (سورة البقرة : الآية 278)، وتعتمد في توظيف أموالها على أدوات وصيغ التمويل الإسلامي⁽¹⁾

إذ يلاحظ من الجدول (2) أن المصرف العراقي الإسلامي بدأ بمزاولة نشاطه المصرفي عن طريق الفرع الرئيسي بتاريخ (1993/4/27) وذلك بتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها الى المواطنين واستثمار الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية استناداً الى قانون تأسيسه وسعى المصرف الى ترسيخ المفاهيم الإسلامية بالعمل المصرفي، ثم جاء بعده مصرف كردستان عام (2004)، ثم مصرف دجلة والفرات في عام (2005)، بعد ذلك جاء مصرف البلاد الإسلامي للعمل في عام (2006)، أما مصرف إيلاف فقد بدأ العمل فيه عام (2007)، ثم جاء بعده مصرف جيهان عام (2008)، أما المصرف الوطني الإسلامي فقد زاول أعماله المصرفية عام (2010) وبدأ نشاطه وإدراجه في سوق العراق للاوراق المالية في عام (2018).

**الجدول (2)
عمل المصارف الإسلامية في العراق**

| اسم المصرف | سنة العمل |
|-------------------------|-----------|
| مصرف العراقي الإسلامي | 1993 |
| مصرف كردستان | 2004 |
| مصرف دجلة والفرات | 2005 |
| مصرف البلاد الإسلامي | 2006 |
| مصرف إيلاف الإسلامي | 2007 |
| مصرف جيهان الإسلامي | 2008 |
| المصرفي الوطني الإسلامي | 2010 |

ثالثاً : عدد فروع المصارف الإسلامية في العراق للمدة (2004 – 2020):

يملك مصرف إيلاف الإسلامي أعلى عدد فروع مقارنةً بالمصارف الإسلامية الأخرى، مما يدل على ارتفاع كفاءة أداء هذا المصرف وكبير حجمه وارتفاع التعامل معه من قبل الزبائن، وهذا ما نلاحظه من الجدول (3) الذي يوضح تطور عدد فروع المصارف الإسلامية العراقية للمدة (2004 – 2020)، إذ بلغ عدد فروع مصرف إيلاف الإسلامي (16) فرعاً في عام (2020) وهو أعلى عدد الفروع مقارنةً بالمصارف الإسلامية العراقية الأخرى، والتي تكون منتشرة في بغداد والمحافظات الأخرى من أجل إيصال خدمات هذا المصرف الى أبعد نقطة ممكنة.

في حين كانت أقل عدد الفروع هو مصرف دجلة والفرات ومصرف كردستان والمصرف الوطني الإسلامي، مقارنةً مع المصارف الإسلامية العراقية الأخرى، إذ بلغت عدد فروع (6) فروع في عام (2020)، أما مصرف كردستان فبلغ عدد فروع (5) فروع في عام (2020)، والمصرف الوطني الإسلامي فبلغ عدد فروع (6) فروع في العام نفسه.

(1) رحيم عباس فاضل وآخرون، العمليات المصرفية، دار الجزيرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2017، ص24،

الجدول (3)

عدد فروع المصارف الاسلامية في العراق

| السنوات | مصرف العراقي الاسلامي | مصرف كردستان | مصرف دجلة والفرات | مصرف البلاد الاسلامي | مصرف ايلاف | المصرف الوطني | مصرف جيهان |
|---------|-----------------------|--------------|-------------------|----------------------|------------|---------------|------------|
| 2004 | 9 | - | - | - | - | - | - |
| 2005 | 9 | 4 | - | - | - | - | - |
| 2006 | 9 | 4 | - | - | - | - | - |
| 2007 | 9 | 4 | - | 8 | 15 | - | - |
| 2008 | 9 | 4 | 5 | 11 | 15 | - | - |
| 2009 | 9 | 4 | 5 | 13 | 16 | 3 | - |
| 2010 | 9 | 4 | 6 | 14 | 16 | 3 | - |
| 2011 | 15 | 4 | 6 | 15 | 16 | 5 | 8 |
| 2012 | 16 | 4 | 6 | 15 | 16 | 5 | 8 |
| 2013 | 15 | 5 | 6 | 15 | 16 | 6 | 12 |
| 2014 | 15 | 5 | 6 | 15 | 16 | 6 | 12 |
| 2015 | 14 | 5 | 6 | 15 | 16 | 6 | 12 |
| 2016 | 14 | 5 | 6 | 15 | 16 | 6 | 12 |
| 2017 | 14 | 5 | 6 | 15 | 16 | 6 | 12 |
| 2018 | 14 | 5 | 6 | 15 | 16 | 6 | 12 |
| 2019 | 15 | 5 | 6 | 15 | 16 | 6 | 12 |
| 2020 | 15 | 5 | 6 | 15 | 16 | 6 | 12 |

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف الاسلامية العراقية، للمدة (2004-2020)

رابعاً: تطور رأس المال للمصارف الاسلامية في العراق للمدة (2004 – 2020) :

يعد رأس المال مصدر تمويلياً مستقراً وطويل الأجل يتلاءم مع المشاريع الاستثمارية، لذا فإن نموه خلال مدة معينة دليل على تزايد القدرات التمويلية للمصرف، إذ يلاحظ من الجدول (4)، ارتفاع رأس مال المصرف العراقي الاسلامي من (4,550) مليار دينار عام (2004) ليصل الى (25,596) مليار دينار في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي^(*) مقداره (462,54%) وهو أعلى معدل تغير سنوي حققه المصرف في رأسماله بسبب دخول مصرف الخليج مساهماً مع المصرف العراقي الاسلامي برأسماله، الا انه عاد للانخفاض ليصل الى (24,488) مليار دينار عام (2008) وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (4,32%) مقارنة بعام (2007) نتيجة الازمة المالية العالمية عام (2008) التي انعكست على انخفاض رأس مال المصارف ومنها المصارف الاسلامية وبلغ معدل النمو السنوي المركب^(**) نحو (40,1%) للمدة (2004 – 2008) وهو معدل مرتفع يعكس تطوراً جيداً في رأس مال المصرف، أما في عام (2009) فقد شهد ارتفاعاً في رأس مال المصرف ليبلغ (51,192) مليار دينار نتيجة عودة الثقة في

$$(*) \text{ معدل التغير السنوي } \% = \frac{\text{السنة اللاحقة} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

(**) معدل النمو المركب: يحسب وفق الصيغة الآتية:

$$R = \left(\frac{pt}{po} \right)^{\frac{1}{t}} - 1 \times 100$$

Pt : السنة اللاحقة ، Po : السنة السابقة ، t : عدد السنوات،

(**) المصدر: حسين ديكان درويش، ملامح وأفاق التنمية الاقتصادية في الهند، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 4، العدد 10، 2007، ص132،

المصارف من قبل الجمهور وتشجيعهم على ايداع اموالهم بمعدل تغير سنوي مقداره (100 %) بسبب دخول مجموعة من المستثمرين للمساهمة في رأس المال، ثم ارتفع الى (102,384) مليار دينار عام (2011) وبمعدل تغير سنوي مقداره (100%)، ثم ارتفع الى ما يقارب (152,000) مليار دينار عام (2012) وبمعدل تغير سنوي قدره (48,46%) نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وكسب المصرف الكثير من الشركات المساهمة التي اشتركت مع المصرف لتوظيف رؤوس أموالها بعيداً عن الاستثمار التجاري والتقليدي الذي تتبعه المصارف الأخرى، ثم ارتفع الى (202,000) مليار دينار عام (2013) وبزيادة قدرها (50) مليار دينار مقارنةً بالعام السابق، وبمعدل تغير سنوي مقداره (32,89%) بسبب زيادة عدد أسهم الشركات والمصارف المساهمة برأس مال المصرف العراقي الإسلامي، وواصل المصرف بزيادة رأسماله ليبلغ نحو (250,000) مليار دينار من خلال رسلة الارباح المتحققة و الاكتتاب عن طريق مساهمة رجال الاعمال و الشركات الاستثمارية المحلية و العالمية ليطابق قرار البنك المركزي العراقي بتثبيت رأس المال للمصارف الأهلية، وقد جاءت هذه الزيادة في رأس مال المصرف لغرض التوسع في منح تمويل الأفراد والشركات سواء بالمرابحة أو المشاركة أو الاجارة، وبلغ معدل النمو المركب نحو (13,52%) للمدة (2009 – 2020) نتيجة تشجيع الثقة العالية من قبل المساهمين من شركات صناعية وزراعية ومصارف في عمل المصرف العراقي الاسلامي.

أما مصرف كردستان فقد بلغ رأسماله (50,000) مليار دينار في عام (2005) ولم يشهد تطوراً إلا في عام (2010)، إذ ارتفع الى نحو (100,000) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (100%) نتيجة دخول مجموعة من المصارف والشركات المساهمة مع رأس مال المصرف وبالتالي الى زيادة عدد الاسهم الاسمية (رأس المال الاسمي) للمصرف، أما في عام (2011) ارتفع الى نحو (150,000) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي (50%) نتيجة لسعي ادارة المصرف في زيادة رأس المال المدفوع نحو (50) مليون سهم، ثم ارتفع الى (300,000) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (100%) عاكساً دخول مجموعة من المصارف والشركات المساهمة في رأس مال المصرف وبالتالي الى زيادة عدد الأسهم الى نحو (150) مليون سهم، وفي عام (2013) بقي رأس مال المصرف كما هو عليه في عام (2012) ولم يشهد تطوراً لهذا العام بسبب عدم دخول مصارف وشركات مساهمة للاشتراك في رأس مال المصرف، وبلغ معدل النمو المركب نحو (43,09%) للمدة (2009 – 2013) وهو معدل مرتفع جداً ويعكس نجاح المصرف في ادارة رأس المال الممتلك والمدفوع وجذب المساهمين والمستثمرين من مختلف الشركات والمصارف الخاصة، كما سعى المصرف بزيادة رأسماله الى نحو (400,000) مليار دينار في عام (2014) واستقر لغاية عام (2020) بسبب قرار البنك المركزي العراقي بتثبيت رأس مال المصارف الاهلية العاملة في الاقتصاد العراقي، وبالتالي أصبح مستقراً بقيمة (400,000) مليار دينار.

أما مصرف دجلة والفرات فقد بلغ رأس ماله (25,000) مليار دينار واستقر لغاية (2007) ولم يشهد نمواً واضحاً نتيجة عدم دخول مساهمين جدد مع المصرف، الا انه قد ارتفع الى (50,000) مليار دينار عام (2008) وبمعدل تغير سنوي (100%) بسبب سعي ادارة المصرف الى زيادة أسهم المصرف الى (25,000) مليار سهم وبالتالي ارتفع رأسماله الاسمي نحو (50,000) مليار دينار، وبلغ معدل النمو السنوي المركب نحو (25,70%) للمدة (2006 – 2008) بسبب الزيادة الحاصلة في رأس مال المصرف عام (2008) بعد أن قررت ادارة المصرف زيادة رأس المال الى (50,000) مليار دينار، وبقي مستقراً للأعوام اللاحقة لعام (2008)، الا انه سجل ارتفاعاً بقيمة (100,000) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره

(100%) في عام (2012) مقارنة بالعام السابق له واستقر رأسماله لغاية (2014) ثم ارتفع الى (106,000) مليار دينار في عام (2015) وبمعدل تغير سنوي مقداره (6%)، ثم واصل ارتفاعه الى (250,000) مليار دينار في عام (2016) وبمعدل تغير سنوي مقداره (135,8%)، وأستقر بقيمة (250,000) مليار دينار للمدة (2016 – 2020)، وجاءت هذه الزيادة في رأس المال استجابة لتعليمات البنك المركزي بزيادة رأس المال التي شأنها شأن المصارف في القطاع الخاص المصرفي.

أما مصرف البلاد الاسلامي فيلاحظ أن رأس ماله قد ارتفع من (25,000) مليار دينار عام (2007) الى (50,000) مليار دينار عام (2008) وبمعدل تغير سنوي مقداره (100%) بسبب دخول مجموعة من المصارف والشركات المساهمة مع المصرف وبالتالي أدت الى زيادة عدد أسهم المصرف الى (50,000) مليون سهم، ثم ارتفع الى نحو (100,000) مليار دينار عام (2009) وبمعدل تغير سنوي مقداره (100%) نتيجة لسعي ادارة المصرف الى زيادة رأس ماله الى (50,000) مليار سهم وبالتالي ارتفع رأسماله الاسمي، وفي عام (2010) لم يشهد نمواً ملحوظاً في رأس مال المصرف، بسبب عدم دخول مساهمين جدد مع المصرف، ولم تقوم ادارة المصرف بزيادة رأس المال، الا انه سجل ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو (150,000) مليار دينار عام (2011) وبمعدل تغير سنوي مقداره (50%) وهو أعلى معدل نمو حققه المصرف في رأس ماله، ثم ارتفع ليصل الى (169,306 - 250,000) مليار دينار على التوالي في عامي (2012-2013) وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (12,84% – 47,66%) على التوالي بسبب دخول عدد من الشركات المساهمة مع المصرف وبالتالي أدت الى زيادة أسهم المصرف، وبلغ معدل النمو المركب ما يقارب (20,11%) للمدة (2009 – 2013) مما يعكس نجاح ادارة المصرف في تعزيز ونمو رأس المال الاسمي.

أما مصرف ايلاف الاسلامي فيلاحظ أن رأس ماله قد ارتفع من (8,000) مليار دينار عام (2007) الى (10,000) مليار دينار عام (2008) وبمعدل تغير سنوي مقداره (25%) وبلغ معدل النمو السنوي المركب له نحو (11,80%)، وفي عام (2009) شهد ارتفاعاً بلغ نحو (20,000) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (100%) بسبب دخول مجموعة من الشركات والمصارف المساهمة مع المصرف وبالتالي أدت الى زيادة عدد أسهم المصرف، الا انه شهد زيادة في رأس ماله خلال الأعوام (2011-2012)، إذ سجل نحو (100,000) مليار دينار، كما واصل ارتفاعه الى (152,000) مليار دينار في عام (2013) وبمعدل تغير سنوي مقداره (52%) بسبب سعي ادارة المصرف الى زيادة عدد أسهم المصرف، مما أدى الى ارتفاع رأس المال الاسمي له، أما عام (2014) لم يشهد تغييراً في رأسمال المصرف بسبب عدم دخول مساهمين جدد مع المصرف، وقد حقق أعلى معدل نمو في رأس ماله بلغ (150%) عام (2010) نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد تحسن وارتفاع أسعار النفط الخام وتشجيع المستثمرين والمساهمين بتوظيف رؤوس أموالهم، وبلغ معدل النمو المركب نحو (50,02%) للمدة (2009 – 2013) ويعود السبب في ذلك الى نجاح ادارة المصرف في تعزيز ونمو رأسمال المصرف وجذب المساهمين من مختلف الشركات والمصارف وتعزيز الثقة به.

وكذا الحال بالنسبة للمصرف الوطني الاسلامي فيلاحظ أن رأسماله ارتفع من (25,000) مليار دينار في عام (2009) الى (50,000) مليار دينار عام (2010) وبمعدل تغير سنوي مقداره (100%) بسبب قرار ادارة المصرف بزيادة رأس المال الاسمي لدى المصرف، ثم ارتفع الى (100,000) مليار دينار في عام (2011) وبمعدل تغير سنوي (100%) نتيجة موافقة ادارة المصرف بزيادة رأسمال المصرف بعد طلب المساهمين بزيادة رأس مالهم الى نحو (50,000) مليون سهم، ثم ارتفع رأس المال الى نحو (150,000) مليار دينار عام (2012) وبمعدل تغير سنوي مقداره (50%) بسبب دخول مجموعة من المساهمين مع المصرف مثل مصرف الخليج التجاري والشركة العراقية لصناعة الادوية، ثم واصل ارتفاعه ليبلغ نحو (251,000) مليار دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي مقداره (67,33%) عاكساً موافقة البنك المركزي العراقي وادارة المصرف على زيادة رأس المال بعد تقديم الطلب من قبل المساهمين برأس مال المصرف الوطني الإسلامي، أما الأعوام اللاحقة لعام (2014) فقد شهد استقراراً واضحاً في رأس المال عند (251,000) مليار دينار لغاية (2020) بسبب قرار البنك المركزي العراقي بتثبيت رأس مال المصارف الأهلية، وبلغ معدل النمو السنوي المركب نحو (58,61%) للمدة (2009 – 2013) وهو معدل جيداً يعكس نجاح ادارة المصرف في تعزيز ونمو رأس مال المصرف.

أما مصرف جيهان الاسلامي فيلاحظ أن رأس مال المصرف قد ارتفع من (100,000) مليار دينار عام (2011) الى (150,000) مليار دينار عام (2012) وبمعدل تغير سنوي مقداره (50%) ثم ارتفع الى (255,000) مليار دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي مقداره (70%) بسبب طلب المساهمين من ادارة المصرف بزيادة رأس المال وبالتالي قررت ادارة المصرف زيادة اسهم المصرف نحو (105) مليون سهم، مما أدت الى زيادة رأس المال الاسمي للمساهمين، وفي الأعوام اللاحقة لعام (2013) لم يشهد تغيراً في رأس المال، إذ استقر عند (255,000) مليار دينار لغاية (2020) نتيجة لقرار البنك المركزي العراقي بتثبيت رأس المال المصارف الأهلية، استجابة الى تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة (2010) بزيادة رأس مالها الى (250,000) مليار دينار شأنها شأن المصارف الأخرى العاملة في القطاع الخاص.

الجدول (4)

تطور رأس المال في المصارف الاسلامي في العراق للمدة (2004 – 2020)

(دينار)

| السنوات | المصرف العراقي الاسلامي | معدل التغير السنوي % | مصرف كردستان | معدل التغير السنوي % | مصرف دجلة والفرات | معدل التغير السنوي % | مصرف البلاد الاسلامي | معدل التغير السنوي % | مصرف ايلاف الاسلامي | معدل التغير السنوي % | المصرف الوطني الاسلامي | معدل التغير السنوي % | مصرف جيهان الاسلامي | معدل التغير السنوي % |
|---------|-------------------------|----------------------|--------------|----------------------|-------------------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|----------------------|------------------------|----------------------|---------------------|----------------------|
| 2004 | 4,550 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 2005 | 25,596 | 462,5 | 50,000 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 2006 | 25,596 | 0 | 50,000 | 0 | 25,000 | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 2007 | 25,596 | 0 | 50,000 | 0 | 25,000 | 0 | 25,000 | - | 8,000 | - | - | - | - | - |
| 2008 | 24,488 | - 4,32 | 50,000 | 0 | 50,000 | 0 | 50,000 | 100 | 10,000 | 100 | - | - | - | - |
| 2009 | 51,192 | 100 | 50,000 | 0 | 50,000 | 0 | 100,000 | 100 | 20,000 | 100 | 25,000 | - | - | - |
| 2010 | 51,192 | 0 | 100,000 | 100 | 50,000 | 100 | 100,000 | 0 | 50,000 | 0 | 50,000 | 150 | - | 100 |
| 2011 | 102,384 | 100 | 150,000 | 50 | 50,000 | 50 | 150,000 | 0 | 100,000 | 50 | 100,000 | 100 | 100,000 | 100 |
| 2012 | 152,000 | 48,46 | 150,000 | 0 | 100,000 | 0 | 169,306 | 50 | 100,000 | 12,84 | 150,000 | 0 | 150,000 | 50 |
| 2013 | 202,000 | 32,89 | 300,000 | 10 | 100,000 | 10 | 250,000 | 0 | 152,000 | 47,66 | 251,000 | 52 | 255,000 | 67,33 |
| 2014 | 250,000 | 23,76 | 300,000 | - | 100,000 | - | 250,000 | 0 | 152,000 | 0 | 251,000 | 0 | 255,000 | 0 |
| 2015 | 250,000 | 0 | 400,000 | 33,33 | 106,000 | 33,33 | 250,000 | 6 | 250,000 | 0 | 251,000 | 64,47 | 255,000 | 0 |
| 2016 | 250,000 | 0 | 400,000 | 0 | 250,000 | 0 | 250,000 | 135,84 | 250,000 | 0 | 251,000 | 0 | 255,000 | 0 |
| 2017 | 250,000 | 0 | 400,000 | 0 | 250,000 | 0 | 250,000 | 0 | 250,000 | 0 | 251,000 | 0 | 255,000 | 0 |
| 2018 | 250,000 | 0 | 400,000 | 0 | 250,000 | 0 | 250,000 | 0 | 250,000 | 0 | 251,000 | 0 | 255,000 | 0 |
| 2019 | 250,000 | 0 | 400,000 | 0 | 250,000 | 0 | 250,000 | 0 | 250,000 | 0 | 251,000 | 0 | 255,000 | 0 |
| 2020 | 250,000 | 0 | 400,000 | 0 | 250,000 | 0 | 250,000 | 0 | 250,000 | 0 | 251,000 | 0 | 255,000 | 0 |

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتماد على التقارير السنوية للمصارف الاسلامية العراقية، للمدة من (2004 – 2020)

- معدل التغير السنوي من اعداد الباحثة.
- معدل النمو المركب من عمل الباحثة.

خامساً : التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في العراق :

على الرغم من التطورات التي شهدتها العمل المصرفي الاسلامي في العراق في الآونة الأخيرة خاصةً بعد صدور قانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة (2015) وتوسع منافذ التسهيلات والاستثمارات إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه عمل المصارف الاسلامية في العراق منها ما يأتي (1):

1. كثرة وتشعب الآراء حول التمويل المصرفي الاسلامي حيث من الفقهاء من يبيح هذا التمويل ومنه من يحرمه ووقع الناس في حيرة بسبب هذه التعددية في الآراء والاختلاف بمضمونها مما أدى الى حدوث مشكلة فكرية لدى المسؤولين عن ادارة المصارف الاسلامية والى تعطيل استخدام بعض الصيغ المصرفية على هذا الأساس.
2. حداثة وضعف الخبرة سواء لدى العاملين أو المتعاملين، مما أدى الى عدم الالتزام بالقيم والاخلاق الاسلامية والقواعد الشرعية وصعوبة الحصول على الفقيه المتخصص بالمعاملات المصرفية حسب الشريعة الاسلامية.
3. عدم كفاية الحماية القانونية، أي أن من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه المصارف الاسلامية في العراق هو تأخر صدور قانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة (2015) وغياب التعليمات المفسرة لأحكامه مما حد من نشاطات العمل المصرفي وتعطيل استخدام بعض صيغ التمويل والاختلاف في حرمة أو جواز بعضها مما جعلها تخضع إلى قانون غير ملائم لطبيعتها وخصوصيتها وكأنها إحدى المصارف التجارية التقليدية.
4. تركيز سياسة التمويل الاسلامي على المشروعات قصيرة الأجل كالاستثمار السلعي والتأجير التمويلي وعمليات البيع بالتقسيط والمراوحة مما حد من دورها في عملية التنمية الاقتصادية.
5. ضعف الامكانيات التقنية والتكنولوجيا الحديثة لدى العديد من المصارف الاسلامية.
6. خضوعها لرقابة البنك المركزي العراقي كما هو الحال في المصارف التجارية التقليدية من حيث نسبة الاحتياطي القانوني، مما يتسبب في تعطيل جزء من الأموال المعدة للاستثمار وبالتالي تقليل المشاريع وانخفاض الربحية وبذلك ستكون المنافسة لصالح المصارف التجارية على حساب المصارف الاسلامية.
7. عدم وجود ثقة مصرفية لدى المواطن العراقي فضلاً عن الوضع الأمني غير المستقر الذي يقف حجر عثرة أمام دخول رؤوس الأموال للمساهمة في المصارف الاسلامية وبالتالي رقد انشطتها المصرفية التي وجدت من أجلها (2).

المطلب الثاني : واقع المصارف الاسلامية في قطر

لقد أصبحت المصارف الاسلامية في قطر تتمتع بجودة أصول أفضل من نظيرتها المصارف التقليدية، إذ لم تعد مجرد اضافةً لتنوع الأنشطة في النظام المصرفي القطري بل باتت تستحوذ على أكثر من ربع أصول القطاع المصرفي، وصنفت ضمن أكبر البنوك الاسلامية عالمياً بعد أن حققت معدلات نمو متزايدة خلال السنوات السابقة، وبذلك يضم القطاع المصرفي

(1) اسماء خضير ياس وآخرون، دور المصارف الاسلامية في تقديم خدمات التمويل الاسلامية، (دراسة حالة في مصرف النهرين والمصرف الاسلامي العراقي)، مجلة الدنانير، المجلد (1)، العدد (19)، 2020،
 (2) سعاد عبد الفتاح محمد البيروتي، دور المصارف الاسلامية في التنمية والاستثمار، وقفة قصيرة لهذا الدور في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والعشرون، 2010، ص 16 – 17،

في دولة قطر أربعة مصارف اسلامية من مجموع سبعة عشر مصرفاً منها خمسة مصارف محلية تجارية تقليدية، ومصرف متخصص (بنك قطر للتنمية)، وسبعة فروع لمصارف أجنبية تقليدية، هذا بالإضافة إلى وجود مكتب تمثيل لأحد البنوك الأجنبية.

وتعمل المصارف الاسلامية في قطر من خلال شبكة فروع داخلية وخارجية بلغت أكثر من (70) فرعاً ومكتباً، وتستحوذ هذه المصارف على أكثر من ربع الحصة السوقية للقطاع المصرفي في دولة قطر، كما أنّ هذه المصارف تصنف ضمن أكبر المصارف الاسلامية في العالم.

أولاً : نشأة المصارف الاسلامية في قطر :

1. مصرف قطر الاسلامي :

نشأ مصرف قطر الاسلامي عام (1982) كأول مصرف اسلامي في قطر الذي يعمل بصفة أساسية في الأعمال المصرفية للشركات والأفراد، والاستثمارات وفقاً لتعليمات الشريعة الاسلامية التي يتم تحديدها من خلال هيئة الرقابة الشرعية في المصرف، إذ يعد هذا المصرف حالياً أكبر المصارف الاسلامية في قطر، ورابع أكبر المصارف الاسلامية في العالم بأجمالي موجودات (أصول) بلغت (50,4) مليار ريال قطري في (2017)، وفي نهاية (2017) بلغت حقوق المساهمين (حقوق الملكية) (15,3) مليار ريال قطري⁽¹⁾.

2. بنك قطر الدولي الاسلامي :

تأسس بنك قطر الدولي الاسلامي عام (1990) وقد بلغت أصول البنك عام (2017) بمبلغ (46,6) مليار ريال قطري، ليمثل (13%) من أصول المصارف الاسلامية و(3%) من اجمالي اصول القطاع المصرفي في قطر، وقد بلغت حقوق الملكية في البنك (5,8) مليار ريال قطري، ويقدم البنك خدمات ومنتجات التمويل الاسلامي والمنتجات الخاصة بالأفراد والشركات وفقاً للنظام الأساسي للبنك وفي ضوء أحكام الشريعة الاسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي عبر فروعه المحلية كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر،، وقد أفتتح البنك مؤخراً بنك أمنية كأول بنك اسلامي في المملكة المغربية بالشراكة مع بنوك محلية⁽²⁾.

3. مصرف الريان الاسلامي:

تأسس مصرف الريان عام (2006) كمصرف اسلامي متكامل لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد والشركات وكذلك الخدمات المصرفية الخاصة، فضلاً عن اعماله في الأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية والوساطة المالية وفقاً للنظام الأساسي للمصرف وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية وتعليمات بنك قطر المركزي، ويعتبر سابع أكبر مصرف اسلامي في العالم بأجمالي موجودات بلغت (102,9) مليار ريال قطري في (2017)، ويمثل ما نسبته (30%) من موجودات المصارف الاسلامية في قطر و(7%) من اجمالي اصول المصارف التجارية في قطر، ويتبع المصرف شركات مصرفية واستثمارية خارجية وداخلية، كما أنّ أسهم المصرف مدرجة في بورصة قطر، وبنهاية عام (2017) بلغت حقوق الملكية في البنك (5,8) مليار ريال قطري⁽³⁾.

(1) التقرير السنوي لمصرف قطر الاسلامي، 2017، ص55،

(2) التقرير السنوي لبنك قطر الدولي الاسلامي، 2017، ص17،

(3) التقرير السنوي لمصرف الريان الاسلامي، 2017، ص15،

4. بنك بروة الاسلامي:

تأسس بنك بروة في عام (2006) كمصرف اسلامي متكامل لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك وبنود عقد التأسيس والنظام الأساسي، و بما في ذلك خدمات الاستثمار وادارة الأعمال والخدمات المصرفية الخاصة والتمويل العقاري، والتمويل المجمع وخدمات الاستثمار، وادارة الموجودات، واستحوذ بنك بروة في عام (2010) على الشركة الأولى للتمويل والشركة الأولى للإجازة وشركة المستثمر الأول، وهي شركات تمويل واستثمار إسلامية، وبلغ إجمالي موجودات المصرف (48,6) مليار ريال قطري في عام (2017)، ويمثل هذا المبلغ 14% من موجودات المصارف الاسلامية في قطر و(4%) من مجموع موجودات المصارف التجارية العاملة في قطر، وفي نهاية 2017 بلغت حقوق الملكية في المصرف (7,6) مليار ريال قطري⁽¹⁾.

ثانياً : تطور عمل المصارف الاسلامية في قطر :

لقد ارتبط تطور عمل المصارف الاسلامية بتلبية رغبات قطاع واسع من المسلمين الذين كان لديهم عوائق كبيرة أثناء التعامل مع المصارف التقليدية لتجسيد فكرة الاقتصاد الاسلامي في مجال التطبيق، لذا فقد تبلورت هذه الفكرة لتكوين أوعية اقتصادية مصاغة على وفق أهداف ومبادئ الشريعة الاسلامية تمارس دورها كوسيط مالي سواء من خلال جذب الودائع أو من خلال استثمار الأموال بصيغ التمويل الاسلامي وعليه فقد شهدت السوق القطرية نشوء العديد من المصارف الاسلامية التي كان في مقدمتها مصرف قطر الاسلامي الذي بدأ بمزاولة نشاطه المصرفي عن طريق فرعه الرئيسي عام (1982) إذ باشر بتقديم الخدمات المصرفية في مختلف أنواعها الى فئة واسعة من المواطنين واستثمار الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، أما بنك قطر الدولي الاسلامي فقد مارس خدماته المصرفية والانشطة التمويلية، والاستثمارية عام (1991)، أما عام (2006) فقد مارس مصرف الريان عمله كشركة مساهمة عامة تقوم بصفة أساسية بمزاولة الأعمال المصرفية الاسلامية والتمويل والاستثمار وأنشطة الوساطة المالية، أما خلال العام (2009) ظهر بنك بروة الاسلامي للعمل كشركة قطرية خاصة تعمل بصفة أساسية في أنشطة التمويل والاستثمار فضلاً عن الاستشارات وبما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ يتم القيام بأنشطة الاستثمار بالنيابة عن العملاء والجدول (5) يوضح هذه التطورات.

الجدول (5)

عمل المصارف الاسلامية في قطر

| اسم المصرف | سنة العمل |
|-------------------|-----------|
| مصرف قطر الاسلامي | 1982 |
| بنك قطر الدولي | 1991 |
| مصرف الريان | 2006 |
| بنك بروة | 2009 |

ثالثاً : عدد فروع المصارف الاسلامية في قطر للفترة (2004 – 2020) :

يملك مصرف قطر الاسلامي أعلى عدد فروع مقارنةً بالمصارف الاسلامية القطرية الاخرى ليبدل على ارتفاع كفاءة أدائه وكبر حجمه وارتفاع التعامل معه من قبل الزبائن وكما هو

(1) التقرير السنوي لمصرف بروة الاسلامي، 2017، ص10،

موضح في الجدول (6) إذ ازدادت هذه الفروع من (5) فروع عام (2004) الى (32) فرعاً عام (2013) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (20,4%) للمدة (2004 – 2013) ثم أخذ بالانخفاض ليصل الى (22) فرعاً عام (2020) ليعكس الوضع الاستثنائي لذلك العام نتيجة تأثيرات (جائحة كوفيد-19) على اقتصاديات كافة دول العالم وعلى المستوى المحلي والاقليمي الامر الذي انعكس وبشكل سلبي على عملاء المصرف وموظفيه على حد سواء ، اما مصرف قطر الدولي الاسلامي فقد ازداد عدد فروعها من (16) فرعاً عام (2011) الى (21) فرعاً عام (2018) وبزيادة مطلقة قدرها (5) فروع ثم انخفض ليصل الى (15) فرعاً عام (2020)، أما بنك بروة فقد كان أقل عدد للفروع مقارنة بالمصارف الاسلامية القطرية الاخرى اذ بلغ عدد فروعها (10) فروع عام (2020)، ففي الوقت الذي ازداد فيه عدد فروع مصرف الريان ليصل الى (19) فرعاً عام (2020) بعد أن كان (12) فرعاً عام (2012) وبزيادة قدرها (7) فروع.

الجدول (6)

عدد فروع المصارف الاسلامية في قطر

| السنوات | مصرف قطر الاسلامي | بنك قطر الدولي | مصرف الريان | بنك بروة |
|---------|-------------------|----------------|-------------|----------|
| 2004 | 5 | - | - | - |
| 2005 | 9 | - | - | - |
| 2006 | 12 | - | - | - |
| 2007 | 14 | - | 3 | - |
| 2008 | 17 | - | 4 | - |
| 2009 | 17 | - | 7 | - |
| 2010 | 19 | - | - | - |
| 2011 | 29 | 16 | - | 6 |
| 2012 | 31 | 17 | 12 | 6 |
| 2013 | 32 | 17 | 12 | 5 |
| 2014 | 29 | 17 | 12 | 5 |
| 2015 | 31 | 17 | 13 | 6 |
| 2016 | 28 | 17 | 13 | 6 |
| 2017 | 29 | 17 | 16 | 7 |
| 2018 | 30 | 21 | 18 | 7 |
| 2019 | 29 | 20 | 19 | 10 |
| 2020 | 22 | 15 | 17 | 10 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف الاسلامية (مصرف قطر الإسلامي، بنك قطر الدولي، مصرف الريان، مصرف بروة) للمدة (2004 – 2020)،

رابعاً : تطور رأس المال في المصارف الاسلامية في قطر للمدة (2004 – 2020) :

شهد رأس المال في المصارف الاسلامية في قطر نمواً ملحوظاً خلال مدة البحث، إذ يلاحظ من الجدول (7) أن رأس المال لدى مصرف قطر الاسلامي قد ارتفع من (390) مليون ريال عام (2004) الى (663) مليون ريال في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (70%) ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (2,362) مليار ريال في عام (2011) وبمعدل تغير سنوي مركب قدره (19,46%) للمدة (2005 – 2011) وجاءت هذه الزيادة في رأس المال نتيجة لإصرار المصرف على الحفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمرين والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال فضلاً عن الإبقاء على التوازن بين العائدات الاعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل ارباح اعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس

مال متين، وفي السنوات اللاحقة لعام (2011) شهد استقراراً ملحوظاً عند (2,362) مليار ريال لغاية (2020)، أما مصرف قطر الدولي فقد نما رأسماله نمواً واضحاً، إذ ارتفع من (260) مليون ريال عام (2004) الى (311) مليون ريال في عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (19,61%)، ثم استمر بالارتفاع ليصل الى (1,513) مليار ريال عام (2011) واستقر لغاية عام (2020) وكذا الحال لمصرف الريان فقد شهد نمواً واضحاً في رأسماله بسبب زيادة عدد أسهم المساهمين والمكتتبين في رأس مال المصرف، إذ ازداد من نحو (3,749) مليار ريال عام (2006) الى نحو (7,500) مليار ريال عام (2020) وبزيادة مطلقة قدرها (3,571) مليار ريال وبمعدل تغير سنوي مركب نحو (4,25%) للمدة ذاتها، أما بنك بروة الاسلامي فلم يشهد نمواً خلال عامي (2006 - 2007) نتيجة عدم دخول مساهمين جدد للمشاركة في رأس مال المصرف، إلا أنه قد حقق نمواً متسارعاً خلال الأعوام اللاحقة لعام (2008) ليصل الى (3,000) مليار ريال عام (2013) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو (2,15%) للمدة (2008 - 2013)، واستقر عند هذا الحد لغاية عام (2018) بسبب قرار من لجنة بازل للرقابة المصرفية بتثبيت رأس مال المصارف العاملة في القطاع الخاص، وواصل رأس ماله بالارتفاع ليسجل ما قيمته (5,234) مليار ريال للعامين الاخيرين (2019 - 2020) نتيجة لسياسة ادارة المصرف بالاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوي للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التطور المستقبلي للأعمال.

الجدول (7)

تطور رأس المال في مصارف قطر الاسلامية

(ريال)

| السنوات | مصرف قطر الاسلامي | معدل التغير السنوي % | مصرف قطر الدولي | معدل التغير السنوي % | مصرف الريان | معدل التغير السنوي % | بنك بروة | معدل التغير السنوي % |
|---------|-------------------|----------------------|-----------------|----------------------|-------------|----------------------|----------|----------------------|
| 2004 | 390 | --- | 260 | ---- | - | ---- | - | ---- |
| 2005 | 663 | 70 | 311 | 19,61 | - | - | - | - |
| 2006 | 1,193 | 79,93 | 495 | 59,16 | 3,749 | - | 2,000 | - |
| 2007 | 1,193 | 0 | 512 | 3,43 | 3,749 | 0 | 2,000 | 0 |
| 2008 | 1,969 | 0 | 651 | 27,14 | 4,124 | 100 | 2,625 | 31,25 |
| 2009 | 2,068 | 5,02 | 724 | 11,21 | 4,124 | 0 | 2,625 | 0 |
| 2010 | 2,067 | 4,73 | 1,387 | 91,57 | 5,072 | 23 | 3,891 | 48,22 |
| 2011 | 2,362 | 9,04 | 1,513 | 9,08 | 7,500 | 47,84 | 3,891 | 0 |
| 2012 | 2,362 | 0 | 1,513 | 0 | 7,500 | 0 | 3,891 | 0 |
| 2013 | 2,362 | 0 | 1,513 | 0 | 7,500 | 0 | 3,000 | -22,89 |
| 2014 | 2,362 | 0 | 1,513 | 0 | 7,500 | 0 | 3,000 | 0 |
| 2015 | 2,362 | 0 | 1,513 | 0 | 7,500 | 0 | 3,000 | 0 |
| 2016 | 2,362 | 0 | 1,513 | 0 | 7,500 | 0 | 3,000 | 0 |
| 2017 | 2,362 | 0 | 1,513 | 0 | 7,500 | 0 | 3,000 | 0 |
| 2018 | 2,362 | 0 | 1,513 | 0 | 7,500 | 0 | 3,000 | 0 |
| 2019 | 2,362 | 0 | 1,513 | 0 | 7,500 | 0 | 5,234 | 74,46 |
| 2020 | 2,362 | 0 | 1,513 | 0 | 7,500 | 0 | 5,234 | 0 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير التمويل الاسلامي في دولة قطر، للمدة (2004 - 2020)،

خامساً : تحديات المصارف الاسلامية في قطر :

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في قطر (1) منها:-

1. حداثة النظام المصرفي مقارنة بالنظام المصرفي التجاري (الربوي)، ومدى افتقارها الى المتطلبات الاساسية المتمثلة بالموارد المالية والخبرات الاستثمارية المناسبة والامكانيات للنظم والاجهزة الحديثة.
2. مؤثرات البيئة المحيطة بها، إذ أن المصارف الاسلامية تتعرض الى درجة من المخاطر أعلى مما تعرض لها المصارف التقليدية وخاصةً التزاماتها في الشريعة الاسلامية وامتناعها عن ممارسة الأعمال التمويلية والاستثمارية المحرمة، فضلاً عن خضوعها للسياسات النقدية التي تفرضها البنوك المركزية التي لا تتناسب مع طبيعة المصارف الاسلامية وغياب المقرض الأخير.
3. انخفاض الوعي في المجتمع، مما يؤدي الى مفاهيم خاطئة، إذ ينظر للمصارف الاسلامية بكونها مؤسسات خيرية ولا تسعى الى تحقيق الأرباح أو انها مصارف تقليدية تحت مسميات مختلفة.
4. اعتماد المصارف الاسلامية على منهج المحاكاة للمصارف التقليدية في بعض المجالات التمويلية والاستثمارية.
5. غياب الاسواق المالية الاسلامية النشطة، إذ أن وجود أسواق مالية اسلامية نشطة تساعد على تطوير وتفعيل عمل المصارف وتجعلها قادرة على منافسة المصارف الأخرى.
6. التوتر الدبلوماسي غير المسبوق بين دول المنطقة التي لا تزال تكيّف نفسها مع انخفاض أسعار النفط وضعف التوسع الاقتصادي العالمي نتيجة لتلك التوترات التجارية العالمية.

(1) للمزيد أنظر :- جميلة الجوزي وعلي حدو، دراسة مقارنة لادارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية – بنك البركة الجزائر ومصرف الخليج الجزائري وبنك الشركة المصرفية – دراسة حالة، المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، العدد (3)، 2016، ص81،
- التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي، 2018، ص9 – 18،

المبحث الثاني

تطور توظيفات الموارد المالية لمصرف العراق الاسلامي

المطلب الاول: تطور الموارد المالية لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 – 2020):

اولا : تطور الموارد الخارجية (الودائع المصرفية) للمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004-2020):

تعد الودائع المصرفية من المكونات الاساسية للموارد المالية لأي مصرف التي يتمكن من خلالها ممارسة انشطته المختلفة وتحقيق اهدافه المرسومة ، لذا فهي تمثل مجموع الأموال التي يودعها الأفراد والشركات الخاصة والعامة لدى المصرف ، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (8) أن الودائع المصرفية ارتفعت من (7,558) مليار دينار عام (2004) إلى (13,805) مليار دينار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (82%)، ويعزى ذلك الى زيادة الايداعات من قبل الأفراد والشركات لغرض استثمار الفائض المالي لديهم وتوظيفها في مجالات استثمارية لدعم الانشطة الاقتصادية والإنتاجية، ثم واصلت الودائع المصرفية زيادتها لتبلغ نحو (17,084) مليار دينار عام (2006)، وبمعدل تغير سنوي مقداره (23,74%) بسبب استمرار الايداع المصرفي من قبل الزبائن ونجاح المصرف بجذب المودعين وتشجيعهم على ايداع الفائض المالي لديهم ، ثم استمر وضع الودائع المصرفية بالارتفاع لتصل الى (32,041) مليار دينار عام (2009) وبمعدل تغير سنوي مقداره (20%) عن العام السابق لها بسبب نجاح ادارة المصرف في جذب الزبائن لإيداع الفائض المالي، لكنها انخفضت الى (25,488) مليار دينار عام (2010) محققة معدل تغير سنوي سالب مقداره (20%) نتيجة لما تعرض اليه المصرف من سلبيات في الفترة الماضية بفرض الوصاية عليه من قبل البنك المركزي العراقي، لكنها ارتفعت الى (190,311) مليار دينار عام (2011) معدل نمو سنوي مقداره (646,66%) ويعكس هذا الارتفاع ثقة الزبائن بأداء المصرف ومثانة وضعه المالي فضلاً عن كسبه لزبائن جدد بسبب سياسته التمويلية وتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية التي يقدمها لهم على الرغم من ازدياد السحب على الحسابات في فترات معينة من السنة للظروف الخاصة، اما عام (2012) فقد شهد انخفاضاً في اجمالي الودائع المصرفية اذ انخفضت الى (173,067) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (9%) ويعكس هذا الانخفاض تأثر الزبائن بالوضع الاقتصادي والأمني في البلاد، وتأثيرات السوق المحلية لكنها ارتفعت الى (196,173) مليار دينار عام (2013) وبمعدل تغير سنوي مقداره (13%) نتيجة لسعي ادارة المصرف في استقطاب زبائن جدد لغرض زيادة حجم السيولة القابلة للتشغيل باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للتمويل، وأن نسب النمو المتحققة خلال السنة والسنوات السابقة التي تصاعد فيها أداء المصرف يعكس بشكل رئيس ازدياد ثقة الزبائن بأداء المصرف ومثانة وضعه المالي فضلاً عن سياسته التمويلية وتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية التي يقدمها لهم على الرغم من ازدياد السحب على الحسابات في فترات معينة من السنة نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد.

وواصلت الودائع المصرفية ارتفاعها خلال الاعوام اللاحقة لعام (2013) اذ ازدادت الى نحو (183,006 - 187,271) مليار دينار للاعوام (2014 - 2015) على الترتيب بمعدل نمو سنوي بلغ نحو (-6%) ، (2%) للأعوام اعلاه على الترتيب، وتعزى تلك الزيادة المتواصلة في اجمالي الودائع المصرفية الى زيادة ثقة الزبائن والجمهور بأداء ومثانة المصرف ووصفه المالي

وسياسته التمويلية فضلا عن انخفاض تكاليف الخدمات المصرفية المقدمة لهم من قبل المصرف الى جانب عدم تأثير حركة الودائع خلال هذه المدة بالاحداث والظروف الاستثنائية التي رافقتها، سجلت الاعوام اللاحقة لعام (2015) انخفاضا ملحوظا في اجمالي الودائع المصرفية لدى المصرف العراقي الاسلامي، اذ انخفضت من نحو (187,271) مليار دينار عام (2015) الى نحو (141,221 - 115,751) مليار دينار للاعوام (2016 - 2017) وبمعدلات نمو سنوي سالبه بلغت نحو (24% - 18%) لعام (2016) والعام اللاحق له، ولعل انخفاض معدلات نمو الودائع المصرفية وقيمها المطلقة يعود في جوهره الى تدهور الاوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار نتيجة انخفاض اسعار النفط وارتفاع حجم السحوبات من الودائع من قبل الجمهور لدى المصرف فضلا عن فرض سياسة التقشف المالي في السنوات السابقة، الامر الذي يتطلب من ادارة المصرف دراسة الاسباب وايجاد وسائل تساهم بالقدر المطلوب في زيادة حجم هذه الودائع⁽¹⁾.

أما عامي (2018 - 2019) فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الودائع لتبلغ (162,344، 281,968) مليار دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوي مقدراها (40%)، (73%) بسبب استمرار نجاح ادارة المصرف باستقطاب الزبائن وتشجيعهم على الايداع لدى المصرف، فضلا عن أن ادارة المصرف كانت محل ثقة الزبائن بشكل خاص والجمهور بشكل عام من خلال عدم تآثر حركة الودائع خلال هذه المدة اما عام (2020) قد شهد انخفاضاً في حجم الودائع المصرفية لتصل إلى (245,026) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (13%) بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي والمصارف بشكل خاص، مما أدى الى تدهور الوضع الاجتماعي وانخفاض مستوى الدخل لدى المواطنين الذي دفعهم الى السحب من ودائعهم لدى المصرف، كذلك انعكاس الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي وصل دون الـ(50) دولار للبرميل الواحد، مما انعكس على تدهور النشاط المصرفي.

(1) المصرف العراقي الإسلامي ، التقرير السنوي لعام 2016، ص65،

الجدول (8)

تطور ودائع لمصرف العراق الاسلامي

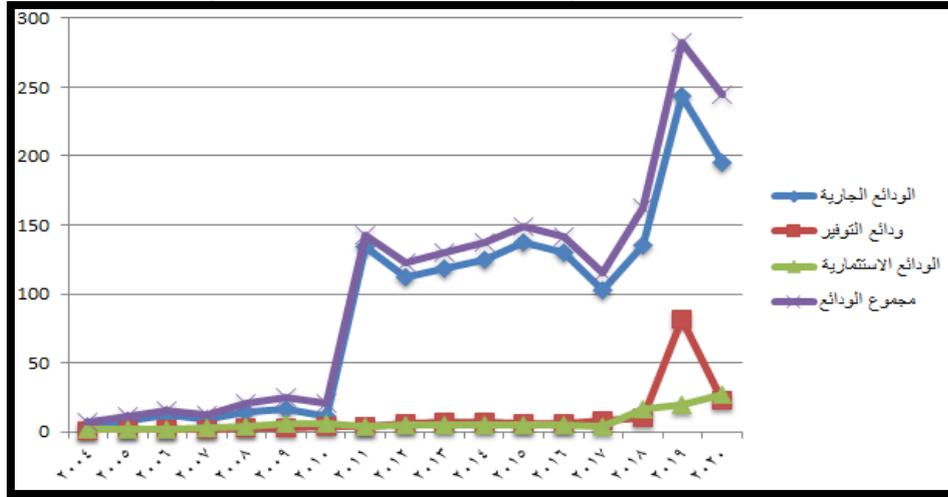
(دينار)

| السنوات | الودائع الجارية | ودائع التوفير | الودائع الاستثمارية | تأمينات مستلمة لقاء العمليات المصرفية | الحوالات والصكوك | الودائع الآجلة وحين الطلب | اجمالي الودائع | معدل التغير السنوي % |
|---------|-----------------|----------------|---------------------|---------------------------------------|------------------|---------------------------|-----------------|----------------------|
| 2004 | 4,285,794,804 | 1,026,880,744 | 1,602,064,309 | 231,321,382 | 411,274,047 | 1,419,425 | 7,558,754,711 | - |
| 2005 | 8,361,146,116 | 1,327,800,686 | 1,783,672,751 | 483,458,958 | 1,514,401,829 | 335,369,190 | 13,805,848,854 | 82,64 |
| 2006 | 12,016,676,747 | 1,281,376,075 | 2,225,048,555 | 508,368,882 | 641,934,706 | 425,612,125 | 17,084,017,090 | 23,74 |
| 2007 | 8,812,053,921 | 1,563,149,471 | 2,417,388,401 | 666,361,897 | 5,915,655,325 | 106,436,055 | 19,481,044,709 | 14,03 |
| 2008 | 14,461,535,323 | 2,424,932,788 | 3,606,897,977 | 2,517,706,081 | 3,399,028,973 | 241,158,880 | 26,592,286,323 | 36,50 |
| 2009 | 15,971,164,309 | 2,677,716,640 | 5,827,578,402 | 1,807,964,478 | 5,237,604,809 | 572,483,510 | 32,041,512,148 | 20,49 |
| 2010 | 11,119,255,524 | 3,791,347,641 | 5,837,503,012 | 1,297,788,379 | 2,237,661,689 | 1,204,530,210 | 25,488,086,452 | - 20,45 |
| 2011 | 133,985,201,000 | 4,328,827,000 | 3,452,334,000 | 41,545,357,000 | 2,038,178,000 | 3,961,589,000 | 190,311,486,000 | 646,66 |
| 2012 | 112,162,770,000 | 6,173,876,000 | 4,800,231,000 | 39,712,985,000 | 1,053,238,000 | 9,164,261,000 | 173,067,361,000 | - 9,06 |
| 2013 | 118,982,632,000 | 6,527,031,000 | 5,000,083,000 | 48,374,623,000 | 1,160,041,000 | 174,570,000 | 196,173,980,000 | 13,35 |
| 2014 | 125,246,246,000 | 6,919,175,000 | 5,118,605,000 | 44,563,282,000 | 1,010,625,000 | 148,905,000 | 183,006,837,000 | - 6,71 |
| 2015 | 137,577,338,000 | 5,982,485,000 | 5,383,585,000 | 37,149,297,000 | 1,028,858,000 | 150,042,000 | 187,271,605,000 | 2,33 |
| 2016 | 130,105,379,000 | 6,447,973,000 | 4,668,241,000 | - | - | - | 141,221,593,000 | - 24,58 |
| 2017 | 103,121,711,000 | 8,128,849,000 | 4,401,846,000 | - | - | - | 115,751,406,000 | - 18,03 |
| 2018 | 135,106,358,000 | 10,576,066,000 | 16,662,091,000 | - | - | - | 162,344,515,000 | 40,25 |
| 2019 | 244,061,204,000 | 81,754,284,000 | 19,153,428,000 | - | - | - | 281,968,916,000 | 73,68 |
| 2020 | 195,552,755,000 | 22,686,855,000 | 26,786,724,000 | - | - | - | 245,026,332,000 | - 13,10 |

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف العراق الإسلامي ، للمدة (2004 - 2020)

(الشكل 1)

تطور الودائع لدى مصرف العراق الاسلامي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (8)

ثانياً : تطور الموارد الداخلية (حقوق الملكية) للمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004 - 2020):

تتمثل الموارد الداخلية للمصرف العراقي الاسلامي (بحقوق الملكية) التي تتكون من رأس المال والاحتياطيات فضلا عن الأرباح غير الموزعة التي اعتمد عليها منذ تأسيسه لتوظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة ، لذا يعد رأس المال مصدرا تمويليا مستقرا طويل الاجل يتلائم مع المشاريع الاستثمارية والتنموية وبالتالي فإن نموه خلال مدة زمنية معينة دليل على تزايد القدرات التمويلية للمصرف ، ويمكن ملاحظة التطور الذي حصل في الموارد الداخلية المتمثلة بحقوق الملكية في مصرف العراق الاسلامي خلال مدة البحث (2004 - 2020) بالاستعانة ببيانات جدول (9).

تشير المعطيات الواردة في الجدول (9) ان حقوق الملكية (حقوق المساهمين) قد شهدت ارتفاعا عام (2005) عنه في عام (2004) لتبلغ نحو (26,161) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (449,66%) ، ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة حجم رأس المال من (4,550) مليار دينار عام (2004) الى نحو (25,596) مليار دينار عام (2005) نتيجة لزيادة عدد اسهم المساهمين مع المصرف ودخول مساهمين جدد للمشاركة برأس المال مع المصرف مما يؤشر بداية لتنامي الاهتمام بتلك الزيادات على مستوى الجهاز المصرفي العراقي وتوجه عامة الناس للاكتتاب بالأسهم التي تطرحها المصارف الاسلامية كمصدر وحيد لزيادة رأس المال الى جانب الزيادة الحاصلة في احتياطيات المصرف التي تعد نسبة من الارباح التي تضاف الى رأس المال والمكونة من الاحتياطي العام والاحتياطي الخاص الذي يكون المصرف مخيرا لتعزيز مركزه المالي وتدعيم رأس ماله ، التي ازدادت من نحو (158) مليون دينار عام (2004) الى (512) مليون دينار عام (2006) واستمرت الزيادة في حقوق الملكية لتبلغ نحو (51,657) مليار دينار عام (2009) ، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (14,57%) للمدة (2005 - 2009) وبالمقابل قد ازداد رأس المال من (25,596) مليار دينار عام (2005) ليصل الى (51,192) مليار دينار عام (2009) وبنسبة زيادة قدرها (100%) نتيجة لقرار الهيئة العامة المنعقد في (2009/4/8) بمضاعفة رأس مال المصرف الذي اقترن بمصادقة سجل الشركات بموجب كتابة المرقم (17871) في (2009/7/5)، الى جانب الزيادة الحاصلة في حجم الاحتياطيات نتيجة لتوفر

فائض في الودائع الامر الذي انعكس على عدم لجوء المصرف للتصرف بالاحتياطيات لتمويل موجوداته وتدعيم رأس ماله المدفوع.

هذا وقد شهدت الاعوام اللاحقة لعام (2014) زيادة في اجمالي حقوق الملكية لتصل الى (289,588) مليار دينار عام (2020) وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (1,31 %) للمدة (2014-2020) وجاءت هذه الزيادة في اجمالي حقوق الملكية لتعكس الزيادة الحاصلة في كل من الاحتياطيات والارباح غير الموزعة التي ازدادت من نحو (4,216 - 17,688) مليار دينار عام (2015) على الترتيب لتبلغ نحو (13,424 - 26,163) مليار دينار عام (2020) على التوالي ولعل سبب ذلك الارتفاع هو الزيادة الحاصلة في الودائع والاقتراضات الخارجية وارباحه المحتجزة التي لم يلجأ الى توزيعها خلال هذه المدة لتعزيز رأس ماله الذي بقي مستقرا عند (250,000) مليار دينار خلال المدة (2015-2020) تلبية لقرار البنك المركزي العراقي بثبات راس المال المرخص به والمدفوع للمصارف الاهلية وعدد الاسهم والقيمة الاسمية لكل سهم بحيث لا تتجاوز (250) مليار دينار والا سيتم فرض العقوبات فضلا عن طلب المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان من المصارف لأعلامها بالاجراءات المتخذة بهذا الصدد.

الجدول (9)

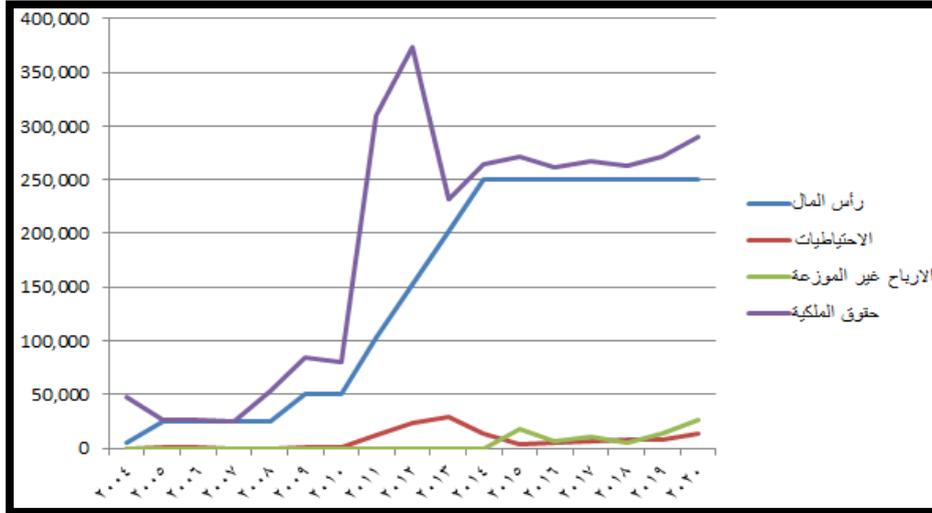
تطور الموارد الداخلية للمصرف العراقي الاسلامي (دينار)

| السنة | رأس المال | الاحتياطيات | الارباح غير الموزعة | حقوق الملكية | معدل التغير السنوي % |
|-------|-----------------|----------------|---------------------|-----------------|----------------------|
| 2004 | 4,550,400,000 | 158,893,317 | 50,336,518 | 4,759,629,835 | - |
| 2005 | 25,596,000,000 | 565,965,997 | - | 26,161,965,997 | 449,66 |
| 2006 | 25,596,000,000 | 512,722,907 | 255,288,733 | 26,364,011,640 | 0,77 |
| 2007 | 25,596,000,000 | 161,459,859 | - | 25,757,459,859 | - 2,30 |
| 2008 | 24,488,000,000 | 164,316,772 | 203,523,446 | 24,855,840,218 | - 3,50 |
| 2009 | 51,192,000,000 | 465,974,716 | - | 51,657,974,716 | 107,83 |
| 2010 | 51,192,000,000 | 566,300,567 | - | 51,758,300,567 | 0,19 |
| 2011 | 102,384,000,000 | 12,302,677,000 | - | 114,686,677,000 | 121,58 |
| 2012 | 152,000,000,000 | 12,590,168,000 | 10,903,443,000 | 175,493,611,000 | 0,53 |
| 2013 | 202,000,000,000 | 3,401,938,000 | 26,324,730,000 | 231,726,668,000 | 32,04 |
| 2014 | 250,000,000,000 | 13,856,824,000 | - | 263,856,824,000 | 13,86 |
| 2015 | 250,000,000,000 | 4,216,800,000 | 17,688,812,000 | 271,905,612,000 | 3,05 |
| 2016 | 250,000,000,000 | 3,980,000,000 | 7,270,000,000 | 261,250,000,000 | - 3,91 |
| 2017 | 250,000,000,000 | 7,247,467,000 | 10,504,620,000 | 267,752,087,000 | 2,48 |
| 2018 | 250,000,000,000 | 7,195,669,000 | 4,787,917,000 | 261,983,586,000 | - 2,15 |
| 2019 | 250,000,000,000 | 8,586,152,000 | 13,553,759,000 | 272,139,911,000 | 3,87 |
| 2020 | 250,000,000,000 | 13,424,514,000 | 26,163,615,000 | 289,588,129,000 | 6,41 |

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف الاسلامي العراقي، للمدة (2004-2020)

الشكل (2)

تطور الموارد الداخلية لمصرف العراق الاسلامي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (9)

المطلب الثاني: توزيعات الموارد المالية لمصرف العراق الإسلامي للمدة (2004-2020)

تركز توزيعات اموال المصرف في مجالين هما: الاستثمارات والائتمان النقدي أو التمويل الإسلامي، فالتوزيع في مجال الاستثمارات المالية والعقارية وتمويل المشاريع الاستثمارية يتم من خلال التعاقد مع شركات محلية شملت مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية، وقد استفادت من هذه التمويلات عدد من القطاعات الاقتصادية كالمؤسسات الصحية والعديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل خدمات النقل بالإضافة الى التمويلات التي قدمها المصرف الى القطاع التجاري اضافة للتمويل الاستثماري للشركات العاملة مع الشركات الأجنبية، اما الائتمان النقدي (التمويل الإسلامي) فيتم في مجال المرابحة والمضاربة والمشاركة والقرض الحسن، وعليه يمكن توضيح مجالات توزيع الموارد المالية للمصرف العراقي الإسلامي خلال مدة البحث على النحو الآتي:-

اولاً : توزيعات الأموال في مجال الاستثمارات

1- تطور الاستثمارات المالية القصيرة و الطويلة الاجل والاستثمارات العقارية ،

هي مجموع الاستثمارات المالية والعقارية التي يقوم بها المصرف، وتتمثل الاستثمارات المالية طويلة الأجل من خلال المساهمة في رؤوس أموال الشركات، والاستثمارات المالية قصيرة الأجل في بيع وشراء الأسهم ويسمى بالاستثمار في (المحفظة الاستثمارية)،

ويتضح من الجدول (10): ان اجمالي الاستثمارات قد ارتفعت من نحو (231) مليون دينار عام (2004) الى نحو (619) مليون دينار عام (2005) وبزيادة قدرها (388) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (167,57%) وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة اساسية لتوسع استثمارات المصرف في مجال الاستثمارات العقارية بنحو (226) مليون دينار لهذا العام فضلاً عن الاستثمارات المالية الطويلة الاجل في رؤوس أموال الشركات التي بلغت نحو (150) مليون دينار والاستثمارات المالية قصيرة الاجل او بما يسمى بـ(المحفظة الاستثمارية) من خلال بيع وشراء الاسهم التي بلغت نحو (243) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدرة (40,48%) عن العام السابق لها الى جانب ذلك عمد المصرف الى تصفية بعض الاستثمارات الطويلة الاجل

كونها أصبحت غير مجدية والتوسع في بيع وشراء الاسهم والسندات بواسطة مكتب الاوراق المالية التابع للمصرف بزيادة حجم الاستثمار في هذا المجال ، وانخفض اجمالي الاستثمارات الى نحو (338) مليون دينار عام (2008) مقارنة بالاعوام السابقة التي اتخذت فيها الاستثمارات مسارا تنازلياً وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (86,68%) الأمر الذي يعكس اقتصار المصرف على نشاط الاستثمارات المالية طويلة الاجل في رؤوس اموال الشركات وعدم تحقيقه لاستثمارات مالية قصيرة الاجل الى جانب ذلك لم يحقق اي استثمارات عقارية في هذا العام، وان الانخفاض في اجمالي الاستثمارات لم يدم طويلا اذ عاود الارتفاع مرة اخرى ليصل (5,456 - 6,223) مليار دينار للأعوام (2009 - 2010) على التوالي وبمعدلات نمو سنوية بلغت نحو (1509,78% - 14,05%) للعامين المذكورين على الترتيب ، وجاءت هذه الزيادة في اجمالي الاستثمارات لتعكس زيادة الاستثمارات طويلة الاجل في رؤوس اموال الشركات التي ازدادت الى نحو (1,016 - 0,839) مليار دينار بعد ان كانت (338) مليون دينار عام (2008) وبمعدلات تغير سنوية قدرها (147,56% - 21,14%) لعامي (2009 - 2010) على التوالي ، الى جانب ارتفاع كلفة الاستثمارات العقارية والمتمثلة في بنائية الحاج فتحي⁽¹⁾، في حين ان الاستثمارات قصيرة الاجل لم يكن لها نصيب في هذه الاعوام، وقد شهدت الاعوام اللاحقة لعام (2010) استمرار تزايد اجمالي الاستثمارات لتبلغ نحو (6,373 - 29,537 - 42,133) مليار دينار للأعوام (2011 - 2012 - 2013) على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (2,41% - 363,46% - 42,64%) على التوالي لتعكس تركيز استثمارات المصرف العراقي الاسلامي على ثلاثة انواع من الاستثمارات وهي الاستثمارات العقارية والاستثمارات المالية والتجارية فضلا عن توظيف اسهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد اما في عام (2014) فقد تراجع اجمالي الاستثمارات ليلبغ نحو (38,740) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (8,05%) بعد ان شهد ارتفاعا خلال العام السابق ، ويعزى هذا التراجع في حجم الاستثمارات الى تراجع الاستثمارات العقارية من (5,261) مليار عام (2013) الى (5,083) مليار دينار عام (2014) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ نحو (3,83%) الى جانب تراجع رصيد الاستثمارات التجارية من (27,817) مليار دينار عام (2013) الى (24,380) مليار دينار عام (2014) وبنسبة تراجع قدرها (12,3%) نتيجة لتأثرها بالوضع الامني والاقتصادي المتدهور لا سيما بعد دخول عصابات داعش الارهابي الى الاراضي العراقية وتأثر بعض المحافظات وانهيار اسعار النفط الخام التي وصلت الى دون (50) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، الأمر الذي انعكس على عجز الموازنة العامة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومما اثر سلبا على النشاط الاستثماري للمصرف بعد انسحاب المساهمين والمستثمرين من المصرف ،

اخذ اجمالي الاستثمارات بالزيادة مرة اخرى من (38,740) مليار دينار عام (2014) ليصل الى (44,515) مليار دينار عام (2015) وبمعدل تغير سنوي موجب قدره (14,90%) مقارنة بما استثمر خلال السنوات السابقة وهو ما جاء انعكاسا للزيادة في كل من الاستثمارات المالية طويلة الاجل والاستثمارات التجارية العامة ، اذ بلغت الاستثمارات المالية طويلة الاجل نحو (10,017) مليار دينار وبما يمثل نحو (22,50%) من اجمالي الاستثمارات العامة في حين

(1) المصرف العراقي الإسلامي ، التقرير السنوي لعام 2010

بلغت قيمة الاستثمارات التجارية العامة نحو (29,261) مليار دينار وبما يمثل (65,73%) من اجمالي الاستثمارات كنتيجة لدخول مساهمين جدد مع المصرف لتوظيف ما بحوزتهم من اوراق مالية للحصول على عائد وزيادة الطاقة الانتاجية، وانخفض اجمالي الاستثمارات العامة الى (10,164 - 9,988 - 12,358 - 10,243) مليار دينار للاعوام (2016 - 2017 - 2018 - 2019) على التوالي مقارنة بالاعوام السابقة لها التي اتخذ فيها اجمالي الاستثمارات مسارا تصاعديا مسجلة معدلات نمو سنوية سالبة قدرها (77,16% - 1,72% - 23,72% - 17,18%) للأعوام ذاتها على الترتيب، جاء هذا الانخفاض في حجم الاستثمارات كنتيجة لتحويل ارصدة الاستثمارات العقارية والاستثمارات التجارية الى حسابات الائتمان، الا ان حجم المركزي الذي يقضي بنقل ارصدة تلك الاستثمارات الى حسابات الائتمان، الا ان حجم الاستثمارات عاود الارتفاع مجددا لعام (2020) لبلغ نحو (38,450) مليار دينار بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (275,70%) بسبب توجه المصرف العراقي الاسلامي الى الاستثمارات المالية طويلة الاجل في القطاع المالي خارج العراق فضلا عن استثماره في المجال العقاري المتمثل في استثمار اراضي في محافظة كركوك واستثمارات عقارية اخرى⁽¹⁾.

الجدول (10)

تطور الاستثمارات لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004-2020) (دينار)

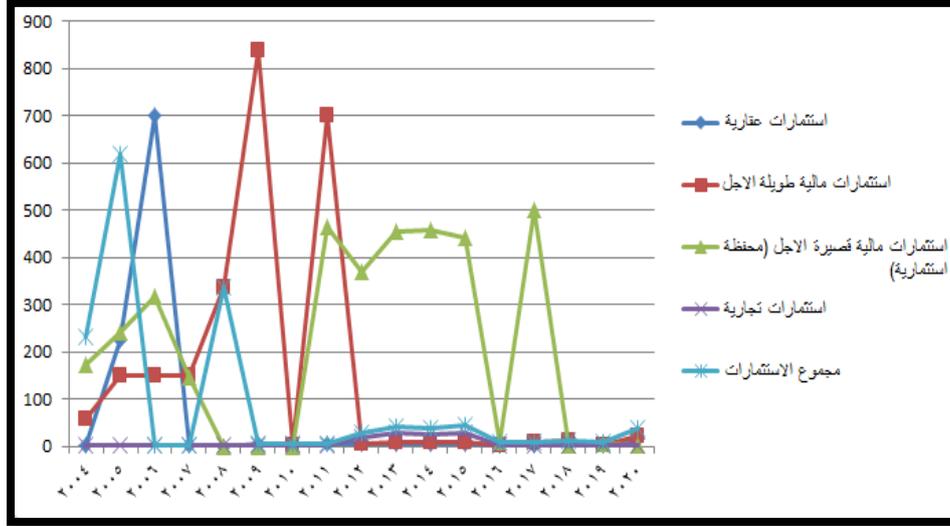
| السنوات | استثمارات عقارية | استثمارات مالية طويلة الاجل | استثمارات مالية قصيرة الاجل (محفظة استثمارية) | استثمارات تجارية | مجموع الاستثمارات | معدل التغير السنوي % |
|---------|------------------|-----------------------------|---|------------------|-------------------|----------------------|
| 2004 | - | 58,327,269 | 173,371,333 | - | 231,698,602 | - |
| 2005 | 226,404,400 | 150,000,000 | 243,567,666 | - | 619,972,066 | 167,57 |
| 2006 | 702,945,973 | 150,000,000 | 316,787,897 | - | 1,169,733,870 | 88,67 |
| 2007 | 2,249,153,055 | 150,000,000 | 147,074,981 | - | 2,546,228,036 | 117,67 |
| 2008 | - | 338,942,174 | - | - | 338,942,174 | - 86,68 |
| 2009 | 4,617,135,257 | 839,108,842 | - | - | 5,456,244,099 | 1509,78 |
| 2010 | 5,206,661,383 | 1,016,560,315 | - | - | 6,223,221,698 | 14,05 |
| 2011 | 5,206,661,000 | 700,250,000 | 466,310,000 | - | 6,373,221,000 | 2,41 |
| 2012 | 4,817,091,000 | 6,677,624,000 | 371,920,000 | 17,670,847,000 | 29,537,482,000 | 363,46 |
| 2013 | 5,261,921,000 | 8,599,431,000 | 454,132,000 | 27,817,794,000 | 42,133,278,000 | 42,64 |
| 2014 | 5,083,151,000 | 8,818,914,000 | 458,443,000 | 24,380,219,000 | 38,740,727,000 | - 8,05 |
| 2015 | 4,792,031,000 | 10,017,693,000 | 443,888,000 | 29,261,688,000 | 44,515,300,000 | 14,90 |
| 2016 | - | 2,761,460,000 | 7,403,193,000 | - | 10,164,653,000 | - 77,16 |
| 2017 | - | 9,488,829,000 | 500,000,000 | - | 9,988,829,000 | - 1,72 |
| 2018 | - | 10,858,262,000 | 1,500,000,000 | - | 12,358,262,000 | 23,73 |
| 2019 | - | 3,582,000,000 | 6,652,000,000 | - | 10,234,000,000 | - 17,18 |
| 2020 | 15,198,658,000 | 23,251,242,000 | - | - | 38,449,900,000 | 275,70 |

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف العراقي الإسلامي، للمدة (2004-2020)

(1) المصرف العراقي الاسلامي، التقرير السنوي لعام (2020).

الشكل (3)

تطور الاستثمارات لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (10)

2 - التوزيع القطاعي للاستثمارات المالية لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 - 2020)

تعد سياسة الاستثمار من ابرز السياسات المصرفية في المصارف الاسلامية لتوظيف مواردها المالية ضمن احكام الشريعة الاسلامية التي تكفل شرعية النشاط الاستثماري ، حيث اعتمدت اكثر الادوات ملائمة لتمويل الانشطة والقطاعات الاقتصادية مع سياسة ربط التوظيف للموارد والمشاريع التي تمارسها هذه المصارف بالاحتياجات الضرورية للمجتمع ، ولقد اوجزت عقود التأسيس لمصرف العراق الاسلامي الى ممارسة انشطته الاستثمارية التي ركزت في بادئ الامر على الاستثمار في بيع وشراء الاسهم كأستثمار قصير الاجل مع الاستثمار بالمشاركة في رؤوس اموال الشركات التابعة كأستثمار طويل الاجل مع مساهمته بمبلغ (5,202 - 13,300 - 163) مليون دينار للسنوات (2004 - 2005 - 2006) في توظيف رؤوس امواله مع رؤوس اموال الشركات المتخصصة في الانتاج الزراعي والحيواني والبناء والتشييد⁽¹⁾، اما عام (2009) فقد ساهم المصرف بمبلغ (1,015) مليار دينار لمشاركة الشركات المساهمة والمتخصصة في الانتاج الزراعي والحيواني وبزيادة قدرها (852) مليون دينار عما كانت عليه في عام (2007) وبمعدل تغير سنوي بلغ نحو (522,7%)⁽²⁾.

هذا وقد شهد عام (2013) توجه المصرف الى دعم جميع القطاعات الاقتصادية من اجل اعمار العراق وعلى وفق اطر الشريعة الاسلامية ، اذ سعى الى ايجاد انظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات تتمثل بصيغ التمويل الاسلامية ولكافة الانشطة، وعلى غرار ذلك عمد الى توزيع هذه الاستثمارات على عدة قطاعات وهذا ما يوضحه الجدول (11).

(1) التقرير السنوي للمصرف العراقي الإسلامي للاعوام 2004 ، 2005 ، 2006 ،

(2) التقرير السنوي للمصرف العراقي الإسلامي لعام 2009 ، ص 8

الجدول (11)

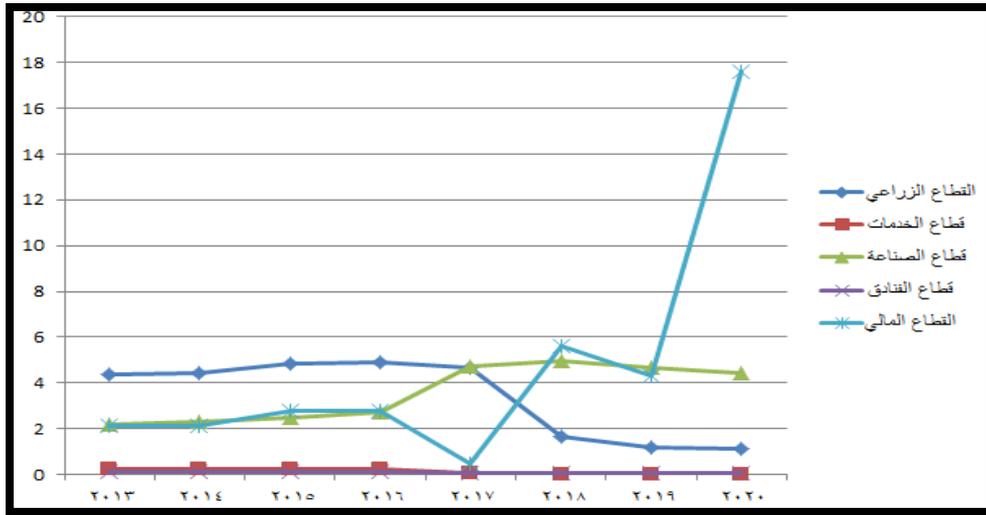
توزيع الاستثمارات لمصرف العراق الاسلامي حسب القطاعات المختلفة للمدة (2013 - 2020) (دينار)

| السنة | القطاع الزراعي | الاهمية النسبية % | قطاع الخدمات | الاهمية النسبية % | قطاع الصناعة | الاهمية النسبية % | قطاع الفنادق | الاهمية النسبية % | القطاع المالي | الاهمية النسبية % | المجموع |
|---------|----------------|-------------------|---------------|-------------------|----------------|-------------------|--------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|
| 2013 | 4,347,036,000 | 16 | 245,691,000 | 22,32 | 2,199,242,000 | 7,72 | 136,412,000 | 18,30 | 2,125,000,000 | 5,61 | 9,053,381,000 |
| 2014 | 4,457,089,000 | 16,39 | 255,199,000 | 23,14 | 2,304,851,000 | 8,09 | 135,217,000 | 18,17 | 2,125,000,000 | 5,61 | 9,277,356,000 |
| 2015 | 4,861,519,000 | 17,88 | 246,859,000 | 22,32 | 2,467,986,000 | 8,67 | 135,217,000 | 18,17 | 2,750,000,000 | 7,27 | 10,461,581,000 |
| 2016 | 4,874,043,000 | 17,93 | 246,859,000 | 22,32 | 2,703,364,000 | 9,50 | 135,217,000 | 18,17 | 2,750,000,000 | 7,27 | 10,709,483,000 |
| 2017 | 4,688,646,000 | 17,24 | 32,239,000 | 2,90 | 4,714,819,000 | 16,56 | 52,585,000 | 7 | 500,000,000 | 1,32 | 9,988,289,000 |
| 2018 | 1,665,857,000 | 6,13 | 25,589,000 | 2,27 | 4,980,916,000 | 17,50 | 53,077,000 | 7,13 | 5,632,743,000 | 14,88 | 12,358,182,000 |
| 2019 | 1,160,072,000 | 4,26 | 25,958,000 | 2,36 | 4,659,835,000 | 16,37 | 57,446,528 | 7,67 | 4,332,284,739 | 11,48 | 10,235,596,267 |
| 2020 | 1,127,673,000 | 4,15 | 25,958 | 2,36 | 4,434,511,000 | 15,58 | 39,846,000 | 5,38 | 17,623,754,000 | 46,56 | 23,251,742,000 |
| المجموع | 27,181,935,000 | 100% | 1,104,352,000 | 100% | 28,465,524,000 | 100% | 745,017,528 | 100% | 37,838,781,739 | %100 | 95,335,610,267 |

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوي لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004 - 2020)

(4) الشكل

تطور الاستثمارات حسب القطاعات المختلفة للمدة (2004 – 2020)



المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (11)

نلاحظ من الجدول (11) ان قيمة الاستثمارات المالية القصيرة والطويلة الاجل قد بلغت نحو (9,053) مليار دينار عام (2013) موزعة بنحو (4,347) مليار دينار للقطاع الزراعي وبما يمثل ما نسبته (48,31%) من اجمالي الاستثمار لعام (2013) وبأهمية نسبية قدرها (16%) ، في حين بلغ الاستثمار في القطاع الصناعي (2,199) مليار دينار وبما يمثل ما نسبته (24,3%) وبأهمية نسبية قدرها (7,72%) ، اما القطاع المالي فقط كان نصيبه من الاستثمار ما يقارب نحو (2,125) مليار دينار متمثلا بنسبة قدرها (23,51%) من اجمالي الاستثمارات وبأهمية نسبية بلغت (5,61%) ، وعلى العكس من ذلك لم يكن لقطاع الخدمات والفنادق الحظ الاوفر في الاستثمار اذ بلغت نسبتهما من اجمالي الاستثمارات (2,71% - 1,50%) على التوالي.

ونلاحظ من ذلك ان المصرف الاسلامي قد ركز على القطاع المالي والصناعي والقطاع الزراعي في استثماراته كونهما القطاعان الاكثر حيوية وذات مردود مالي اسرع. اعتمد المصرف ضمن خطته المستقبلية على استراتيجيات في المدى الطويل للاستمرار في عمليات التوسع والنمو في كافة الاصعدة من خلال تقديم منتجات جديدة تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية الامر الذي دفعه الى التعاقد مع جهات حكومية للتوسع في حجم الودائع التي ستستثمر في قطاعات متعددة ، لذا يلاحظ ان استثماره في القطاع الزراعي قد ازداد الى نحو (4,861) مليار دينار عام (2015) مقارنة بالعام السابق له وبزيادة قدرها (0,404) مليون دينار وبما يمثل ما نسبته (46,47%) من الاستثمار لعام (2015) ، اما القطاع المالي فقد جاء بالترتيب الثاني بالاستثمار فقد بلغت قيمة الاستثمار فيه نحو (2,750) مليار دينار وبنسبة (26,3%) وبأهمية نسبية قدرها (7,27%) من مجموع الاستثمار المخصصة للقطاع الصناعي للمدة (2013 - 2020) الى جانب ذلك مثل القطاع الصناعي ما نسبته (23,58%) من اجمالي الاستثمارات لعام (2015) وبأهمية نسبية بلغت نحو (8,67%) ، وبقي الاستثمار في قطاع الخدمات والفنادق على حاله دون ان يكون هناك اية اهتمامات لدى المصرف للتوسع في الاستثمار في تلك القطاعات كونها قطاعات غير مجدية سواء في الاجل القصير او الطويل،

كما تركز توظيف اموال مصرف العراق الاسلامي عام (2016) في مجال الاستثمارات المالية من خلال التعاقد او تمويل شركات محلية لها تعاقدات مع الدولة والتي تركز في استثمارتها على القطاع الزراعي بالدرجة الاولى اضافة الى الانشطة والمرافق الاقتصادية الاخرى، اذ بلغ حجم الاستثمار في القطاع الزراعي (4,874) مليار دينار وبنسبة (45,51%) من اجمالي استثمارات عام (2016) محتلا اهمية نسبية قدرها (17,93%) من اجمالي استثمارات القطاع الزراعي للمدة (2013-2020) وقد جاء الاهتمام بهذا القطاع كونه اكثر حيوية من باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى ، في حين بلغ حجم الاستثمار في القطاع الصناعي (2,703) مليار دينار وبنسبة (25,24%) من اجمالي الاستثمارات لهذا العام ، اما القطاع المالي فلم تكن هناك اي زيادة في المبالغ المخصصة للاستثمار فيه،

انخفض حجم التمويلات الاستثمارية لعام (2017) مقارنة بالعام السابق له نظرا للظروف الاستثنائية وارتفاع درجة المخاطرة للاستثمارات المالية ، اذ انخفض حجم التمويل الاستثماري الى (9,988) مليار دينار بعد ان كان (10,709) مليار دينار عام (2016) وبنسبة انخفاض قدرها (6,73%) وبقية (4,688) مليار دينار للقطاع الزراعي وبقية (4,714) مليار دينار للقطاع الصناعي وبقية (0,500) مليون دينار للقطاع المالي الذي انخفض حجم الاستثمار فيه بنسبة (81,81%) مقارنة بالعام السابق لارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمار بالقطاع المالي بسبب الظروف الامنية غير المستقرة والتي انعكست على الاستثمار في هذا قطاع، ويتضح من ذلك بأن المصرف ركز خلال عام (2017) على القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في استثماراته وكانت لهما الاولوية في الاستثمار على حساب القطاعات الاخرى لتنمية الاقتصاد المحلي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة المتوسطة لزيادة فرص العمل كون القطاع الصناعي من القطاعات المؤهلة للحصول على التمويل وقدرتها على تسديد مبلغ التمويل بالاقساط المتفق عليها،

هذا وقد شهدت الاعوام اللاحقة لعام (2017) انخفاضا في حجم الاستثمارات والتمويل الموجه الى القطاع الزراعي ، اذ انخفضت الى نحو (1,666 - 1,160 - 1,128) مليار دينار للأعوام (2018 - 2019 - 2020) على الترتيب وبنسبة (13,48% - 11,33% - 4,85%) للأعوام السابقة على التوالي و بأهمية نسبية بلغت (6,13% - 4,26% - 4,15%) من مجموع الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي خلال المدة (2013 - 2020) ، وهذا الانخفاض في حجم الاستثمارات للقطاع الزراعي جاء نتيجة الى توجه المصرف لتوظيف امواله في القطاعات الحيوية الاخرى كالقطاع الصناعي والقطاع المالي على اعتبارها القطاعات الاكثر مردودا الى جانب اغراق السوق بالمنتجات الزراعية المستوردة من دول الجوار التي انعكست على تراجع هذا القطاع الحيوي ، ففي الوقت الذي بلغ حجم الاستثمار في القطاع المالي نحو (5,633 - 4,332 - 17,624) مليار دينار للأعوام (2018 - 2020) على التوالي محتلا نسبة قدرها (45,58% ، 42,33% ، 75,8%) لعام (2018) والعامين اللاحقين له من اجمالي الاستثمارات لتلك الاعوام ، وباهمية نسبية بلغت نحو (14,88% - 11,48% - 46,56%) من اجمالي الاستثمارات الموجهة للقطاع المالي خلال المدة (2013-2020) ، اما حجم الاستثمار الذي تم توظيفه في القطاع الصناعي قد بلغ نحو (4,981 - 4,659 - 4,434) مليار دينار لعام (2018) والعامين التاليين، ممثلا ما نسبته (40,30% ، 45,52% ، 19%) من اجمالي الاستثمار لعام (2018 - 2019 - 2020) على التوالي وبأهمية نسبية بلغت نحو (17,50% - 16,37% -

15,58%) من حجم الاستثمار المخصص للقطاع الصناعي لنفس المدة ، اما القطاعين الاخرين وهما قطاع الخدمات وقطاع الفنادق فلم يكن هناك توجه من جانب المصرف للاستثمار في هذين القطاعين اذ بقي الاستثمار فيهما يتراوح ما بين (0,057 - 0,040) مليون دينار خلال المدة (2018 - 2020) و(0,025 - 0,026) لقطاع الخدمات ونستنتج من ذلك بأن المصرف قد وجه استثمارات نحو القطاع المالي في الاونة الاخيرة من خلال بيع وشراء الاسهم والمضاربة كونه استثمار قصير الاجل وقللة المخاطرة فيه نتيجة لاستقرار الظروف السياسية والامنية للبلاد ولا سيما بعد عام (2018)

ثانيا : تطور توظيفات الاموال من خلال الائتمان النقدي للمدة من (2004-2020)

يمارس المصرف العراقي الاسلامي كافة الاعمال المصرفية من خلال التمويل لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتمداً على اسس الصيرفة الاسلامية ، لذلك فان تمويلات (قروض) المصرف كانت وفق احكام الشريعة الاسلامية والتي تشمل التمويل بالمرابحة والمضاربة والاستصناع والمشاركة وغيرها اذ يتضح من بيانات الجدول (12) ان التمويل الاسلامي (الائتمان النقدي المباشر) للمصرف العراقي الاسلامي قد ارتفع من (1,730) مليار دينار عام (2004) الى (3,805) مليار دينار عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (119,92%) وبلغت المشاركة (90) مليون دينار والمرابحة (1,640) مليار دينار بسبب سعي المصرف لتمويل الزبائن والمشاريع التنموية ، وتمويل عمليات التجارة (الاستيراد والتصدير) ثم تراجع الائتمان النقدي الى (3,534) مليار دينار عام (2006) وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (7,13%) ، واستمر بالانخفاض ليصل (2,285) مليار دينار عام (2007) وبمعدل تغير سنوي سالب قدر (35,32%) بسبب انعكاس الظروف الامنية والسياسية المتدهورة وغير المستقرة آنذاك التي ادت الى سحب السيولة من المصارف بشكل عام والمصرف العراقي الاسلامي بشكل خاص وبالتالي انعكست على انخفاض حجم الائتمان النقدي لهذا العام ، الامر الذي انعكس سلبيا على عمل المصرف لكنه ارتفع الى (9,164) مليار دينار في عام (2008) وبمعدل تغير سنوي مقداره (300,93%) بسبب زيادة الطلب على القروض والتمويل من قبل الزبائن (الافراد والشركات) والمشاريع لتمويل احتياجاتهم وتلبية متطلباتهم بعد تحسن الوضع الامني في البلاد⁽¹⁾، اضافة الى قيام المصرف بمنح الائتمان النقدي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العراقي، اما الاعوام اللاحقة لعام (2009) فقد شهدت ارتفاعا في رصيد الائتمان النقدي ليلعب نحو (15,786 - 46,825 - 84,076 - 114,401) مليار دينار للاعوام (2010 - 2011 - 2012 - 2013) على الترتيب وبمعدلات نمو سنوية قدرها (22,27% - 196,61% - 79,55% - 36,06%) للاعوام اعلاه على التوالي ، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لتحويل مبالغ من حساب مدينو النشاط الجاري الى حساب المرابحات وفقا لتوجيهات البنك المركزي⁽²⁾ فضلاً عن تحسن الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد بعد تحسن اسعار النفط وزيادة الودائع وحجم السيولة النقدية لدى المصرف الى جانب زيادة الطلب على الائتمان النقدي من قبل المشاريع الانتاجية والخدمية لتمويل احتياجاتهم كالقروض الموجهة نحو الاستثمار وكذلك توجيهات البنك المركزي للمصارف الاسلامية بمنح القروض الى المشاريع الاستثمارية

(1) المصرف العراقي الإسلامي ، التقرير السنوي لعام 2010 ، ص10

(2) المصرف العراقي الإسلامي ، التقرير السنوي لعام 2010 ، ص10،

لتنمية الاقتصاد المحلي كتمويل المراتبات وتمويل قطاع الصناعة من معامل وورش وقطاع الخدمات والقطاع الصحي والقطاع التجاري والسياحة والفندقة.

اما عام (2015) فقد شهد انخفاضا ملحوظا في رصيد الائتمان الممنوح بمقدار (12,388) مليار دينار ليبلغ نحو (114,009) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (9,80%) وقد جاء هذا الانخفاض في رصيد الائتمان لقرار ادارة المصرف في التحفظ عند منح الائتمان بمختلف انواعه والتحفظ في التعامل بالمعاملات المتعلقة بالصيرفة الدولية لحين رسم سياسات جديدة تتفق مع متطلبات البنك المركزي نتيجة للانعكاسات السلبية التي تشهدها البلاد بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة وبذلك استطاع المصرف من تخفيض التمويل الممنوح للائتمان الناجم عن تخفيض التمويل بالمراتبات من (101,976) مليار دينار عام (2014) الى (84,627) مليار دينار لتشكل نسبة (74,22%) من الائتمان الممنوح لعام (2015) الا ان الانخفاض في رصيد الائتمان الممنوح لم يدم طويلا، اذ عاود الى الارتفاع مجددا ليصل الى (190,935) مليار دينار عام (2019) بعد ان كان (114,009) مليار دينار عام (2015) مسجلا زيادة قدرها (76,926) مليار دينار بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو (10,86%) للمدة (2015 - 2019) وجاءت هذه الزيادة في رصيد الائتمان النقدي الى الزيادة في رصيد المشاركات حصرا التي ازدادت من (29,261) مليار دينار عام (2015) لتبلغ نحو (132,520) مليار دينار عام (2019) محققة زيادة مطلقة قدرها (103,259) مليار دينار مقارنة بعام (2015) لتشكل نسبة (5,81% - 1,86% - 9,20% - 42,28%) من الائتمان الممنوح للاعوام (2016 - 2019) على الترتيب ، وقد كان لزيادة حجم الودائع وحجم السيولة النقدية لدى المصرف بعد تحسن الوضع الامني والاقتصادي وارتفاع اسعار النفط الاثر البالغ لدى المصرف بمنح الائتمان النقدي الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل تنمية الاقتصاد الوطني ودعم الطاقة الانتاجية وحل مشكلة البطالة⁽¹⁾ كما سجل رصيد الائتمان الممنوح للتمويل انخفاضا خلال عام (2020) ليبلغ نحو (144,921) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدرة (24,09%) وجاء هذا الانخفاض في رصيد الائتمان لعدم منح تمويل بالمشاركة وانحسار التمويل بالمرابحة الذي شكل ما نسبته (99,89%) من الائتمان الممنوح ، انعكاسا الى الوضع الصحي المتدهور وانتشار جائحة كورونا وفرض حظر التجوال الشامل الامر الذي انعكس على مستوى النشاط الاقتصادي والمصرفي وتراجع اجمالي الائتمان النقدي عما كان عليه في العام السابق.

(1) المصرف العراقي الإسلامي ، التقرير السنوي لعام 2017 ، ص15

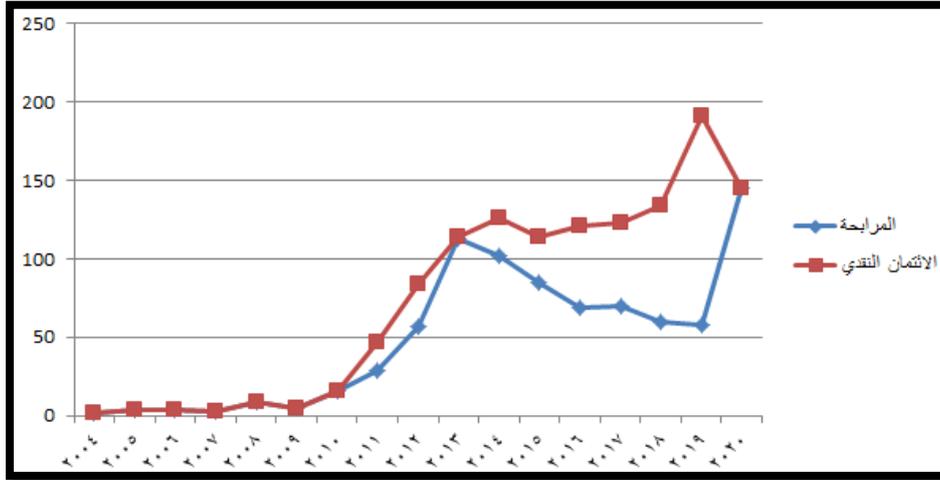
الجدول (12)

تطور مكونات الائتمان النقدي لمصرف العراق الاسلامي للمدة (2004-2020) (دينار)

| السنوات | المضاربة | المشاركة | المرابحة | الاستصناع | القرض الحسن | الائتمان النقدي | معدل التغير السنوي % |
|---------|----------------|-----------------|-----------------|-------------|-------------|-----------------|----------------------|
| 2004 | - | 90,000,000 | 1,640,574,225 | - | - | 1,730,574,225 | - |
| 2005 | - | 340,000,000 | 3,465,915,000 | - | - | 3,805,915,000 | 119,92 |
| 2006 | - | - | 3,534,432,500 | - | - | 3,534,432,500 | - 7,13 |
| 2007 | - | - | 2,285,770,250 | - | - | 2,285,770,250 | - 35,32 |
| 2008 | - | - | 9,164,498,500 | - | - | 9,164,498,500 | 300,93 |
| 2009 | - | - | 4,913,780,933 | - | - | 4,913,780,933 | - 46,38 |
| 2010 | - | - | 15,786,806,125 | - | - | 15,786,806,125 | 221,27 |
| 2011 | 18,000,000,000 | - | 28,825,522,000 | - | - | 46,825,522,000 | 196,61 |
| 2012 | 12,144,000,000 | 15,106,250,000 | 56,826,448,000 | - | - | 84,076,698,000 | 79,55 |
| 2013 | 1,109,000,000 | - | 113,292,530,000 | - | - | 114,401,530,000 | 36,06 |
| 2014 | - | 24,299,000,000 | 101,976,448,000 | 121,682,000 | - | 126,397,130,000 | 10,48 |
| 2015 | - | 29,261,000,000 | 84,627,000,000 | 121,682,000 | - | 114,009,682,000 | - 9,80 |
| 2016 | - | 51,788,833,000 | 68,730,948,000 | 121,682,000 | - | 120,641,463,000 | 5,81 |
| 2017 | - | 52,665,000,000 | 69,809,000,000 | 412,682,000 | - | 122,886,682,000 | 1,86 |
| 2018 | - | 74,106,306,000 | 59,785,105,000 | 160,068,000 | 143,167,000 | 134,194,646,000 | 9,20 |
| 2019 | - | 132,520,204,000 | 58,327,217,000 | 35,937,000 | 51,700,000 | 190,935,058,000 | 42,28 |
| 2020 | - | - | 144,772,325,000 | 28,63,000 | 120,068,000 | 144,921,030,000 | - 24,09 |

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف العراق الإسلامي، للمدة (2004-2020)

الشكل (5)
تطور الائتمان النقدي للمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004- 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (12)

المبحث الثالث

تطور توظيفات الموارد المالية لمصرف قطر الاسلامي:

يقوم المصرف الاسلامي في توظيف أمواله (الودائع الجارية و الأجلة والاستثمارية) في مجالات (الاستثمارات المالية في الاسهم) والائتمان النقدي أو التمويل الاسلامي (المرابحة والمضاربة والمشاركة والاجارة والاستصناع) في شتى المجالات الاستثمارية وعلى مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني ،

المطلب الأول: تطور الموارد المالية لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 – 2020)

أولاً : تطور الموارد الخارجية (الودائع المصرفية) لمصرف قطر الإسلامى للمدة (2004 – 2020) :

تعد الودائع المصرفية احد أهم مصادر التمويل للمصارف الإسلامية و مؤشرا مهما للتحليل المالي والاقتصادي كونه يعكس مدى ثقة الزبائن و المؤسسات بقدرة المصارف على استثمار هذه الودائع والمحافظة عليها من الخسائر والتقلبات الحاصلة في المستوى العام للأسعار في بعض الأوقات، اذ يعطي اجمالي قيمة الودائع للمصرف الفرصة في توظيف هذه الودائع واستثمارها نتيجة لتعدد خدماته المصرفية التي تحقق له أرباحه، اذ يعكس نموها الإيجابي وانتظامه استدامة العمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية لاصحاب الودائع، وهذا ما نلاحظه بالاستعانة ببيانات الجدول (13) أو أن مجموع الودائع لدى المصرف قد ارتفع من (5,817) مليار ريال عام (2004) الى (6,866) مليار ريال عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (18,03%)، بسبب نجاح المصرف باستقطاب الزبائن وتشجيعهم بإيداع الفائض المالي لديهم، ثم استمرت بالارتفاع لتصل الى (30,269) مليار ريال عام (2010) نتيجة استمرار ايداع الزبائن أموالهم، ونجاح المصرف في جذب الزبائن وتعزيز الثقة به بينما انخفضت الودائع الجارية الى (27,672) مليار ريال عام (2011) وبمعدل تغير سنوي سالب مقداره (8,58%)، بينما شهدت زيادة في الودائع الجارية لتبلغ (9,002) مليار ريال والودائع الاستثمارية ازدادت الى (18,669) مليار ريال وكان السبب في النمو السالب لأجمالي الودائع لعدم تحقيق ودائع آجلة خلال هذا العام مقارنة بعام (2010)، ثم استمرت بالزيادة لتصل الى (99,844) مليار ريال في عام (2017) عاكسة نجاح المصرف في تعزيز مكانته وجذب الزبائن وكسب ثقتهم بالمصرف، مما أدى الى زيادة الايداع المالي الفائض لديهم على شكل ودائع جارية واستثمارية، بينما شهدت انخفاضاً الى (98,340) مليار ريال عام (2018) وبمعدل تغير سنوي سالب مقداره (1,50) % بسبب انخفاض الودائع الجارية الى نحو (14,931) مليار ريال والودائع الاستثمارية الى نحو (85,177) مليار ريال نتيجة السحب من قبل المودعين من ودائعهم لدى المصرف،

وفي عامي (2019 - 2020) شهدت الودائع المصرفية ارتفاعاً لتصل الى (109,062) - (115,005) مليار ريال على التوالي وبمعدلات تغير سنوية موجبة مقدارها (10,90) %، (5,44) % على الترتيب بسبب زيادة الودائع الجارية الى (12,306 - 14,931) مليار ريال على التوالي، فضلاً عن ارتفاع الودائع الاستثمارية الى نحو (96,641 - 100,728) مليون ريال للعامين المذكورين على التوالي أما الودائع الأجلة لم تحقق أي قيمة في هذين العامين ، ويعود ذلك الى نجاح المصرف بجذب الزبائن وتشجيعهم نحو الايداع المصرفي لتوظيف مدخراتهم وتوجيهها نحو الاستثمار لزيادة الطاقة الانتاجية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد،

الجدول (13)

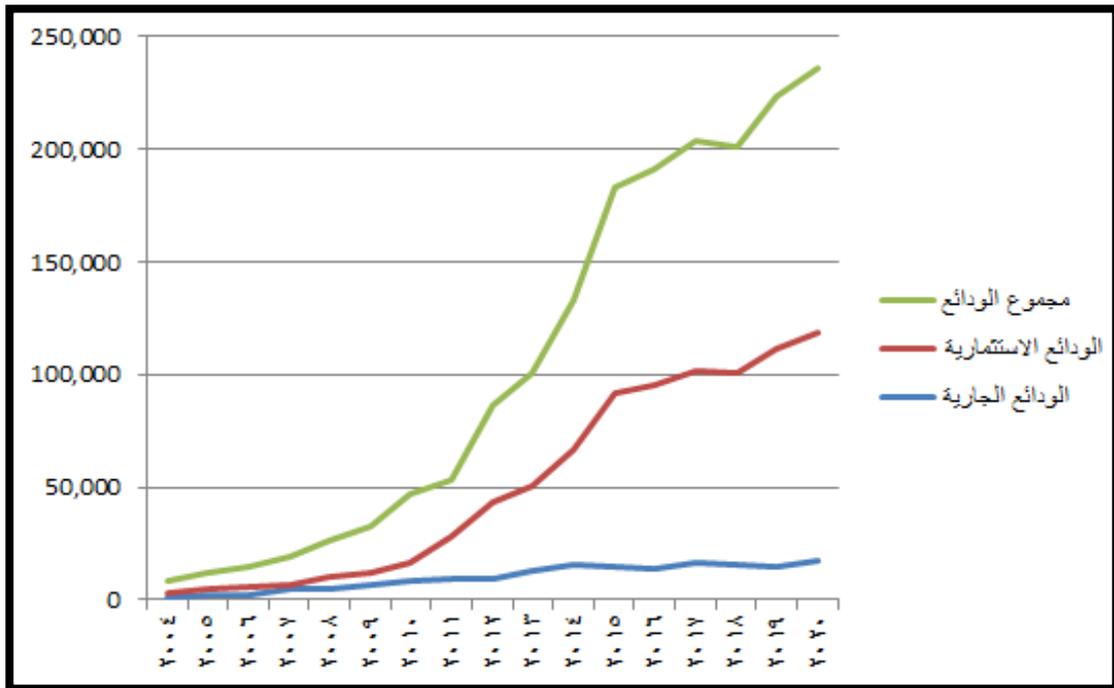
تطور مكونات الودائع لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) (ريال)

| السنة | الودائع الجارية | الودائع الآجلة | الودائع الاستثمارية | أجمالي الودائع | معدل التغير السنوي % |
|-------|-----------------|----------------|---------------------|----------------|----------------------|
| 2004 | 1,323,000 | 2,185,000 | 2,309,000 | 5,817,000 | - |
| 2005 | 2,212,422 | 2,218,000 | 2,435,808 | 6,866,230 | 18,03 |
| 2006 | 2,363,719 | 2,993,000 | 3,435,402 | 8,792,121 | 28,04 |
| 2007 | 4,384,352 | 3,610,077 | 4,241,480 | 12,235,909 | 39,16 |
| 2008 | 5,097,251 | 6,597,000 | 4,917,448 | 16,611,699 | 35,76 |
| 2009 | 6,719,703 | 9,712,892 | 3,926,460 | 20,359,055 | 22,55 |
| 2010 | 8,731,533 | 13,433,933 | 8,094,456 | 30,269,922 | 711,68 |
| 2011 | 9,002,865 | - | 18,669,186 | 27,672,051 | - 8,58 |
| 2012 | 9,060,008 | - | 33,251,978 | 42,311,986 | 52,90 |
| 2013 | 12,306,675 | - | 37,064,387 | 49,371,062 | 16,68 |
| 2014 | 14,931,536 | - | 50,107,955 | 65,039,491 | 31,73 |
| 2015 | 13,974,537 | - | 75,031,073 | 89,005,610 | 36,84 |
| 2016 | 13,680,294 | - | 79,101,655 | 92,781,949 | 4,24 |
| 2017 | 14,630,424 | - | 85,214,471 | 99,844,895 | 7,61 |
| 2018 | 13,163,664 | - | 85,177,175 | 98,340,839 | - 1,50 |
| 2019 | 12,421,230 | - | 96,641,474 | 109,062,704 | 10,90 |
| 2020 | 14,277,253 | - | 100,728,288 | 115,005,541 | 5,16 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف قطر الاسلامي، للمدة (2004-2020)

الشكل (6)

تطور ودائع مصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 - 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (13)

ثانياً: تطور الموارد الداخلية (حقوق الملكية) لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004 - 2020):

تمتاز حقوق الملكية (حقوق المساهمين) في القطاع المصرفي بخصوصية عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى لما لها من دور بارز في المحافظة على سلامة و متانة الأنظمة المصرفية بشكل عام ، اذ تمثل الحاجز الذي يمنع وقوع خسائر غير متوقعة يمكن ان يتعرض لها القطاع المصرفي، و بذلك فكلما ازدادت حقوق المساهمين ازدادت قدرة المصرف على حماية مودعيه الامر الذي يسهم في زيادة عدد الزبائن و اقبالهم على التعامل مع المصرف و بما يسهم في زيادة الإيرادات الناجمة عن الخدمات المصرفية المقدمة ، و لأجل التعرف اكثر على تطور حقوق الملكية في مصرف قطر الإسلامي نستعين ببيانات الجدول (14).

يلاحظ ان حقوق الملكية قد ازادت من نحو (1,462) مليار ريال عام (2004) لتصل الى نحو (2,095) مليار ريال قطري عام (2005) بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (43,34%)، و بالمقابل ازداد راس المال المدفوع من نحو (390) مليون ريال الى نحو (663) مليون ريال عام (2005) ليشكل ما نسبته (31,76%) من اجمال حقوق الملكية نتيجة لدخول مساهمين جدد مع المصرف و بالتالي تم زيادة اسهم الاكتتاب و راس مال المصرف الى جانب زيادة حجم الاحتياطات من نحو (781) مليون ريال الى نحو (927) مليون ريال عام (2005) الامر الذي انعكس على زيادة اجمالي حقوق الملكية لهذا العام.

واستمرت حقوق الملكية بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة، اذ ازدادت من نحو (4,177) مليار ريال عام (2006) لتصل الى نحو (9,124) مليار ريال عام (2010) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (16,67%) للمدة (2006 - 2010) وبالمقابل ازداد راس المال للمدة ذاتها من نحو (1,193) مليون ريال الى نحو (2,067) مليار ريال و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو (12,66%) و تعزى هذه الزيادة في اجمالي حقوق الملكية خلال هذه المدة الى زيادة راس المال الذي يؤثر بوضوح سياسة مصرف قطر الإسلامي في الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من اجل الحرص على ثقة المستثمرين و المقرضين و السوق و لاستدامة التطوير المستقبلي للاعمال ، الى جانب زيادة الاحتياطات خلال هذه المدة لتصل الى نحو (4,800) مليار ريال عام (2010) الذي يحتفظ بها المصرف وفقاً لقانون الشركات التجارية القطرية رقم 5 سنة 2002 فضلاً عن رغبة المصرف في توفير احتياطي مخاطر لتغطية الحالات الطارئة لموجودات تمويل القطاعين الخاص والعام.

هذا و قد شهدت الأعوام اللاحقة لعام (2010) زيادة ملحوظة في حقوق الملكية، اذ ازدادت من نحو (9,124) مليار ريال عام 2010 الى نحو (11,202 - 11,473 - 11,859) - (12,477 - 13,376) مليون ريال للأعوام (2011 - 2012 - 2013 - 2014 - 2015) بمعدل نمو سنوي بلغ نحو (22,76% - 2,42% - 3,36% - 5,21% - 7,20%) على التعاقب و هي ناتجة عن الزيادة الحاصلة في كل من الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة ، اذ ازدادت هذه الحصيلة من نحو (7,395) مليار ريال عام (2011) الى نحو (8,768) مليار ريال عام (2015) و بنسبة زيادة قدرها (118,5%) بسبب نجاح المصرف في اتباع سياسة تمويلية او استثمارية في استقطاب الودائع و الاعتماد عليها كمصدر تمويل خارجي بدلاً من الاعتماد على الموارد الداخلية و التي تؤدي الى الوقوع في الخسائر المالية و تآكل رأس المال الممتلك في حين ارتفع اجمالي الأرباح غير الموزعة من نحو (1,083) مليار ريال عام (2010) الى نحو (2,246) مليار ريال عام 2015 نتيجة لقرار مجلس إدارة مصرف قطر باحتجاز نسبة من الأرباح لمواجهة

الطوارئ و تجنب الوقوع في الخسائر و تمويل الاستثمارات التي يقوم بها المصرف ، ففي الوقت الذي بقي فيه رأس المال مستقراً عند (2,362) مليار ريال خلال الأعوام اللاحقة لعام (2011) ليعكس قرار مصرف قطر المركزي و لجنة بازل للرقابة المصرفية بتثبيت رأس مال المصارف العاملة في القطاع الخاص و واصلت حقوق الملكية زياداتها الى ان وصلت الى نحو (18,303) مليار ريال عام 2020 بعد ان كانت (14,238) مليار ريال عام 2016 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو (5,15%) للمدة (2016 - 2020) و بالطبع فان مثل هذا التحسن في رصيد حقوق الملكية يمكن رده الى نمو الأرباح غير الموزعة و زيادتها من نحو (3,035) مليار ريال عام 2016 الى نحو (7,281) مليار ريال عام 2020 بقرار من قبل إدارة مصرف قطر الإسلامي لاحتجاز جزء من الأرباح لغرض استخدامها في توسيع نشاط المصرف أو تمويل استثمارات جديدة لمنافسة المصارف و المؤسسات المالية الأخرى.

الجدول (14)

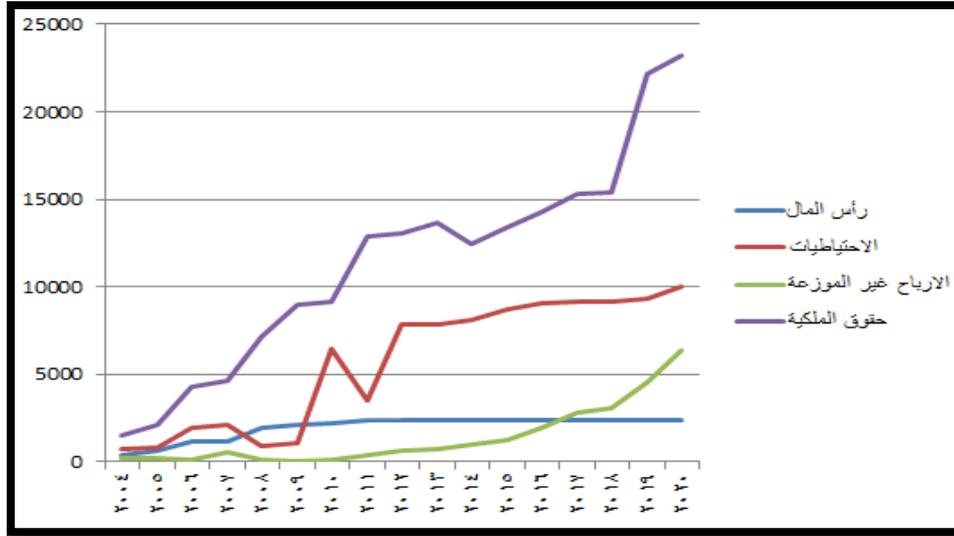
تطور الموارد الداخلية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) (ريال)

| السنوات | رأس المال | الاحتياطيات | الأرباح غير الموزعة | حقوق الملكية | معدل التغير السنوي % |
|---------|-----------|-------------|---------------------|--------------|----------------------|
| 2004 | 390,000 | 781,153 | 290,940 | 1,462,093 | - |
| 2005 | 663,000 | 927,687 | 505,099 | 2,095,786 | 43,34 |
| 2006 | 1,193,400 | 2,039,131 | 945,257 | 4,177,788 | 99,34 |
| 2007 | 1,193,400 | 2,070,929 | 1,303,537 | 4,567,866 | 9,33 |
| 2008 | 1,969,110 | 3,728,356 | 1,407,062 | 7,104,528 | 55,53 |
| 2009 | 2,067,566 | 4,809,944 | 1,139,135 | 8,101,307 | 14,03 |
| 2010 | 2,067,566 | 4,800,086 | 2,256,352 | 9,124,004 | 12,62 |
| 2011 | 2,362,932 | 7,395,717 | 1,443,770 | 11,202,419 | 22,76 |
| 2012 | 2,362,932 | 7,559,240 | 1,551,703 | 11,473,875 | 2,42 |
| 2013 | 2,362,932 | 7,793,497 | 1,703,285 | 11,859,714 | 3,36 |
| 2014 | 2,362,932 | 8,102,060 | 2,013,006 | 12,477,998 | 5,21 |
| 2015 | 2,362,932 | 8,766,910 | 2,246,599 | 13,376,441 | 7,20 |
| 2016 | 2,362,932 | 8,839,805 | 3,035,396 | 14,238,133 | 6,44 |
| 2017 | 2,362,932 | 8,965,456 | 3,960,798 | 15,289,186 | 7,38 |
| 2018 | 2,362,932 | 8,793,680 | 4,263,684 | 15,420,296 | 0,85 |
| 2019 | 2,362,932 | 8,975,037 | 5,795,037 | 17,133,006 | 11,10 |
| 2020 | 2,362,932 | 8,659,177 | 7,281,418 | 18,303,527 | 6,83 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي، للمدة (2004-2020)

الشكل (7)

تطور الموارد الداخلية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (14)

المطلب الثاني: توظيفات الموارد المالية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004 – 2020)

أولاً: - تطور الاستثمارات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004 – 2020)

تتمثل الاستثمارات لدى مصرف قطر الإسلامي بالاستثمارات العقارية و الاستثمارات المالية فضلاً عن الاستثمارات في شركات مماثلة، إذ يقوم المصرف بتوظيف الفائض المالي (الودائع) في مجال الاستثمارات و يلاحظ من خلال الجدول (15) أن الاستثمارات لدى المصرف قد شهدت تذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض، و تقلبات في معدلات نموها، إذ ان إجمالي الاستثمارات قد انخفضت من نحو (2,964) مليار ريال عام (2004) الى نحو (2,595) مليار ريال عام (2005) بمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (12,45%) ويعزى هذا الانخفاض نتيجة لتراجع النشاط الاستثماري للمصرف في الاستثمارات المالية التي انخفضت من (2,964) مليار ريال الى (2,595) مليار ريال عام (2005) هذا وقد شهد إجمالي الاستثمارات لمصرف قطر الإسلامي بالزيادة ليبلغ نحو (5,352) مليار ريال عام (2007) بعد ان كانت (2,595) مليار ريال عام (2005) بزيادة قدرها (2,757) مليار لتسجل معدل نمو سنوي مركب قدره (40,39%) للمدة (2007 - 2005) و قد استمر الارتفاع في إجمالي الاستثمارات لغاية عام (2008) ليصل الى نحو (12,065) مليار ريال و بمعدل تغير سنوي قدره (125,44%) ، ليعكس الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمارات المالية بعد دخول مستثمرين جدد مع المصرف لتوظيف الأوراق المالية (بيع وشراء الأوراق المالية) في سوق الدوحة للأوراق المالية، اما عام (2013) فقد شهد انخفاضاً في إجمالي الاستثمارات ليبلغ نحو (21,992) مليار ريال و بمعدل تغير سنوي سالب قدره (3,52%) نتيجة الانخفاض الحاصل في حجم الاستثمارات المالية (انخفاض عملية بيع و شراء الأوراق المالية) ، و كذلك تراجع الاستثمارات في الشركات مماثلة، و في السنوات (2014 - 2020) قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي الاستثمارات لتبلغ نحو (42,135) مليار ريال بعد ان كانت (26,731) مليار ريال عام (2014) بمعدل تغير سنوي مركب قدره (6,57%) للمدة (2014 – 2020) بسبب الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمارات المالية و الاستثمارات العقارية بعد دخول مستثمرين جدد لتوظيف الأوراق المالية في سوق

الدوحة للأوراق المالية فضلاً عن تمكن المصرف من الدخول الى عالم الصيرفة الرقمية بكل سلاسة و فاعلية عالية كأحد رواد المصارف التي اخذت بهذا النظام الى الصعيدين المحلي و الإقليمي منذ انطلاق برنامج التحول الرقمي على مستوى المصرف إضافة الى نمو الودائع لدى المصرف التي أدت الى زيادة حجم الاستثمارات العقارية و استثمارات الشركات الزميلة الأمر الذي انعكس على زيادة اجمالي الاستثمارات خلال هذه المدة ليبدل على قدرة مصرف قطر الإسلامي في توظيف موارده المالية في مجال الاستثمارات المالية و الاستثمارات العقارية و الحصول على العوائد جراء تلك العملية.

الجدول (15)

تطور الاستثمارات لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004-2020) (ريال)

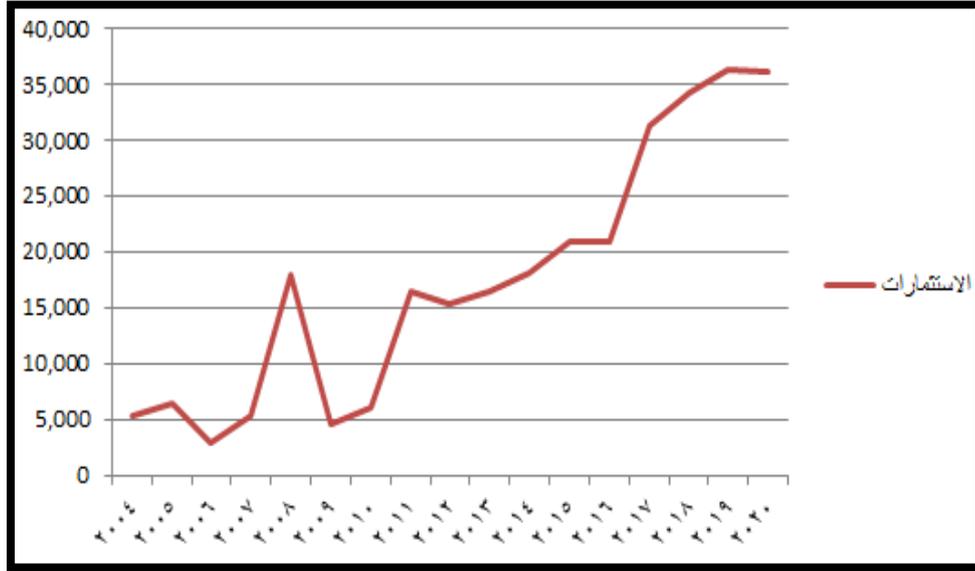
| السنوات | استثمارات عقارية | استثمارات مالية(*) | اجمالي الاستثمارات | معدل التغير السنوي % |
|---------|------------------|--------------------|--------------------|----------------------|
| 2004 | - | 2,964,400 | 2,964,400 | - |
| 2005 | - | 2,595,192 | 2,595,192 | - 12,45 |
| 2006 | - | 6,766,454 | 6,766,454 | 160,73 |
| 2007 | - | 5,352,091 | 5,352,091 | - 20,89 |
| 2008 | - | 12,065,904 | 12,065,904 | 125,44 |
| 2009 | - | 13,002,246 | 13,002,246 | 7,76 |
| 2010 | - | 18,213,483 | 18,213,483 | 50,95 |
| 2011 | - | 22,517,496 | 22,517,496 | 23,63 |
| 2012 | 774,232 | 22,021,270 | 22,795,502 | 1,23 |
| 2013 | 792,533 | 21,199,976 | 21,992,509 | - 3,52 |
| 2014 | 1,216,420 | 25,515,081 | 26,731,501 | 21,54 |
| 2015 | 1,055,181 | 28,854,334 | 29,909,515 | 11,88 |
| 2016 | 929,826 | 30,342,337 | 31,272,163 | 4,55 |
| 2017 | 1,943,937 | 34,448,143 | 36,392,080 | 16,37 |
| 2018 | 1,231,107 | 36,902,837 | 38,133,944 | 4,78 |
| 2019 | 2,175,459 | 35,751,704 | 37,927,163 | - 0,54 |
| 2020 | 2,862,523 | 39,273,420 | 42,135,943 | 11,09 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف قطر الاسلامي، للمدة (2004- 2020)

الشكل (8)

تطور الاستثمارات في مصرف قطر الاسلامي للمدة (2004- 2020)

(*) الاستثمارات المالية : وتشمل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع المدرجة و غير المدرجة، و الاستثمارات في الشركات الزميلة ،



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (15)،

ثانياً : توزيعات الأموال من خلال الائتمان النقدي للمدة (2004 – 2020)

1- تطور الائتمان النقدي لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004 – 2020)

يعتمد مصرف قطر الإسلامي على الأدوات التمويلية الإسلامية التقليدية كأدوات تمويلية واستثمارية في أنشطته وعملياته المصرفية معتمداً على المرابحة والمساومة والاجارة والمضاربة والاستصناع، إذ أن بعض صيغ التمويل الإسلامي لم تستمر خلال مدة البحث كالتمويل بالمشاركة، إذ بدأت عام (2006) ولغاية (2011)، ولم تظهر خلال المدة (2012-2020)، فضلاً عن اعتماد المصرف على صيغ (المضاربة والمرابحة والاجارة والاستصناع) وتم الاعتماد على صيغة التمويل بالمضاربة و المرابحة التي تتمثل بأعلام الزبون بمبلغ هامش الربح ضمن عقد المرابحة، وحققت المرابحة المرتبة الأولى في أشكال التمويل الإسلامي (الائتمان النقدي) خلال المدة المبحوثة، ويتضح من الجدول (16) أن الائتمان النقدي ارتفع من (4,919) مليار ريال عام (2004) الى (6,906) مليار ريال عام (2005) وبمعدل تغير سنوي مقداره (40,40%) بسبب الطلب المتزايد من قبل الزبائن لتمويل احتياجاتهم الاستثمارية والانتاجية الى جانب تمويل الشركات والمشاريع، وبلغت صيغة التمويل بالمضاربة (86,232) مليون ريال قطري أما صيغة التمويل بالاستصناع قد بلغت (795,707) مليون ريال، كما ارتفع الائتمان النقدي الى (8,430) مليار ريال عام (2006) وبمعدل تغير سنوي مقداره (22,05%)، وبلغت صيغة التمويل بالمضاربة (284) مليون ريال وصيغة التمويل بالمشاركة (14,613) مليون ريال وصيغة المرابحة (5,689) مليار ريال وصيغة الاجارة (1,284) مليار ريال، وصيغة الاستصناع بلغت (1,156) مليار ريال، مما يدل على وجود تزايد في الأموال المستثمرة لدى المصرف في مختلف الصيغ المذكورة أعلاه، وواصل ارتفاعه الى (13,094) مليار ريال عام (2007) وبمعدل تغير سنوي مقداره (55,32%) وبلغت صيغة التمويل بالمضاربة (1,227) مليار ريال، وصيغة المشاركة بلغت (22,006) مليون ريال، وصيغة المرابحة بلغت (7,250) مليار ريال وبلغت الاجارة (2,415) مليار ريال، كما بلغت صيغة الاستصناع (2,179) مليار ريال، بسبب زيادة حجم الودائع الجارية والاستثمارية وسعي المصرف الى توزيع هذه الأموال المودعة لديه في شكل قروض وتمويلات اسلامية لتمويل الانشطة الاقتصادية والاستثمارية،

ويلاحظ أن هناك زيادة مستمرة وطفرة عالية خلال السنوات (2004 - 2010) حيث وصلت قيمة الائتمان النقدي الى (33,799) مليار ريال عام (2010)، و استمرت بالارتفاع لتصل الى (38,456) مليار ريال عام (2012) وبمعدل نمو سنوي مركب مقداره (4,35 %) للمدة (2010 - 2012) بسبب زيادة الطلب على التمويل الاسلامي من قبل المستثمرين لتمويل احتياجاتهم الاستثمارية ودعم المشاريع لزيادة الطاقة الانتاجية لهم، و اصل الائتمان النقدي ارتفاعه ليصل الى (93,334) مليار ريال عام (2017) وبمعدل نمو سنوي مركب مقداره (15,24%) للمدة (2012-2017) وقد جاءت هذه الزيادة في اجمالي الائتمان النقدي الى الزيادة الحاصلة في صيغة المرابحة التي سجلت ما قيمته (72,232) مليار ريال و بزيادة مطلقة قدرها (45,249) مليار ريال عما كانت عليه عام (2012) لتشكل ما نسبته (77,4%) من اجمالي الائتمان الممنوح لعام (2017) مما يعكس نمو الائتمان الممنوح في السنوات الأخيرة الذي كان مدفوعاً و بشكل كبير لزيادة الطلب على الائتمان لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية التي استفادت من خطط التنمية الحكومية الجارية والطويلة الأجل كما شهد عام (2018) انخفاضاً ملحوظاً في اجمالي الائتمان النقدي الممنوح، اذ انخفض الى نحو (92,271) مليار ريال مقارنة بالعام السابق له مسجلاً معدل نمو سنوي سالب قدره (1,104%)، ولعل السبب في ذلك الانخفاض يعود الى انخفاض التمويل بالمرابحة من (72,232) مليار ريال الى (70,236) مليار ريال وبنسبة انخفاض قدرها (2,76%) الى جانب الانخفاض بصيغة المضاربة التي انخفضت هي الأخرى بنسبة (87,56%) عن العام السابق لها مما انعكس ذلك على انخفاض اجمالي الائتمان، و كل ذلك يعود في جوهره الى الخسائر الائتمانية المتوقعة و الناتجة من حالات التعثر الممكنة على مدى العمر المتوقع للاداء التمويلية الى جانب التحديات التي شهدتها اقتصاديات المنطقة التي لا زالت تكيف نفسها مع انخفاض أسعار النفط و انخفاض قيمة البطاقات الائتمانية المبنية على المرابحة الشهرية المطابقة لاحكام الشريعة الإسلامية الا ان هذا الانخفاض لم يستمر طويلا فعاود الائتمان النقدي للارتفاع مجدداً ليسجل ما قيمته (107,013) مليار ريال عام (2020) بمعد نمو سنوي مركب قدره (5,01%) للمدة (2018 – 2020) مقابل زيادة التمويل بالمرابحة من نحو (70,236) مليار ريال الى نحو (86,714) مليار ريال للمدة ذاتها محققة نمو سنوي مركب بلغ نحو (7,20%) و حققت هذه الصيغة اعلى صيغة تمويل خلال هذا العام ، اما التمويل بالمضاربة فقد شهد انخفاضا ليسجل (14,111) مليون ريال مقارنة بعام (2018) نتيجة لانخفاض الطلب عن الأموال من قبل الزبائن على هذه الصيغة من التمويل لتمويل احتياجاتهم و رؤوس أموالهم كما سجل أيضا التمويل بالاستصناع انخفاضاً في عام 2020 مقارنة بعام 2018 بسبب انخفاض الطلب على التمويل الإسلامي من قبل المستثمرين من مختلف الزبائن في تمويل مشترياتهم و احتياجاتهم ، و الامر نفسه انطبق على التمويل بالاجارة الذي انخفض هو الآخر خلال هذا العام ، و خلاصة كل ذلك ما توصلنا اليه هو ان دور المصرف في توظيف الأموال المودعة اليه و استثمارها في مختلف اشكال التمويل الإسلامي و بما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية يكون ملتزم بما تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة او قابلة للتجديد.

الجدول (16)

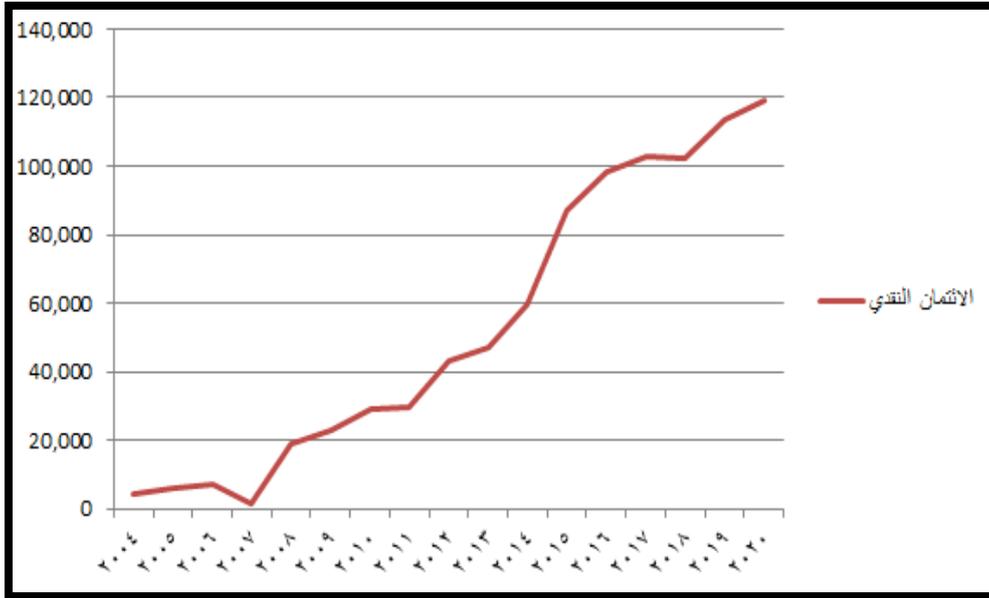
| السنة | المرابحة | المشاركة | الاستصناع | المضاربة | الاجارة | الائتمان النقدي | معدل التغير السنوي % |
|-------|----------|----------|-----------|----------|---------|-----------------|----------------------|
|-------|----------|----------|-----------|----------|---------|-----------------|----------------------|

| | | | | | | | |
|---------|-------------|------------|-----------|-----------|---------|------------|------|
| - | 4,919,238 | 81,273 | 86,232 | 795,707 | - | 3,956,026 | 2004 |
| 40,40 | 6,906,923 | 577,616 | 215,679 | 886,281 | - | 5,227,347 | 2005 |
| 22,05 | 8,430,537 | 1,284,697 | 284,965 | 1,156,874 | 14,613 | 5,689,388 | 2006 |
| 55,32 | 13,094,685 | 2,415,017 | 1,227,144 | 2,179,905 | 22,006 | 7,250,613 | 2007 |
| 63,40 | 21,397,930 | 4,281,038 | 1,247,493 | 2,331,742 | 172,000 | 13,365,657 | 2008 |
| 19,96 | 25,678,638 | 5,180,925 | 1,149,835 | 2,814,637 | 58,095 | 16,475,146 | 2009 |
| 31,62 | 33,799,987 | 5,902,428 | 981,925 | 3,201,113 | 58,062 | 23,536,459 | 2010 |
| 0,27 | 33,837,591 | 5,663,900 | 860,487 | 3,199,987 | 58,015 | 24,055,202 | 2011 |
| 13,65 | 38,456,978 | 8,736,642 | 304,423 | 2,432,551 | - | 26,983,362 | 2012 |
| 5,36 | 40,521,508 | 12,332,885 | 197,691 | 1,228,995 | - | 26,761,937 | 2013 |
| 29,07 | 52,302,021 | 14,839,056 | 472,427 | 808,719 | - | 36,181,819 | 2014 |
| 58,47 | 82,886,471 | 18,984,693 | 627,970 | 689,751 | - | 62,584,057 | 2015 |
| 6,33 | 88,134,248 | 20,733,166 | 631,700 | 445,736 | - | 66,323,646 | 2016 |
| 5,90 | 93,334,881 | 19,765,231 | 571,250 | 766,376 | - | 72,232,021 | 2017 |
| - 1,104 | 92,271,654 | 21,218,805 | 71,323 | 744,665 | - | 70,236,861 | 2018 |
| 12,28 | 103,606,722 | 20,076,735 | 18,311 | 848,730 | - | 82,662,946 | 2019 |
| 3,28 | 107,013,402 | 20,099,935 | 14,111 | 185,249 | - | 86,714,107 | 2020 |

تطور الائتمان النقدي لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) (ريال)
المصدر: من إعداد الباحثة ، اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي، للمدة (2004 - 2020)

الشكل (9)

تطور الائتمان النقدي لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004 – 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (16) ،

2- التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004 – 2020)
أ- تطور التمويل بالمضاربة والمشاركة بحسب القطاعات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004 – 2020)

تعد المضاربة احد مصادر التمويل الأساسية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية من حيث علاقتها بالمدعين بصفتهم أصحاب رأس المال و المصارف الإسلامية بصفتها المضارب على أساس قسمة الأرباح الناتجة من تلك العملية، لذا تعد هذه الصيغة من اهم صيغ الاستثمار ذات الكفاءة العالية في تمويل المشروعات و القطاعات الاقتصادية لما لها من ميزة تنمية فعالة ، لذلك تعتبر من اهم الصيغ التي يعتمد عليها مصرف قطر الإسلامي كصيغة تشاركية، والجدول (17) يوضح تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية باستخدام صيغة المضاربة، ان الائتمان النقدي الممنوح بصيغة المضاربة قد بلغ (86,232) مليون ريال قطري ، استحوذ قطاع المقاولات على النسبة الأكبر من الائتمان اذ بلغ نحو (85,899) مليون ريال قطري و بنسبة (99,6%) من اجمالي الائتمان لعام 2004 كونه القطاع الأكثر حيوية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، و واصل الائتمان النقدي الممنوح للتمويل بالمضاربة ارتفاعه خلال السنوات اللاحقة لعام 2004 ليبلغ نحو (1,247,665) مليار ريال عام 2008 و بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو (70,64%) للمدة (2004 - 2008) موزعاً بنحو (965,547) مليون ريال للقطاع التجاري مشكلاً ما نسبته (77,38%) من اجمالي التمويل و بأهمية نسبية قدرها (0,29%) من اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع التجاري للمدة المبحوثة ، اما قطاع المقاولات فقد استحوذ على (16,6%) من اجمالي الائتمان الممنوح للمضاربة ممثلاً أهمية نسبية بلغت (0,6%) من اجمالي الائتمان الممنوح لقطاع المقاولات خلال المدة (2004 – 2020) و قد جاءت الزيادة في الائتمان الممنوح لعام 2008 انعكاساً للتمويل الموجه الى القطاع التجاري لذلك العام الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً و بقيمة (952,999) مليون ريال عما كان عليه عام 2006 الى جانب ذلك شهد القطاع الشخصي او الاستهلاكي انخفاضاً في قيمته المطلقة اذ انخفض من نحو (80,313) مليون ريال عام 2006 الى نحو (75,010) مليون ريال عام 2008 و بنسبة انخفاض قدرها (6,60%) ليبدل على عدم رغبة المصرف الإسلامي القطري في دعم و تمويل القطاع الشخصي الذي بقي بدون تمويل حتى عام 2015 الذي بلغ حجم التمويل الممنوح له (2,878) مليون ريال مشكلاً ما نسبته (0,005%) من اجمالي التمويل لعام 2015 ،

انخفض اجمالي الائتمان الممنوح لتمويل صيغة المضاربة الى نحو (164,940) مليون ريال عام 2010 مقارنة بالعامين السابقين له بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية التي القت بظلالها على الاقتصاد القطري و الجهاز المصرفي على وجه الخصوص الامر الذي انعكس على تراجع التمويل بهذه الصيغة ، حيث استحوذ القطاع التجاري على نحو (88,107) مليون ريال و قطاع المقاولات على (76,333) مليون ريال من اجمالي التمويل لعام 2010 ، هذا و قد شهدت الأعوام اللاحقة لعام 2010 توجه الاقتصاد القطري بصفة عامة و بنوكه بصفة خاصة في الاعتماد على تمويل القطاعات المنتجة و التي يمكن ان تساهم في بناء اقتصاد قوي ، اذ شرع مصرف قطر الإسلامي بتقديم تمويلات وفق صيغ المضاربة و المشاركة بما لها من دور فاعل في تحقيق التقدم و التطور على الصعيد الاقتصادي حيث عمد الى زيادة حجم التمويل الى (627,326) مليون ريال عام 2016 ، موزعة بنحو (50,000) مليون ريال للقطاع الخدمي و بما يمثل ما نسبته (0,08%) من اجمالي التمويل لعام 2016 و بأهمية نسبية قدرها (0,35%) من اجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخدمي لتلبية احتياجات المواطنين و دعم الأنشطة الاقتصادية في الوقت الذي بلغ قيمة حجم التمويل الممنوح لقطاع المقاولات نحو (562,715) مليون ريال و بنسبة (0,89%) و بأهمية نسبية قدرها (0,17%) ، اما القطاع التجاري فقد كان نصيبه من اجمالي

التمويل بنحو (14,111) مليون ريال و بأهمية نسبية (0,004%) من اجمالي ائتمان القطاع التجاري و بنسبة قدرها (0,02%) من اجمالي التمويل لعام 2016. انخفض اجمالي التمويل الممنوح بصيغة المضاربة الى نحو (71,323) مليون ريال عام 2018 و بنسبة انخفاض قدرها (88,6%) عما كان عليه عام 2016 ، و رافق ذلك تراجعاً في حجم التمويل الممنوح لقطاع المقاولات الى ان وصل نحو (52,907) مليون ريال و يعزى التراجع في تمويل هذا القطاع وشدة المنافسة في السوق الذي يحتوي بطبيعته على اكبر نسبة من الشركات المتوسطة و الصغيرة و قلة الشركات الكبيرة الى جانب ذلك خروج و دخول شركات جديدة من و الى السوق خلال فترات زمنية قصيرة.

واصل اجمالي التمويل الممنوح بصيغة المضاربة انخفاضاً خلال العامين اللاحقين لعام 2018 الى ان وصل الى نحو (18,311) مليون ريال ، كان نصيب القطاع التجاري منه حوالي (14,111) مليون ريال و بنسبة (77%) من اجمالي التمويل لعام 2020 ، في حين بلغ التمويل الموجه الى قطاع الإسكان حوالي (4,200) مليون ريال مشكلاً ما نسبته (23%) و بأهمية نسبية قدرها (0,09%) من اجمالي التمويل المخصص لقطاع الإسكان خلال المدة (2004 – 2020).

الجدول (17)

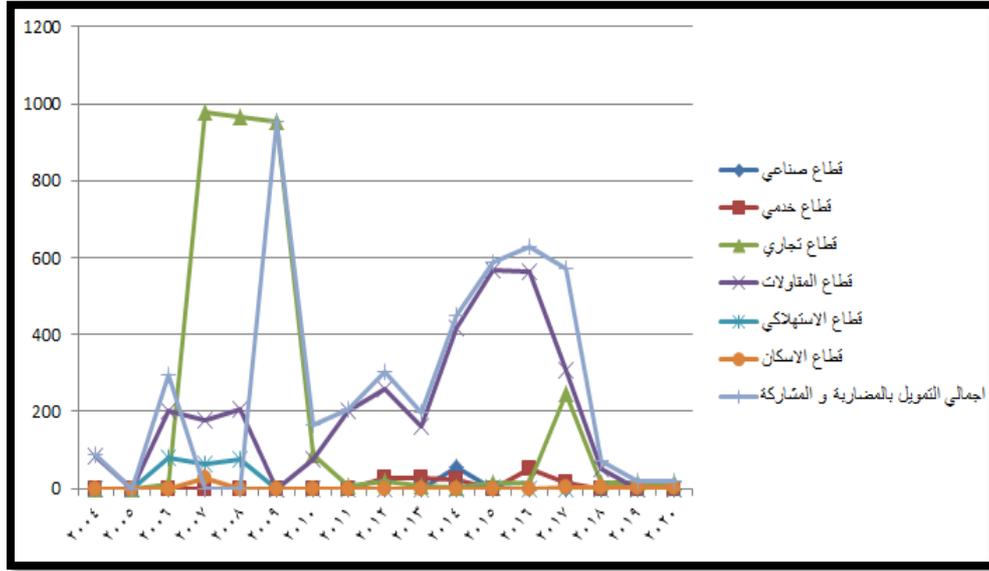
تطور التمويل بالمضاربة و المشاركة بحسب القطاعات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) (ريال)

| السنة | قطاع صناعي | الأهمية النسبية % | قطاع خدمي | الأهمية النسبية % | قطاع تجاري | الأهمية النسبية % | قطاع المقاولات | الأهمية النسبية % | قطاع الاستهلاكي والشخصي | الأهمية النسبية % | قطاع الاسكان | الأهمية النسبية % | اجمالي التمويل بالمضاربة والمشاركة |
|---------|------------|-------------------|-----------|-------------------|------------|-------------------|----------------|-------------------|-------------------------|-------------------|--------------|-------------------|------------------------------------|
| 2004 | - | - | - | - | - | - | 85,899 | 0,03 | - | - | 0,333 | 0,007 | 86,232 |
| 2005 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 2006 | - | - | - | - | 12,548 | 0,004 | 200,963 | 0,06 | 80,313 | 0,36 | 0,764 | 0,02 | 294,588 |
| 2007 | - | - | - | - | 978,347 | 0,29 | 177,828 | 0,05 | 65,700 | 0,29 | 27,275 | 0,60 | 1,249,150 |
| 2008 | - | - | - | - | 965,547 | 0,29 | 207,108 | 0,06 | 75,010 | 0,34 | - | - | 1,247,665 |
| 2009 | - | - | - | - | 953,000 | 0,28 | - | - | - | - | - | - | 953,000 |
| 2010 | - | - | - | - | 88,107 | 0,03 | 76,833 | 0,02 | - | - | - | - | 164,94 |
| 2011 | - | - | - | - | 6,450 | 0,001 | 201,037 | 0,06 | - | - | - | - | 207,487 |
| 2012 | - | - | 26,768 | 0,19 | 19,384 | 0,005 | 258,271 | 0,08 | - | - | - | - | 304,423 |
| 2013 | - | - | 28,520 | 0,20 | 7,096 | 0,002 | 162,075 | 0,05 | - | - | - | - | 197,691 |
| 2014 | 5,818 | 0,92 | 25,150 | 0,17 | 3,546 | 0,001 | 416,072 | 0,13 | - | - | - | - | 450,586 |
| 2015 | - | - | - | - | 13,879 | 0,004 | 569,321 | 0,17 | 2,878 | 0,01 | - | - | 586,078 |
| 2016 | 0,500 | 0,08 | 50,000 | 0,35 | 14,111 | 0,004 | 562,715 | 0,17 | - | - | - | - | 627,326 |
| 2017 | - | - | 13,692 | 0,9 | 244,971 | 0,07 | 307,802 | 0,09 | - | - | 4,785 | 0,10 | 571,250 |
| 2018 | - | - | - | - | 14,111 | 0,004 | 52,907 | 0,02 | - | - | 4,305 | 0,09 | 71,323 |
| 2019 | - | - | - | - | 14,111 | 0,004 | - | - | - | - | 4,200 | 0,09 | 18,311 |
| 2020 | - | - | - | - | 14,111 | 0,004 | - | - | - | - | 4,200 | 0,09 | 18,311 |
| المجموع | 6,318 | %100 | 144,13 | %100 | 3,349,319 | %100 | 3,278,831 | %100 | 223,901 | %100 | 45,862 | %100 | 7,048,361 |

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي ، للمدة (2004 – 2020)

الشكل (10)

تطور التمويل بالمضاربة و المشاركة بحسب القطاعات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (17)،

ب- تطور التمويل بالمضاربة بحسب القطاعات للمدة (2004-2020)

يعتمد مصرف قطر الإسلامي على اساليب التمويل كأدوات تمويلية و استثمارية في انشطته و عملياته المصرفية معتمداً على المرابحة و المساواة التي تعد احد مصادر التمويل الإسلامي، بمبلغ واحد دون الفصل بين الاداتين خلال (2004-2020)، وتم اعتماد المرابحة و المساواة بمبلغ المرابحة كونها تتضمن نفس الاطار العملي و الاختلاف بين الاداتين تتمثل باعلام العميل بمبلغ هامش الربح ضمن عقد المرابحة بينما في عقد المساواة لا يشترط اعلام العميل بالهامش و انما يذكر بالتكلفة بالكامل و يمكن توضيح ذلك من خلال الاستعانة بالجدول (18) يلاحظ من الجدول ان الائتمان النقدي الممنوح بصيغة المضاربة بلغ نحو (3,233,716) مليار ريال قطري ، استحوذ القطاع التجاري على النسبة الأكبر من الائتمان اذ بلغ نحو (1,094,685) مليار ريال قطري و بنسبة (33,8%) من اجمالي الائتمان الممنوح لعام (2004)، اذ حقق المرتبة الأولى من اجمالي التمويل مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى و يليه القطاع الاستهلاكي بقيمة (1,021,006) مليار ريال و بنسبة (31,57%) ، و واصل اجمالي التمويل بالمضاربة ارتفاعه خلال السنوات اللاحقة لعام (2004) ، محققاً طفرات عالية في المبالغ الاجمالية للائتمان النقدي الممنوح للاعوام (2004 – 2011) اذ بلغ الائتمان النقدي الممنوح عام 2011 (21,580,632) مليار ريال قطري و بمعدل تغير سنوي مركب (18,6%) للمدة (2004-2011) موزعاً بنحو (8,948,605) مليار ريال قطري للقطاع التجاري مشكلاً ما نسبته (41,4%) من اجمالي التمويل الممنوح للتمويل بالمضاربة و ذلك ممثلاً بأهمية نسبية بلغت (0,07%) من الائتمان الممنوح للقطاع التجاري اما قطاع الإسكان فقد استحوذ على نسبة (35,8%) من اجمالي الائتمان الممنوح لعام (2011) الى جانب اخر شهد القطاع الشخصي و

الاستهلاكي انخفاضاً في قيمته المطلقة إذ انخفض الى نحو (3,273,501) مليار ريال قطري لعام (2011) و بنسبة انخفاض قدرها (31,5%) بسبب انخفاض الطلب على التمويل من قبل الزبائن مما اثر سلباً على القطاع الشخصي او الاستهلاكي الذي استمر بالانخفاض لغاية عام (2014) الذي بلغ حجم التمويل الممنوح له ما يقارب (1,743,688) مليار ريال قطري مشكلاً ما نسبته (6,3%) من اجمالي التمويل لعام (2014) ثم ارتفع اجمالي الائتمان الممنوح لتمويل صيغة المراجعة الى (46,559,532) مليار ريال قطري عام (2015) بسبب زيادة الطلب على التمويل من قبل الزبائن بينما سجل عام (2016) والاعوام اللاحقة له ارتفاعاً في حجم التمويل بالمراجعة ليصل الى نحو (55,350,981) مليار ريال عام 2020 بعد ان كان (46,559,532) مليار ريال عام 2015 وبمعدل تغير سنوي مركب قدره (2,8%) للمدة من (2015 – 2020) انعكاساً للزيادة الحاصلة في الائتمان الممنوح الى قطاع الاسكان الذي ازداد من نحو (5,016,051) مليار ريال عام 2010 ليصل (11,083,519) مليار ريال عام (2020) وبزيادة قدرها (6,022,468) مليار ريال مشكلاً نسبة قدرها (19,9%) اجمالي التمويل بالمراجعة لهذا العام وباهمية نسبية بلغت (11%) من اجمالي الائتمان الممنوح لقطاع الاسكان للمدة المدروسة، فضلاً عن الارتفاع الحاصل في كل من القطاع التجاري والقطاع الخدمي وقطاع المقاولات والقطاع الاستهلاكي الى جانب القطاع الصناعي ، إذ سجلت تلك القطاعات زيادة ملحوظة في قيمتها المطلقة لتبلغ (7,218,684 - 11,021,922 - 11,484,036 ، 5,549,295 ، 9,038,525) مليار ريال لكل من القطاع الصناعي والقطاع التجاري والمقاولات والقطاع الاستهلاكي على الترتيب بعد ان كان حجم الائتمان الممنوح لها (3,205,939 - 9,560,088 - 8,321,092 - 2,098,774 - 1,743,688) مليار ريال عام 2014 لكل القطاعات على التوالي ، لتشكل ما نسبته (13% - 20% - 20,7% - 10% - 16,3%) من اجمالي الائتمان الممنوح بصيغة المراجعة لعام (2020) ، إذ يلاحظ إن الزيادة الحاصلة في قطاع المقاولات جاءت نتيجة لمنح المصرف مبالغ مالية لتمويل هذا القطاع من اجل بناء المشاريع وزيادة الطاقة الانتاجية للأقتصاد القطري ، وبالتمعن في الجدول (18) نلاحظ أن التمويل بالمراجعة قد سجل معدل تغير سنوي مركب قدره (18,5%) للمدة (2004 – 2020) ليدل على توجه المصرف نحو زيادة الائتمان الممنوح لغرض المراجعة في القطاعات الاقتصادية.

الجدول (18)

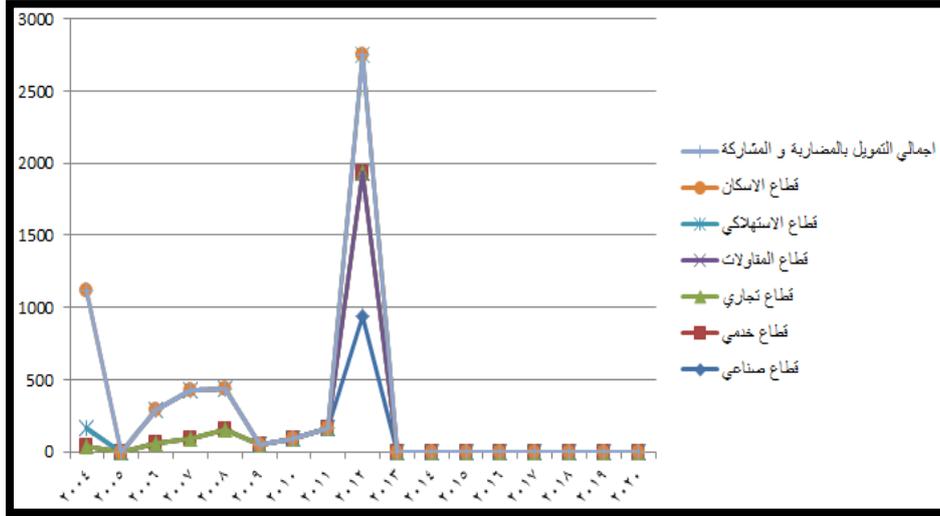
تطور التمويل بالمرابحة بحسب القطاعات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) (ريال)

| السنة | قطاع صناعي | الأهمية النسبية % | قطاع خدمي | الأهمية النسبية % | قطاع تجاري | الأهمية النسبية % | قطاع المقاولات | الأهمية النسبية % | القطاع الاستهلاكي | الأهمية النسبية % | قطاع الاسكان | الأهمية النسبية % | اجمالي التمويل بالمرابحة |
|---------|------------|-------------------|------------|-------------------|-------------|-------------------|----------------|-------------------|-------------------|-------------------|--------------|-------------------|--------------------------|
| 2004 | 34,943 | 0,0008 | - | - | 1,094,685 | 0,008 | 134,489 | 0,003 | 1,021,006 | 0,01 | 948,593 | 0,01 | 3,233,716 |
| 2005 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 2006 | 60,733 | 0,001 | - | - | 1,340,230 | 0,01 | 243,362 | 0,006 | 2,097,687 | 0,02 | 1,498,404 | 0,02 | 5,240,416 |
| 2007 | 90,101 | 0,002 | - | - | 1,915,551 | 0,02 | 366,473 | 0,01 | 2,316,665 | 0,03 | 2,033,001 | 0,03 | 6,721,791 |
| 2008 | 150,144 | 0,004 | - | - | 3,243,592 | 0,03 | 283,007 | 0,007 | 3,046,338 | 0,04 | 5,272,659 | 0,04 | 11,995,740 |
| 2009 | 47,790 | 0,001 | - | - | 7,517,541 | 0,06 | 2,126,310 | 0,06 | 2,777,840 | 0,03 | 1,770,798 | 0,03 | 14,240,279 |
| 2010 | 87,884 | 0,002 | - | - | 8,598,033 | 0,07 | 1,024,783 | 0,03 | 4,779,740 | 0,06 | 5,192,080 | 0,06 | 19,682,520 |
| 2011 | 163,381 | 0,004 | - | - | 8,948,605 | 0,07 | 1,463,753 | 0,04 | 3,273,501 | 0,04 | 7,731,392 | 0,04 | 21,580,632 |
| 2012 | 943,937 | 0,02 | 995,760 | 0,02 | 6,077,636 | 0,05 | 2,906,911 | 0,08 | 812,834 | 0,009 | 4,472,626 | 0,009 | 16,209,704 |
| 2013 | 1,558,101 | 0,04 | 1,137,981 | 0,02 | 5,599,803 | 0,04 | 1,861,709 | 0,05 | 1,135,265 | 0,01 | 4,365,217 | 0,01 | 15,658,076 |
| 2014 | 3,205,939 | 0,08 | 9,560,088 | 0,15 | 8,321,092 | 0,04 | 2,098,774 | 0,06 | 1,743,688 | 0,02 | 2,458,431 | 0,02 | 27,388,012 |
| 2015 | 4,290,079 | 0,10 | 7,389,700 | 0,11 | 13,714,010 | 0,07 | 2,050,132 | 0,06 | 14,099,560 | 0,16 | 5,016,051 | 0,16 | 46,559,532 |
| 2016 | 5,081,413 | 0,12 | 8,048,671 | 0,12 | 11,914,571 | 0,11 | 3,642,200 | 0,10 | 9,659,975 | 0,11 | 11,154,665 | 0,11 | 49,501,495 |
| 2017 | 5,269,162 | 0,13 | 6,969,696 | 0,11 | 11,895,395 | 0,09 | 3,898,208 | 0,11 | 11,133,743 | 0,13 | 12,470,311 | 0,13 | 51,636,515 |
| 2018 | 6,905,533 | 0,17 | 7,363,214 | 0,11 | 13,073,821 | 0,10 | 4,373,176 | 0,12 | 10,388,285 | 0,12 | 11,805,830 | 0,12 | 53,909,859 |
| 2019 | 6,087,101 | 0,15 | 12,476,119 | 0,19 | 12,242,661 | 0,10 | 4,520,567 | 0,12 | 8,833,506 | 0,10 | 9,804,530 | 0,10 | 53,964,484 |
| 2020 | 7,218,684 | 0,15 | 11,021,922 | 0,17 | 11,484,036 | 0,09 | 5,549,295 | 0,15 | 9,038,525 | 0,11 | 11,038,519 | 0,11 | 55,350,981 |
| المجموع | 41,194,925 | %100 | 64,963,151 | %100 | 126,981,262 | %100 | 36,543,149 | %100 | 86,158,158 | %100 | 97,003,107 | %100 | 452,873,752 |

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي ، للمدة (2004 – 2020)

الشكل (11)

تطور التمويل بالمرابحة بحسب القطاعات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (18)

ج- تطور التمويل بالاستصناع بحسب القطاعات للمدة (2004 – 2020)

يعتبر الاستصناع في المصارف الإسلامية خطوة رائدة لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلد و ذلك اما ان يكون المصرف صانعا او مستصنعا فعندما يكون المصرف مستصنعا يقوم بتوفير التمويل المبكر ويضمن تسويق المنتجات ويزيد من دخل الافراد ورفاهية المجتمع من خلال تداول السيولة بين افراده بما يحقق تكاملاً بين الخبرات وراس المال و يساهم في علاج معدلات البطالة، كما يحقق الاستصناع في المصارف الإسلامية ازدواجية في التمويل و توسيع قاعدة المستفيدين من خلال تمويل الصانع و المستصنع بما يحقق له أرباح و عوائد تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، ويعد مصرف قطر الإسلامي أول من استخدم الاستصناع في العمل المصرفي الإسلامي الذي شهد تطوراً واضحاً خلال السنوات الأولى من البحث ثم اخذ بالتراجع بعد عام (2013) وهذا ما يعكسه الجدول (19) ان حجم التمويل بالاستصناع عام (2004) قد بلغ (419,325) مليون ريال وقد استحوذ قطاع الإسكان على الحصة الأكبر من الائتمان وكانت نسبته اكثر من (77,7%) من إجمالي التمويل بالاستصناع ثم يأتي قطاع المقاولات بنسبة (7,5%) حيث بلغت قيمته (13,707) مليون ريال ويعزى ذلك الى ان قطاع الإسكان يحتاج لتمويل في وقت مبكر، وفي عام (2006) تضاعف حجم التمويل ليبلغ (841,410) مليون ريال و كان كامل هذا التمويل لقطاع الإسكان فقط و بنسبه قدرها (100%) من إجمالي التمويل، اما في عام (2007) حدث تغير في تمويل الاستصناع لتكون حصة القطاع الشخصي او الاستهلاكي اكثر من (45%) من إجمالي التمويل ومحتلاً المرتبة الأولى في هذا العام و كانت الأهمية النسبية للقطاع التجاري تبلغ (22%) من إجمالي التمويل للقطاع التجاري خلال مدة البحث فيما تراجع قطاع الإسكان في هذا العام ليحتل المرتبة الثالثة لتبلغ نسبته (25,4%) من إجمالي التمويل بالاستصناع والسبب في هذا التغيير هو الحاجة لدعم و تنشيط الحركة الاقتصادية في القطاع الشخصي او الاستهلاكي، اما في عام (2008) ظل القطاع الشخصي او الاستهلاكي مستحوذ على النصيب الأكبر من هذا التمويل حيث بلغ نحو

(1,197,147) مليار ريال و بنسبة (65%) محقق أعلى أهمية نسبية قدرها (54%) من اجمالي التمويل للقطاع الشخصي مقارنة بجميع السنوات ثم قطاع الإسكان حيث بلغت قيمته (586,370) مليون ريال وبنسبة (31%) ، اما في الأعوام (2009 – 2012) ارتفع اجمالي حجم التمويل بالاستصناع اذ بلغ نحو (2,381,775 – 2,280,103) مليار ريال للأعوام (2009 – 2012) على التوالي وكانت الحصة الأكبر من نصيب قطاع الإسكان حيث تتراوح نسبته من اجمالي التمويل بين (73% - 94%) كون قطاع الإسكان من القطاعات الحيوية ذات الأهمية البالغة و يعود هذا الارتفاع في اجمالي التمويل بالاستصناع في هذه الأعوام رغبة في تعزيز سياسة المصرف لدعم هذا النوع من الائتمان، اما عام (2013) فقد عاد اجمالي التمويل بالاستصناع للانخفاض الى نحو (1,166,294) مليار ريال أي نصف ما كان عليه في عام (2012) حيث تم توجيه سيولة المصرف الى أنواع الائتمان الأخرى لكن ظلت النسبة الأكبر من هذا التمويل او الائتمان لقطاع الإسكان حيث تشكل نسبة (78%) من اجمالي التمويل بالاستصناع اما القطاع التجاري فقد شكل ما نسبته (9%) من اجمالي التمويل بالاستصناع، هذا وقد شهدت الاعوام اللاحقة لعام (2019) ترجعاً ملحوظاً في اجمالي التمويل بالاستصناع يبلغ نحو (185,249) مليون ريال عام (2020) ولكن بقي قطاع الإسكان مستحوذاً على الحصة الأكبر من حجم هذا التمويل بنسبة تجاوزت (9%) من اجمالي التمويل بالاستصناع فيما توزعت بقية التمويل على القطاعات المختلفة خصوصاً القطاع الشخصي، القطاع التجاري، قطاع المقاولات ونلاحظ في هذه ان حصة قطاع الإسكان الاجمالية للأعوام (2004 – 2020) بلغت حوالي (77%) من اجمالي التمويل بمبلغ قدره (16,162,995) مليار ريال و يأتي بالمرتبة الثانية القطاع التجاري بنسبة (11,1%) ثم القطاع الشخصي بنسبة (10,6%) فيما لم تتجاوز حصة قطاع المقاولات (1%) و بقيت حصة القطاع الصناعي و قطاع الخدمات بحدود ضيقة جداً اذ بلغت نسبتها (0,1 – 0,2) من اجمالي التمويل على التوالي، و بالتالي نستنتج ان هناك أهمية كبرى للتمويل بالاستصناع ضمن قطاع الإسكان حيث يلائم العمل في هذا القطاع نظراً لتوفير التمويل المبكر لدفع عجلة هذا القطاع الحيوي الهام في الاقتصاد القطري.

الجدول (19)

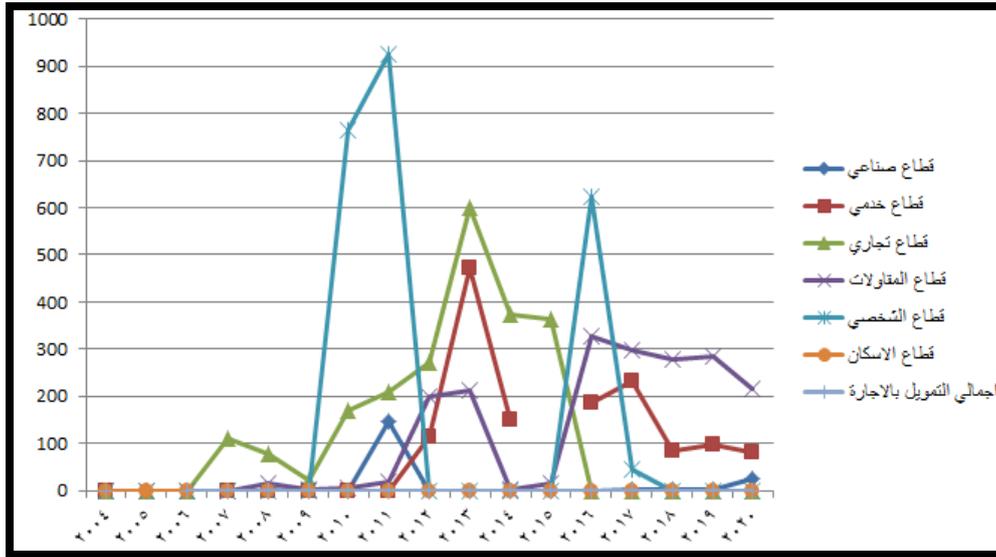
التمويل بالاستصناع بحسب القطاعات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) (ريال)

| السنة | قطاع صناعي | الأهمية النسبية % | قطاع خدمي | الأهمية النسبية % | قطاع تجاري | الأهمية النسبية % | قطاع المقاولات | الأهمية النسبية % | قطاع الشخصي | الأهمية النسبية % | قطاع الاسكان | الأهمية النسبية % | اجمالي التمويل بالاستصناع |
|---------|------------|-------------------|-----------|-------------------|------------|-------------------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|--------------|-------------------|---------------------------|
| 2004 | 0,150 | 0,01 | - | - | 61,610 | 0,03 | 31,707 | 0,15 | - | - | 3,25,858 | 0,02 | 419,325 |
| 2005 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 2006 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 841,410 | 0,05 | 841,410 |
| 2007 | 3,477 | 0,15 | - | - | 503,396 | 0,22 | 14,899 | 0,07 | 815,947 | 0,37 | 456,951 | 0,03 | 1,794,670 |
| 2008 | 3,573 | 0,15 | - | - | 44,347 | 0,02 | 7,536 | 0,04 | 1,197,147 | 0,54 | 586,370 | 0,04 | 1,838,973 |
| 2009 | - | - | - | - | 123,134 | 0,05 | 16,363 | 0,08 | - | - | 2,242,278 | 0,14 | 2,381,775 |
| 2010 | - | - | - | - | 199,317 | 0,09 | 13,440 | 0,06 | 17,379 | 0,008 | 2,671,946 | 0,16 | 2,902,082 |
| 2011 | - | - | - | - | 315,891 | 0,14 | 11,671 | 0,06 | 117,726 | 0,05 | 2,455,862 | 0,15 | 2,901,150 |
| 2012 | 5,334 | 0,13 | 11,757 | 0,26 | 550,721 | 0,24 | 37,902 | 0,18 | - | - | 1,674,389 | 0,10 | 2,280,103 |
| 2013 | 2,718 | 0,12 | 17,069 | 0,38 | 219,672 | 0,09 | 15,736 | 0,07 | - | - | 911,099 | 0,06 | 1,166,294 |
| 2014 | 1,748 | 0,08 | 6,500 | 0,15 | 5,188 | 0,002 | 24,853 | 0,12 | - | - | 770,431 | 0,05 | 808,720 |
| 2015 | 2,322 | 0,10 | 4,120 | 0,09 | 4,607 | 0,002 | 6,920 | 0,03 | - | - | 671,782 | 0,04 | 689,751 |
| 2016 | 1,977 | 0,08 | 1,593 | 0,04 | 98,261 | 0,04 | 9,445 | 0,05 | 28,410 | 0,01 | 298,524 | 0,02 | 438,210 |
| 2017 | 1,565 | 0,07 | 0,870 | 0,02 | 169,352 | 0,07 | 5,217 | 0,02 | 20,635 | 0,01 | 568,740 | 0,04 | 766,379 |
| 2018 | 0,221 | 0,01 | 1,541 | 0,03 | 34,725 | 0,01 | 7,211 | 0,03 | 14,312 | 0,01 | 686,655 | 0,04 | 744,665 |
| 2019 | 0,042 | 0,002 | 0,949 | 0,02 | 3,381 | 0,001 | 3,136 | 0,02 | 9,252 | 0,004 | 831,705 | 0,05 | 848,465 |
| 2020 | - | - | 0,528 | 0,01 | 3,381 | 0,001 | 4,524 | 0,02 | 7,819 | 0,003 | 168,997 | 0,01 | 185,249 |
| المجموع | 23,127 | %100 | 44,927 | %100 | 2,336,983 | %100 | 210,560 | %100 | 2,228,627 | %100 | 16,162,997 | %100 | 21,007,221 |

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي ، للمدة (2004 – 2020)

الشكل (12)

تطور التمويل بالاستصناع بحسب القطاعات لمصرف قطر للمدة (2004- 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (19)

د- تطور التمويل بالاجارة بحسب القطاعات للمدة (2004 – 2020)

يعد التمويل بالاجارة مصدراً هاماً من مصادر التمويل متوسط و طويل الأجل حيث تقدمه المصارف الإسلامية للشركات في كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية كونه يؤدي الى زيادة قدرة المؤسسات الاقتصادية المحلية على المنافسة ومواكبة التطور اذ انه صورة محدثة من صور التمويل في ضوء قواعد عقد الاجارة و يحقق حاجات الراغبين في اقتناء اصل رأس مالي لا يملكون ثمنه كاملاً حيث يعتمد عقد التمويل بالاجارة على علاقة ثلاثية تجمع المصرف الذي يقوم بشراء المعدات او الأصول الثابتة من البائع (المورد) و يقوم المصرف بتأجيرها للزبون لمدة زمنية معينة، ومن البيانات الواردة في الجدول (20) نجد ان مصرف قطر الإسلامي لم يقدّم بالتمويل بالاجارة خلال عامي (2004 - 2005) حيث بدأ هذا النوع من التمويل في عام (2006)، و قد بلغت قيمة اجمالي التمويل بالاجارة (1,284,697) مليار ريال و لم يشمل هذا التمويل الا قطاع الإسكان فقط نظراً للحاجة لشراء أصول راسمالية لا يمكن للمستفيدين شراؤها وبالتالي شراؤها من قبل المصرف و تأجيرها لهم ، اما عام (2007) كان لقطاع الإسكان النصيب الأكبر من التمويل بنسبة (94%) و بلغت قيمته نحو (1,752,793) مليار ريال و بدأ المصرف التمويل بالاجارة في القطاع التجاري اذ بلغ نحو (110,717) مليون ريال و بنسبة تقريبية (6%) من اجمالي التمويل مع تمويل ضئيل جداً في قطاع المقاولات حيث بلغ (212) الف ريال ويرجع ذلك لحاجة قطاع الإسكان للأصول الراسمالية مع التكلفة العالية ، اما عام 2008 بدأ التنوع في التمويل بالاجارة ليشمل قطاعات مختلفة ، وتنخفض حصة قطاع الإسكان من هذا التمويل الى نسبة (45%) من اجمالي التمويل ويأتي القطاع الشخصي او الاستهلاكي في المرتبة الأولى حيث بلغت حصته اكثر من (52%) من اجمالي التمويل ويعود ذلك الى الحاجة لدعم القطاع الشخصي و تمكين الافراد من توفير الأصول الراسمالية لهم، اما عام (2009) حقق التمويل بالاجارة ارتفاعاً كبيراً حيث وصل الى (5,125,208) مليار ريال حيث استحوذ قطاع

الإسكان المرتبة الأولى اذ بلغ (3,867,727) مليار ريال و بنسبة تفوق (75%) من اجمالي التمويل، و في عام (2010) دخل القطاع الصناعي على خط القطاعات التي يتم تمويلها بالاجارة ليحصل على اكثر من (0,21%) من اجمالي التمويل نظرا لحاجة الصناعة الى أصول راسمالية مرتفعة الثمن و دعم من المصرف لهذا القطاع ، و يلاحظ انه حتى عام (2012) لم يتم منح أي ائتمان للقطاع الخدمي و في هذا العام كان نصيب قطاع الإسكان بحدود (93%) من اجمالي التمويل اذ بلغت قيمة قطاع الإسكان نحو (7,698,520) مليار ريال و التمويل بالقطاع الخدمي بحدود (1,38%) من اجمالي التمويل بالاجارة ، اما الأعوام (2012 – 2015) لم يكن هناك أي تمويل بالاجارة للقطاع الشخصي او الاستهلاكي، و من عام (2012 – 2020) ظلت حصة قطاع الإسكان فوق كل قطاعات التمويل بالاجارة و بنسبة تفوق (92% - 89%) من اجمالي التمويل للعامين (2012 – 2020) على التوالي وظل خلال هذه الفترة تمويل قطاع المقاولات بنسبة ضعيفة جدا لم تتجاوز (2%) من اجمالي التمويل خلال الفترة (2015 – 2020) و ظلت خلال الأعوام (2012 – 2020) نسب التمويل بالاجارة للقطاع الخدمي نسب ضعيفة جدا كان اعلاها عام (2013) بنسبة (3,89%) من اجمالي التمويل، وفي الأعوام (2013 – 2016) كان هناك اهتمام لهذا النوع من التمويل للقطاع الصناعي حيث شكل نسبة بين (12,9% - 7,28%) من اجمالي التمويل للعامين المذكورين على التوالي وقد انخفض هذا التمويل في القطاع الصناعي بعد عام (2016) بمعدل عالي ليصل الى (25,939) مليون ريال عام (2020) وبمعدل انخفاض قدره (98%) وبمقارنة مجاميع التمويل بكل قطاع (2004 – 2020) فقد كان نصيب قطاع الإسكان بنسبة (83%) من اجمالي التمويل مما يدل على اهتمام بالغ من قبل المصرف بقطاع الإسكان تنفيذا للسياسات العامة لدعم هذا المصرف، ويأتي ثانياً القطاع التجاري بنسبة (6,94%) من اجمالي التمويل ثم القطاع الصناعي بنسبة (4,5%) و ثم القطاع الشخصي او الاستهلاكي بنسبة (3,39%) ثم قطاع المقاولات بنسبة (1,16%) ثم قطاع الخدمي لم تتجاوز نسبته (0,1%) من اجمالي التمويل بالاجارة،

الجدول (20)

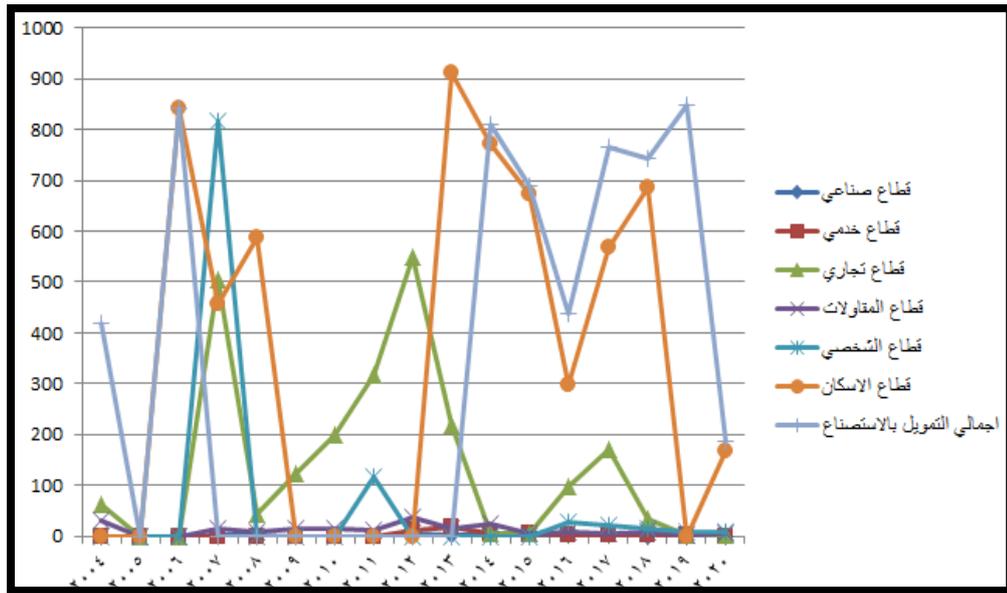
تطور التمويل بالاجارة بحسب القطاعات لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) (ريال)

| السنة | قطاع صناعي | الأهمية النسبية % | قطاع خدمي | الأهمية النسبية % | قطاع تجاري | الأهمية النسبية % | قطاع المقاولات | الأهمية النسبية % | قطاع الشخصي | الأهمية النسبية % | قطاع الاسكان | الأهمية النسبية % | اجمالي التمويل بالاجارة |
|---------|------------|-------------------|-----------|-------------------|------------|-------------------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|--------------|-------------------|-------------------------|
| 2004 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 2005 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| 2006 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 1,284,697 | 0,01 | 1,284,697 |
| 2007 | - | - | - | - | 110,717 | 0,01 | 0,212 | 0,0001 | - | - | 1,752,793 | 0,01 | 1,863,722 |
| 2008 | 2,691 | 0,0003 | - | - | 79,476 | 0,007 | 16,398 | 0,01 | 1,945,375 | 0,35 | 1,676,993 | 0,01 | 3,720,933 |
| 2009 | - | - | - | - | 23,183 | 0,002 | 3,176 | 0,002 | 1,231,122 | 0,22 | 3,867,727 | 0,03 | 5,125,208 |
| 2010 | 1,184,774 | 0,16 | - | - | 169,433 | 0,002 | 6,675 | 0,004 | 765,840 | 0,14 | 3,302,026 | 0,02 | 5,428,748 |
| 2011 | 164,484 | 0,02 | - | - | 208,607 | 0,02 | 20,046 | 0,01 | 925,853 | 0,17 | 3,972,357 | 0,03 | 5,273,347 |
| 2012 | - | - | 114,556 | 0,008 | 271,018 | 0,02 | 200,684 | 0,11 | - | - | 7,698,520 | 0,06 | 8,284,778 |
| 2013 | 1,562,933 | 0,21 | 471,337 | 0,33 | 601,219 | 0,05 | 211,125 | 0,11 | - | - | 9,265,227 | 0,07 | 12,111,841 |
| 2014 | 1,342,938 | 0,18 | 149,496 | 0,11 | 373,723 | 0,03 | 3,587 | 0,002 | - | - | 12,688,919 | 0,09 | 14,558,663 |
| 2015 | 1,892,119 | 0,25 | - | - | 363,034 | 0,03 | 16,179 | 0,009 | - | - | 16,713,361 | 0,12 | 18,984,693 |
| 2016 | 1,293,837 | 0,17 | 187,554 | 0,13 | 2,071,383 | 0,18 | 328,383 | 0,17 | 624,502 | 0,11 | 13,257,352 | 0,10 | 17,763,011 |
| 2017 | 1,605 | 0,0002 | 232,424 | 0,16 | 2,164,893 | 0,19 | 299,353 | 0,16 | 46,270 | 0,1 | 14,333,408 | 0,11 | 17,077,953 |
| 2018 | 3,783 | 0,0005 | 84,382 | 0,06 | 1,748,471 | 0,16 | 279,747 | 0,15 | - | - | 15,642,146 | 0,12 | 17,758,529 |
| 2019 | 2,881 | 0,0003 | 96,684 | 0,07 | 1,620,644 | 0,14 | 285,256 | 0,15 | - | - | 14,883,181 | 0,11 | 16,888,646 |
| 2020 | 25,939 | 0,0003 | 80,228 | 0,06 | 1,512,923 | 0,13 | 216,990 | 0,12 | - | - | 15,228,562 | 0,11 | 17,094,642 |
| المجموع | 7,459,984 | %100 | 1,416,661 | %100 | 11,318,724 | %100 | 1,887,811 | %100 | 5,538,962 | %100 | 135,567,269 | %100 | 163,189,411 |

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي ، للمدة (2004 – 2020)

الشكل (13)

تطور التمويل بالاجارة بحسب القطاعات لمصرف قطر الاسلامي،



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (20)

الفصل الثالث

تقويم الكفاءة المصرفية للمصرف فان عينت الدراسة

المبحث الاول: تحليل مؤشرات وتقويم الاداء لمصرف العراقي الاسلامي للمدة (2004 - 2020)

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات وتقويم الاداء لمصرف قطر الاسلامي للمدة (2004 - 2020)

المبحث الثالث: المقارنة بين مؤشرات الاداء للمصرف فان عينت الدراسة للمدة (2004 - 2020)

الفصل الثالث

تقويم الكفاءة المصرفية للمصارف عينة الدراسة

تمهيد:

تتطلب عملية تقييم الاداء أو الكفاءة المصرفية توفير مجموعة من المؤشرات والمعايير لغرض حساب مستوى الاداء الذي حققته المصرفان عينة البحث والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب انشطتها المصرفية، وبذلك جاء الاهتمام بدراسة هذه المعايير والمؤشرات وتحليلها لمعرفة مدى قدرتها في تحديد مستويات الانجاز المتحققة خلال مدة الدراسة والكشف عن قدرة المعايير على رسم صورة جلية وواضحة لأداء هذين المصرفين في الوقت الحاضر تمهيداً لرسم صورة المستقبل الأفضل لها، ومن هنا جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على تحليل مؤشرات الكفاءة المصرفية لتشخيص المركز المالي للمصارف عينة الدراسة من خلال دراسة القوائم المالية والتغيرات التي طرأت عليها خلال المدة (2004 – 2020) واثر هذه التغيرات على الاداء المصرفي لمصرف العراق الاسلامي ومصرف قطر الاسلامي ومن ثم المقارنة بين هذين المصرفين وفقاً لمؤشرات تقويم الاداء المعتمدة.

المبحث الاول

تحليل مؤشرات وتقويم الاداء للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار
والتنمية (2004 – 2020)

سوف يتم تحليل البيانات المالية للفترة (2004-2020) باستخدام مؤشرات تقويم أداء المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية وإجراء الموازنة اللازمة لمتوسط مؤشرات الأداء^(*) مما يمكننا من تحليل مؤشرات الربحية – السيولة – التوظيف فيما يأتي:
أولاً: مؤشر الربحية:

يعتبر من المؤشرات المهمة التي تدل على مدى نجاح إدارة المصرف في تحقيق الأرباح من الودائع المستلمة من الزبائن، ويقاس العائد الذي يحققه المصرف مبيناً كفاءة الاستثمار وقرارات التشغيل في العمليات المصرفية، كما يشير إلى تحقيق أرباحه من أمواله المتاحة المتمثلة في حق الملكية والودائع وهناك عدة معايير يمكن الاستعانة بها لقياس الربحية المصرفية وهي كالآتي:-
أ- معدل العائد إلى حق الملكية^(**):-

يعد من المؤشرات الهامة لأصحاب الملكية والمساهمين فهو يقيس معدل العائد المتوقع على استثمار أموال المساهمين ويعد من مؤشرات الكفاءة المصرفية في تحقيق أرباح تتراوح بين (5 - 20%) في الظروف الطبيعية للقطاعات المالية أي الفترات التي لا تشهد أزمت معينة⁽¹⁾، وكلما كان المؤشر مرتفعاً دل ذلك على كفاءة التوظيف والاستثمار، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:
معدل العائد إلى حق الملكية = الربح القابل للتوزيع / مجموع الموجودات × 100

الجدول (21)

نسبة معدل العائد إلى الأصول للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | معدل العائد الى حقوق الملكية | الربح القابل للتوزيع | إجمالي الموجودات | السنة |
|---------|------------------------------|----------------------|------------------|-------|
| 0,00298 | 0,00388 | 67,187,287 | 17,300,351,616 | 2004 |
| | 0,0108 | 446,728,071 | 41,314,168,377 | 2005 |
| | - 0,00575 | (255,288,733) | 44,393,616,887 | 2006 |
| 0,00126 | 0,00368 | 16,872,138 | 45,778,627,759 | 2007 |
| | - 0,00387 | (203,523,446) | 52,568,725,172 | 2008 |
| | 0,00729 | 618,771,742 | 84,845,675,330 | 2009 |
| 0,03973 | 0,00123 | 99,200,851 | 80,272,842,318 | 2010 |
| | 0,04107 | 12,735,005 | 310,103,679 | 2011 |
| | 0,07150 | 26,719,551 | 373,682,873 | 2012 |

(*) المتوسط العام هو مجموع معدل جميع السنوات على عددها

(**) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية منذ العام (2004-2020).

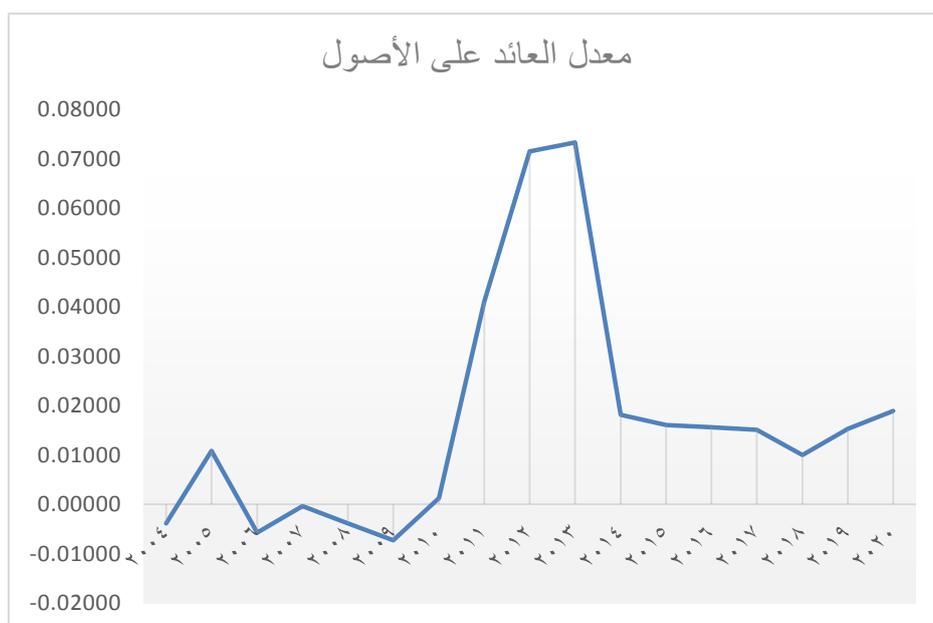
(1) سعيد على محمد العبيدي، ومهند خميس عبد الجميلي، التقييم المالي للمصارف الإسلامية في العراق، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المؤتمر العلمي الثاني، 2011، ص356.
- تشير الاقواس الى القيم السالبة

| | | | | |
|---------|---------------|------------|-------------|------|
| 0,03582 | 0,07330 | 33,385,189 | 455,486,699 | 2013 |
| | 0,01813 | 8,546,555 | 471,442,666 | 2014 |
| | 0,01605 | 7,678,153 | 478,478,052 | 2015 |
| 0,01355 | 0,01556 | 6,958,038 | 447,196,700 | 2016 |
| | 0,01509 | 7,088,260 | 469,739,636 | 2017 |
| | 0,00999 | 5,039,911 | 504,542,790 | 2018 |
| 0,01707 | 0,01526 | 11,932,699 | 782,159,287 | 2019 |
| | 0,01888 | 15,221,162 | 806,091,845 | 2020 |
| 1,835 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2020-2004)

يتضح من الجدول (21) أن قيمة المتوسط العام لمعدل العائد على الأصول بلغ (1,835%) ونلاحظ بأن هناك أربع أعوام تم تحقيق معدل أعلى من المتوسط العام للمصرفين من أصل 17 عام في عينة البحث وهذا يدل على أن المصرف قادر على تسجيل نسب أعلى من المتوسط وله القدرة على التوظيف الأمثل للأصول وخلق الأرباح، وما نراه من صعود وهبوط في النسب خلال فترة البحث يعود سببها إلى تداخل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تعصف ومازالت في العراق، كما نلاحظ بأنه في الاعوام (2006 - 2008) قد سجل قيمة سالبة وهذا نتيجة طبيعية لما لحق بالعراق من آثار الحرب التي لم تؤثر على المصرف فحسب إنما على الاقتصاد العراقي ككل، ونرى بأن هناك معدلات عالية في الفترة (2011 - 2013) لتعود وتبدأ بالانخفاض ويأتي هذا بسبب العمليات الإرهابية التي شهدتها العراق مما أثر على الاستثمار وان الزيادة الكبيرة في الأصول لدى المصرف لعبت دور أيضاً في زيادة قيم معدل العائد على هذه الأصول حيث بلغت قيمة الأصول (310,103,679) مليار في العام (2011) فيما بلغت قيمتها (806,091,845) مليار في العام (2020) بزيادة بلغت (160%).

الشكل (14) المتوسط العام لمعدل العائد على الأصول



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (21)

ب- معدل العائد على الودائع⁽¹⁾:

ان هذا المؤشر يقياس العائد المتوقع من توظيف واستثمار الأموال المودعة لدى المصرف، ويعد معيار مهم لدى المودعين والمساهمين ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{الربح القابل للتوزيع}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

الجدول (22)

نسبة معدل العائد إلى الودائع للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | معدل العائد على الودائع | الربح القابل للتوزيع | اجمالي والودائع | السنة |
|---------|-------------------------|----------------------|-----------------|-------|
| 0,06101 | 0,00889 | 67,187,287 | 7,558,754,711 | 2004 |
| | 0,32357 | 446,728,071 | 13,805,848,854 | 2005 |
| | - 0,14943 | (255,288,733) | 17,084,017,090 | 2006 |
| 0,04174 | 0,00866 | 16,872,138 | 19,481,044,709 | 2007 |
| | - 0,07653 | (203,523,446) | 26,592,286,323 | 2008 |
| | 0,19311 | 618,771,742 | 32,041,512,148 | 2009 |
| 0,08674 | 0,03892 | 99,200,851 | 25,488,086,452 | 2010 |
| | 0,06692 | 12,735,005 | 190,311,486 | 2011 |
| | 0,15439 | 26,719,551 | 173,067,361 | 2012 |
| 0,08596 | 0,17018 | 33,385,189 | 196,173,980 | 2013 |
| | 0,04670 | 8,546,555 | 183,006,837 | 2014 |
| | 0,04100 | 7,678,153 | 187,271,605 | 2015 |
| 0,04718 | 0,04927 | 6,958,038 | 141,221,593 | 2016 |
| | 0,06124 | 7,088,260 | 115,751,406 | 2017 |
| | 0,03104 | 5,039,911 | 162,344,515 | 2018 |
| 0,05222 | 0,04232 | 11,932,699 | 281,968,916 | 2019 |
| | 0,06212 | 15,221,162 | 245,026,334 | 2020 |
| 6,308 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2004-2020).

(1) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية منذ العام (2004-2020).

ويلاحظ من الجدول (22) ان متوسط العائد في عينة الدراسة قد بلغ (6,308%) مما يدل على ان اداء المصرف قد تجاوز المتوسط في خمس سنوات هي (2005 – 2009 – 2011 – 2012 – 2013) ونلاحظ تنامي الودائع لدى المصرف حيث بلغت (7,558,754,711) مليار دينار في العام (2004) فيما وصلت لـ(245,026,332) مليار دينار عراقي في العام (2020)، وهذا يشير إلى مدى كفاءة المصرف في جمع الودائع وتوظيفها في الاستثمارات المربحة.

الشكل (18) نسبة معدل العائد إلى الودائع للمدة (2004-2020)



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (22)
ت- معدل العائد على الأموال المتاحة:

يشير هذا المؤشر إلى قياس إمكانية المصرف على تحقيق الأرباح من تشغيل الموارد المتوفرة لديه في تمويل الأصول، وتتمثل الموارد المتاحة بالنقود في الصناديق والمصارف العائد لحقوق الملكية والودائع كما يقيس كفاءة إدارة المصرف في تحقيق الربح من الأموال المتوفرة لديه، وارتفاع المعدل يشير إلى مقدرة المصرف في تحقيق الربح من توظيف الأموال في الأصول المربحة⁽¹⁾ ويحسب المعدل بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة}^{(*)} = \frac{\text{الربح القابل للتوزيع} / \text{النقود في الصناديق والمصارف} \times 100}{100}$$

(1) عبد العزيز شويش ، إدارة استثمارات المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999، ص195.

(*) استخدام في تحليل مؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية منذ العام (2004 – 2020).

الجدول (23)
نسبة معدل العائد على الأموال المتاحة للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | معدل العائد على الأموال المتاحة | النقود في الصندوق والمصارف | الربح القابل للتوزيع | السنة |
|---------|---------------------------------|----------------------------|----------------------|-------|
| 0,02899 | 0,02184 | 3,076,977,250 | 67,187,287 | 2004 |
| | 0,14981 | 29,818,528,151 | 446,728,071 | 2005 |
| | - 0,08466 | 30,152,715,496 | 255,288,733 | 2006 |
| 0,04174 | 0,00866 | 19,481,044,709 | 16,872,138 | 2007 |
| | - 0,07653 | 26,592,286,323 | 203,523,446 | 2008 |
| | 0,19311 | 32,041,512,148 | 618,771,742 | 2009 |
| 0,08674 | 0,03892 | 25,488,086,452 | 99,200,851 | 2010 |
| | 0,06692 | 190,311,486 | 12,735,005 | 2011 |
| | 0,15439 | 173,067,361 | 26,719,551 | 2012 |
| 0,08596 | 0,17018 | 196,173,980 | 33,385,189 | 2013 |
| | 0,04670 | 183,006,837 | 8,546,555 | 2014 |
| | 0,04100 | 187,271,605 | 7,678,153 | 2015 |
| 0,04718 | 0,04927 | 141,221,593 | 6,958,038 | 2016 |
| | 0,06124 | 115,751,406 | 7,088,260 | 2017 |
| | 0,03104 | 162,344,515 | 5,039,911 | 2018 |
| 0,05222 | 0,04232 | 281,968,916 | 11,932,699 | 2019 |
| | 0,06212 | 245,026,332 | 15,221,162 | 2020 |
| 5,743 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2004-2020)

من خلال النظر إلى البيانات الواردة في الجدول (23) نلاحظ بان المتوسط العام لمعدل العائد على الأموال المتاحة لمصرف العراق الاسلامي قد بلغ (5,743%) وهذا يشير إلى مدى كفاءة إدارة المصرف والعاملين لاستخدام الموارد المتاحة في تحقيق الربح المستهدف.

الشكل (16) المتوسط العام لمعدل العائد على الأموال المتاحة



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (23)

ثانياً: مؤشرات السيولة:

يعد مؤشر السيولة MFI أحد الأدوات الأكثر استخداماً لتقويم كفاءة المصارف الذي يمكن التعبير عنها بمؤشر تدفق الاموال كونه يبيح في تغيرات الأسعار وحجم التجزئة لتحديد ما إذا كان التدفق موجباً أم سالباً إذ يتراوح مؤشر السيولة بين المستويين (0 و 100) فهو الاستخدام الأساس لمؤشر مراقب السيولة الذي من خلاله يمكن التعرف على متى يكون السوق في منطقة ذروة الشراء أو ذروة البيع ومن المعايير المستخدمة للتعبير عن مؤشر السيولة هي:-

أ- نسبة التداول^(*):

يعكس هذا المعيار مدى إمكانية الوحدة الإنتاجية على الوفاء بالمطلوبات المتداولة من أصولها المتداولة في المدى القصير دون مواجهة مشاكل السيولة وتعتبر نسبة التداول عن عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة، وتعتبر النسبة النموذجية للتداول هي (1:2) وهي النسبة المرغوبة للحكم على مدى قدرة المصرف للوفاء بالتزاماته، إذ يتم حساب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

الجدول (24)

نسبة التداول للمدة (2004-2020) (%)

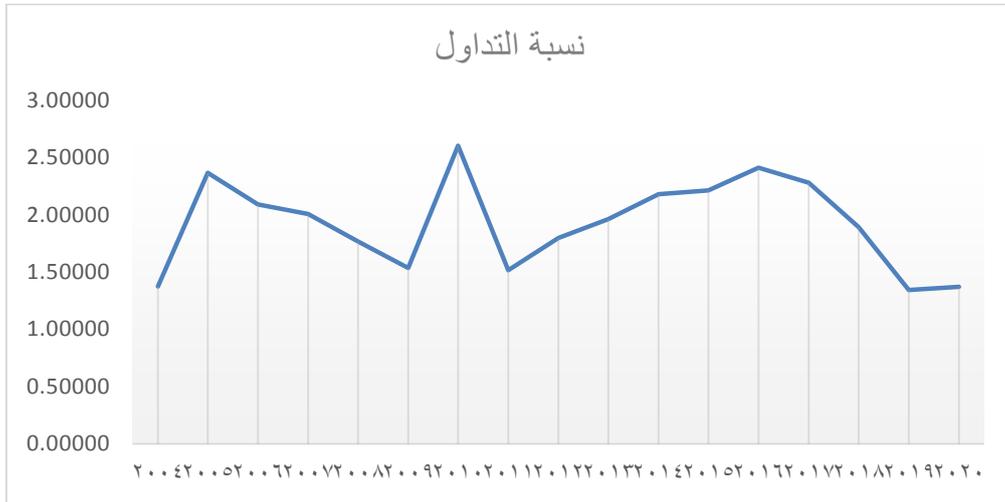
| المتوسط | معدل الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب | أجمالي المطلوبات المتداولة | اجمالي الموجودات المتداولة | السنة |
|---------|---|----------------------------|----------------------------|-------|
| 1,94389 | 1,37332 | 12,540,721,781 | 17,222,421,853 | 2004 |
| | 2,36789 | 15,152,202,380 | 35,878,782,202 | 2005 |
| | 2,09046 | 18,540,182,713 | 38,757,579,907 | 2006 |
| 1,69497 | 2,00850 | 20,021,167,900 | 40,212,491,536 | 2007 |
| | 1,54020 | 28,082,858,494 | 43,253,319,744 | 2008 |
| | 1,53623 | 51,657,974,716 | 79,358,692,896 | 2009 |
| 1,97309 | 2,60332 | 28,514,541,751 | 74,232,502,383 | 2010 |
| | 1,51716 | 195,417,002 | 296,478,926 | 2011 |
| | 1,79878 | 198,189,262 | 356,499,267 | 2012 |
| 2,11884 | 1,96228 | 223,760,031 | 439,080,061 | 2013 |
| | 2,18108 | 207,585,842 | 452,760,901 | 2014 |
| | 2,21315 | 206,572,440 | 457,176,240 | 2015 |
| 2,19435 | 2,41025 | 176,575,025 | 425,589,696 | 2016 |
| | 2,27983 | 192,708,118 | 439,342,486 | 2017 |
| | 1,89296 | 238,965,275 | 452,352,380 | 2018 |
| 1,35725 | 1,34270 | 503,089,583 | 675,496,502 | 2019 |
| | 1,37181 | 481,757,209 | 660,880,946 | 2020 |
| 191,117 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2004-2020)

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية منذ العام (2004-2020).

من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول (24) نلاحظ بأن المتوسط العام لنسبة التداول بلغ (191,117%) وقد تم تجاوز هذه النسبة في 9 سنوات من أصل حجم عينة الدراسة البالغة 17 عام وهذا مؤشر ايجابي يدل على قوة وقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت الذي يرغب فيه المودعون بسحب إيداعاتهم

الشكل (17) المتوسط العام لنسبة التداول



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (24)

ب- نسبة الودائع إلى مجموع التمويل المصرفي(*):

وتقيس مدى تغطية التمويل المصرفي من الودائع القصيرة والطويلة الأجل ويعتبر مؤشراً مهماً للمودعين الراغبين بفتح حسابات لدى المصرف لكونه يقيس مدى التزام المصرف في تغطية السحوبات في حال أراد الزبائن سحب أموالهم من المصرف ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{الودائع الأساسية إلى التمويل الكلي} = \text{إجمالي الودائع} / \text{مجموع التمويل المصرفي} \times 100$$

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية منذ العام (2004-2020).

الجدول (25)
الودائع الأساسية إلى التمويل المصرفي للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | الودائع الأساسية إلى التمويل المصرفي | أجمالي الودائع | مجموع مصادر التمويل المصرفي | السنة |
|---------|--------------------------------------|----------------|-----------------------------|-------|
| 0,38530 | 0,43691 | 7,558,754,711 | 17,300,351,616 | 2004 |
| | 0,33417 | 13,805,848,854 | 41,314,168,377 | 2005 |
| | 0,38483 | 17,084,017,090 | 44,393,616,887 | 2006 |
| 0,43635 | 0,42555 | 19,481,044,709 | 45,778,627,759 | 2007 |
| | 0,50586 | 26,592,286,323 | 52,568,725,172 | 2008 |
| | 0,37764 | 32,041,512,148 | 84,845,675,330 | 2009 |
| 0,46479 | 0,31752 | 25,488,086,452 | 80,272,842,318 | 2010 |
| | 0,61370 | 190,311,486 | 310,103,679 | 2011 |
| | 0,46314 | 173,067,361 | 373,682,873 | 2012 |
| 0,40342 | 0,43069 | 196,173,980 | 455,486,699 | 2013 |
| | 0,38818 | 183,006,837 | 471,442,666 | 2014 |
| | 0,39139 | 187,271,605 | 478,478,052 | 2015 |
| 0,66785 | 0,75948 | 141,221,593 | 185,945,674 | 2016 |
| | 0,57306 | 115,751,406 | 201,987,549 | 2017 |
| | 0,67100 | 162,344,515 | 241,945,492 | 2018 |
| 0,51363 | 0,55286 | 281,968,916 | 510,019,376 | 2019 |
| | 0,47440 | 245,026,334 | 516,497,785 | 2020 |
| 47,649 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2004-2020).

نلاحظ من قراءة للمعطيات الواردة في الجدول (25) ان المتوسط العام للودائع الأساسية الى التمويل المصرفي قد بلغ نحو (47,649%) وهذا يشير إلى أن نسبة السيولة لدى المصرف مرتفعة مما يشجع الزبائن على إيداع أموالهم لدى المصرف ونلاحظ بأنه قد تجاوز هذه النسبة في ستة سنوات خلال المدة المدروسة مما يدل على قوة المصرف في تسديد التزاماته تجاه زبائنه ومودعيه.

الشكل (18) نسبة الودائع الى مجموع التمويل المصرفي



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (25)

ت- نسبة الاستثمار المؤقت (السيولة السريعة) (*)

يقيس هذا المعيار قدرة المصرف على الوفاء بالمدى القصير بالتزاماته المتداولة من النقد لديه ويستثنى من ذلك ما يمكن تحويله من موجودات إلى نقد ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية:
نسبة الاستثمار المؤقت = مجموع الموجودات المتداولة / مجموع المطلوبات × 100

الجدول (26)

نسبة الاستثمار المؤقت للمدة (2004-2020) (%)

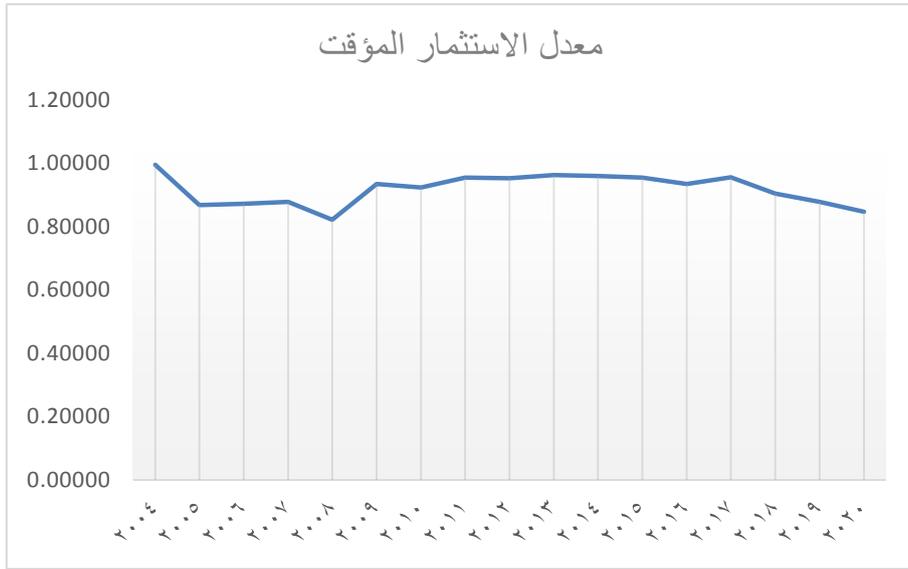
| المتوسط | معدل الاستثمار المؤقت | مجموع المطلوبات | مجموع الموجودات المتداولة | السنة |
|---------|-----------------------|-----------------|---------------------------|-------|
| 0,91233 | 0,99550 | 17,300,351,616 | 17,222,421,853 | 2004 |
| | 0,86844 | 41,314,168,377 | 35,878,782,202 | 2005 |
| | 0,87304 | 44,393,616,887 | 38,757,579,907 | 2006 |
| 0,87885 | 0,87841 | 45,778,627,759 | 40,212,491,536 | 2007 |
| | 0,82280 | 52,568,725,172 | 43,253,319,744 | 2008 |
| | 0,93533 | 84,845,675,330 | 79,358,692,896 | 2009 |
| 0,94494 | 0,92475 | 80,272,842,318 | 74,232,502,383 | 2010 |
| | 0,95606 | 310,103,679 | 296,478,926 | 2011 |
| | 0,95402 | 373,682,873 | 356,499,267 | 2012 |
| 0,95994 | 0,96398 | 455,486,699 | 439,080,061 | 2013 |
| | 0,96037 | 471,442,666 | 452,760,901 | 2014 |
| | 0,95548 | 478,478,052 | 457,176,240 | 2015 |
| 0,93242 | 0,93542 | 447,196,700 | 418,318,923 | 2016 |
| | 0,95668 | 459,235,016 | 439,342,486 | 2017 |
| | 0,90515 | 499,754,874 | 452,352,380 | 2018 |
| 0,86309 | 0,87886 | 768,605,528 | 675,496,502 | 2019 |
| | 0,84732 | 779,968,479 | 660,880,946 | 2020 |
| 91,833 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2004-2020)

نلاحظ من جدول (26) بأن المتوسط العام بلغ (91,833%) وهذا يعبر على أن نسبة السيولة السريعة في المصرف مرتفعة وقد زادت النسبة في 10 سنوات عن المتوسط من أصل عينة الدراسة وهذا ما يعكس بدوره على كفاءة أداء المصرف العراقي الاسلامي خلال المدة (2004 – 2020).

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية منذ العام (2004-2020).

الشكل (19) الاستثمار المؤقت



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (26)

ثالثاً: مؤشر التوظيف(*)

يهدف هذا المؤشر للدلائل على مدى قدرة المصرف على توظيف واستثمار الأموال المودعة لديه وهذا ما ينظر المالكون إليه لأن توظيف المبالغ ينعكس إيجابياً على مؤشرات الربحية فكلما كان معدل توظيف الموارد مرتفع أدى هذا إلى زيادة نسبة الربحية والعكس في حال لم يقيم المصرف بتوظيف الأموال بالشكل المناسب وأبقى عليها في مخازنه فإن ذلك يكبد المصرف خسائر قد تكون فادحة لأن المصرف يدفع فوائد لقاء الأموال المودعة لديه وهناك عدة معايير للتعبير عن هذا المؤشر منها:-

أ- معدل توظيف الموارد:

يقصد بالموارد (الودائع + حقوق الملكية) التي تعبر عن المصدر الرئيس للأموال في العديد من المصارف ويحسب هذا المعدل بقسمة مجموع الاستثمارات على مجموع الموارد.

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{الودائع + حقوق الملكية}} \times 100$$

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية منذ العام (2004-2020).

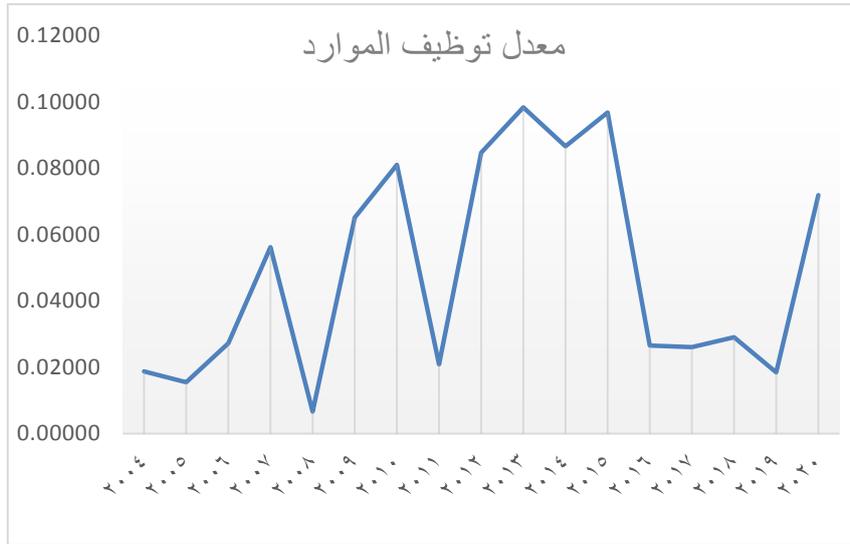
الجدول (27)
معدل توظيف الموارد للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | معدل توظيف الموارد | الاستثمارات | الودائع + حقوق الملكية | السنة |
|---------|--------------------|---------------|------------------------|-------|
| 0,02041 | 0,01881 | 231,698,602 | 12,318,384,546 | 2004 |
| | 0,01551 | 619,972,066 | 39,967,814,851 | 2005 |
| | 0,02692 | 1,169,733,870 | 43,448,228,630 | 2006 |
| 0,04268 | 0,05628 | 2,546,228,036 | 45,238,504,568 | 2007 |
| | 0,00658 | 338,942,174 | 51,448,126,541 | 2008 |
| | 0,06518 | 5,456,244,099 | 83,709,486,864 | 2009 |
| 0,06206 | 0,08056 | 6,223,221,698 | 77,246,387,019 | 2010 |
| | 0,02090 | 6,373,221 | 304,998,163 | 2011 |
| | 0,08474 | 29,537,482 | 348,560,972 | 2012 |
| 0,09404 | 0,09847 | 42,133,278 | 427,900,648 | 2013 |
| | 0,08669 | 38,740,727 | 446,863,661 | 2014 |
| | 0,09695 | 44,515,300 | 459,177,217 | 2015 |
| 0,02680 | 0,02525 | 10,164,653 | 402,471,593 | 2016 |
| | 0,02604 | 9,988,829 | 383,503,493 | 2017 |
| | 0,02912 | 12,358,262 | 424,328,101 | 2018 |
| 0,04520 | 0,01847 | 10,234,597 | 554,108,827 | 2019 |
| | 0,07192 | 38,450,000 | 534,614,463 | 2020 |
| 4,872 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2004-2020)

نلاحظ من بيانات الجدول (27) ان المتوسط العام لمعدل توظيف الموارد قد بلغ بنحو (4,872%) وكما تدل البيانات الواردة في الجدول السابق ان هناك تذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة وهذا يرجع بدوره الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه المدة وتدل هذه النسبة على مدى استغلال المصرف لموارده وتشغيلها بأفضل صورة، والانخفاض والصعود الذي نشهده في الشكل التالي يأتي بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد وكما قد ذكرنا عنها مسبقاً.

الشكل (20) معدل توظيف الموارد



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (27)

ب- معدل توظيف الودائع(*):

ويشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة وقدرة المصرف في تشغيل الودائع لديه وتأتي أهميته في أن الودائع وخصوصاً منها الاستثمارية يتم التسديد عنها للمودعين لذلك فمن الضروري تشغيلها بهدف تحقيق الأرباح وغير ذلك يؤدي إلى حدوث خسارة محققة للمصرف وهذا يعني بأنه كلما زادت هذه النسبة دلت على مقدرة المصرف على تشغيل موارده إلا أن هذا المؤشر يعيبه أنه لا يأخذ بعين الاعتبار جميع الأموال المتاحة وإنما فقط يأخذ الودائع ويحسب من خلال المعادلة الحسابية الآتية:

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية منذ العام (2004-2020)،

الجدول (28)
معدل توظيف الودائع للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | معدل استثمار الودائع | اجمال الاستثمارات | اجمالي والودائع | السنة |
|---------|----------------------|-------------------|-----------------|-------|
| 0,04800 | 0,03065 | 231,698,602 | 7,558,754,711 | 2004 |
| | 0,04490 | 619,972,066 | 13,805,448,854 | 2005 |
| | 0,06846 | 1,169,733,870 | 17,084,017,090 | 2006 |
| 0,10458 | 0,13070 | 2,546,228,036 | 19,481,044,709 | 2007 |
| | 0,01275 | 338,942,174 | 26,592,286,323 | 2008 |
| | 0,17029 | 5,456,244,099 | 32,041,512,148 | 2009 |
| 0,14944 | 0,24416 | 6,223,221,698 | 25,488,086,452 | 2010 |
| | 0,03349 | 6,373,221 | 190,311,486 | 2011 |
| | 0,17067 | 29,537,482 | 173,067,361 | 2012 |
| 0,22139 | 0,21478 | 42,133,278 | 196,173,980 | 2013 |
| | 0,21169 | 38,740,727 | 183,006,837 | 2014 |
| | 0,23770 | 44,515,300 | 187,271,605 | 2015 |
| 0,07812 | 0,07197 | 10,164,653 | 141,221,593 | 2016 |
| | 0,08629 | 9,988,829 | 115,751,406 | 2017 |
| | 0,07612 | 12,358,262 | 162,344,515 | 2018 |
| 0,09661 | 0,03630 | 10,234,597 | 281,968,916 | 2019 |
| | 0,15692 | 38,450,000 | 245,026,332 | 2020 |
| 11,752 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية للمدة (2004-2020)

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (28) ان المتوسط العام لتوظيف الودائع قد بلغ (11,752 %) ونرى بأنه قد تم تجاوز هذا المعدل خلال ثمان سنوات من عينة الدراسة وهذا يشير إلى مدى قدرة المصرف على توظيف الودائع لديه، الى جانب ذلك يلاحظ ان هناك ارتفاعاً وانخفاضاً في نسب التوظيف لدى المصرف المرتبطة بتحسين وتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد خلال مدة الدراسة.

الشكل (21) معدل توظيف الودائع



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (28)

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات وتقويم الأداء لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004 – 2020)

تم الاعتماد في تحليل الأداء لمصرف قطر الإسلامي على القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية اعتباراً من العام (2004-2020) باستخدام معايير (الربحية - السيولة - التوظيف) لإجراء الموازنة اللازمة للمتوسط وذلك لمعرفة الاتجاه العام لخط سير الأداء وتقويمه في حال كانت باتجاه الخط المتصاعد نحو الأعلى مما يدل على الأداء الجيد والمتطور والمتنامي للمصرف والعكس صحيح في حال كان المؤشر منحدراً نحو الأسفل مما يدل على تراجع أداء المصرف.

أولاً: مؤشر الربحية:

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، وترجع أهمية الأرباح إلى كونها مصدر ثقة للمودعين والوسطاء لدى المصرف، بالإضافة إلى ذلك، تسمح الأرباح للمصرف بزيادة الاحتياطيات ومن ثم مواجهة الخسائر المحتملة، كما أنها من وسائل زيادة رأس المال في المصارف علاوة على ذلك، يزيد ثروة الملاك.

أ- معدل العائد إلى حق الملكية:

معدل العائد إلى حق الملكية(*) = الربح القابل للتوزيع / مجموع الموجودات × 100

الجدول (29)

نسبة معدل العائد إلى الأصول للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | معدل العائد إلى حق الملكية | الربح القابل للتوزيع | إجمالي الموجودات | السنة |
|---------|----------------------------|----------------------|------------------|-------|
| 0,05287 | 0,03743 | 288,419 | 7,705,468 | 2004 |
| | 0,05461 | 512,571 | 9,386,328 | 2005 |
| | 0,06657 | 969,338 | 14,560,498 | 2006 |
| 0,04668 | 0,05726 | 1,201,342 | 20,981,871 | 2007 |
| | 0,04806 | 1,588,905 | 33,062,080 | 2008 |
| | 0,03474 | 1,349,558 | 38,849,378 | 2009 |
| 0,02386 | 0,02538 | 1,307,754 | 51,525,519 | 2010 |
| | 0,02694 | 1,495,162 | 55,509,390 | 2011 |
| | 0,01925 | 1,354,249 | 70,347,303 | 2012 |
| 0,01726 | 0,01946 | 1,442,232 | 74,102,658 | 2013 |
| | 0,01690 | 1,563,895 | 92,529,179 | 2014 |
| | 0,01540 | 1,875,990 | 121,788,276 | 2015 |
| 0,01665 | 0,01600 | 2,155,953 | 134,731,493 | 2016 |
| | 0,01631 | 2,366,985 | 145,143,327 | 2017 |
| | 0,01765 | 2,621,826 | 148,526,147 | 2018 |
| 0,01855 | 0,01913 | 3,040,622 | 158,947,466 | 2019 |
| | 0,01797 | 3,041,136 | 169,209,574 | 2020 |
| 2,994 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للفترة (2004-2020)

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

يتضح من الجدول (29) أن قيمة المتوسط لمعدل العائد على الأصول (حقوق الملكية) بلغ (2,994%) وهذا يدل على كفاءة الأداء المالي للمصرف في تحقيق إيرادات مرتفعة من خلال توظيفه لأصوله ونلاحظ بأن خلال الفترة (2004-2009) تم تسجيل معدلات أعلى من المتوسط وهذا يدل على أن المصرف قادر على تسجيل نسب أعلى من المتوسط وله القدرة على التوظيف للأصول الأمثل وخلق الأرباح، وخلال المشاهدة للشكل التالي نرى بأن المؤشر بدأ يتجه نحو الأسفل مما يعني انخفاض نسب الإيرادات منذ العام (2011) وذلك قد يعود إلى الظروف السياسية التي عصفت بالمنطقة تحت مسمى الربيع العربي مما أثر سلباً على اقتصاد المنطقة ككل وذلك لكون الاستثمار يتطلب بيئة آمنة وظروف سياسية مستقرة، كما أن الزيادة الكبيرة في الأصول لعبت دوراً أيضاً حيث بلغت قيمة الأصول (7,705) مليار ريال قطري في العام 2004 فيما بلغت قيمتها (169) مليار ريال قطري في العام (2020) بزيادة بلغت (12,096%) وهذا يعني بأنه مع كل زيادة في رأس المال سيؤدي إلى انخفاض نسبة معدل العائد في حال لم يتم استثماره بالشكل الأمثل.

الشكل (22) المتوسط العام لمعدل العائد إلى الأصول



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (29)

ب- معدل العائد على الودائع:
ويقيس هذا المعيار العائد المتحقق من توظيف واستثمار الأموال المودعة لدى المصرف ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الودائع}^{(*)} = \frac{\text{الربح القابل للتوزيع}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

الجدول (30)

نسبة معدل العائد إلى الودائع للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | معدل العائد على الودائع | الربح القابل للتوزيع | اجمالي والودائع | السنة |
|---------|-------------------------|----------------------|-----------------|-------|
| 0,07816 | 0,04958 | 288,419 | 5,817,000 | 2004 |
| | 0,07465 | 512,571 | 6,866,230 | 2005 |
| | 0,11025 | 969,338 | 8,792,121 | 2006 |
| 0,08671 | 0,09818 | 1,201,342 | 12,235,909 | 2007 |
| | 0,09565 | 1,588,905 | 16,611,699 | 2008 |
| | 0,06629 | 1,349,558 | 20,359,055 | 2009 |
| 0,04308 | 0,04320 | 1,307,754 | 30,269,922 | 2010 |
| | 0,05403 | 1,495,162 | 27,672,051 | 2011 |
| | 0,03201 | 1,354,249 | 42,311,986 | 2012 |
| 0,02478 | 0,02921 | 1,442,232 | 49,371,062 | 2013 |
| | 0,02405 | 1,563,895 | 65,039,491 | 2014 |
| | 0,02108 | 1,875,990 | 89,005,610 | 2015 |
| 0,02453 | 0,02324 | 2,155,953 | 92,781,949 | 2016 |
| | 0,02371 | 2,366,985 | 99,844,895 | 2017 |
| | 0,02666 | 2,621,826 | 98,340,839 | 2018 |
| 0,02716 | 0,02788 | 3,040,622 | 109,062,704 | 2019 |
| | 0,02644 | 3,041,136 | 115,005,541 | 2020 |
| 4,859 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020)

بلغ متوسط العائد في عينة الدراسة (4,859%) و من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول نرى بأن الفترة الممتدة من (2004 - 2011) باستثناء عام (2010) كان أقل من المتوسط العام وهذا يعني بأن المصرف كان في أوج نشاطه ليبدأ بالانخفاض فيما بعد ويأتي هذا الانخفاض لزيادة حجم الموائع التي بلغت (115) مليار ريال قطري في العام (2020) في حين كانت (5,817) مليار ريال قطري في العام (2004) ، وهذا يشير إلى مدى كفاءة المصرف في جمع الودائع كما أن الظروف السياسية المستقرة في قطر دفعت المودعين لإيداع أموالهم لدى المصرف لتوظيفها في استثمارات مربحة.

الشكل (23) المتوسط العام لمعدل العائد إلى الودائع



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (30)

ت- معدل العائد على الأموال المتاحة:

يشير هذا المعيار إلى قياس إمكانية المصرف على تحقيق الأرباح من تشغيل الموارد المتوفرة لديه في تمويل الأصول، ويحسب هذا وفق المعادلة الآتية:

معدل العائد على الأموال المتاحة(*) = الربح القابل للتوزيع / النقود في الصناديق والمصارف × 100

الجدول (31)

نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | معدل العائد على الأموال المتاحة | الربح القابل للتوزيع | رصيد النقود | السنة |
|---------|---------------------------------|----------------------|-------------|-------|
| 0,24745 | 0,14334 | 288,419 | 2,012,186 | 2004 |
| | 0,34942 | 512,571 | 1,466,928 | 2005 |
| | 0,24960 | 969,338 | 3,883,622 | 2006 |
| 0,24527 | 0,29640 | 1,201,342 | 4,053,090 | 2007 |
| | 0,28653 | 1,588,905 | 5,545,372 | 2008 |
| | 0,15287 | 1,349,558 | 8,828,043 | 2009 |
| 0,14973 | 0,10088 | 1,307,754 | 12,962,863 | 2010 |
| | 0,21610 | 1,495,162 | 6,918,942 | 2011 |
| | 0,13221 | 1,354,249 | 10,242,860 | 2012 |
| 0,19796 | 0,22107 | 1,442,232 | 6,523,804 | 2013 |
| | 0,17012 | 1,563,895 | 9,192,951 | 2014 |
| | 0,20269 | 1,875,990 | 9,255,437 | 2015 |
| 0,30376 | 0,20231 | 2,155,953 | 10,656,507 | 2016 |
| | 0,42046 | 2,366,985 | 5,629,501 | 2017 |
| | 0,28851 | 2,621,826 | 9,087,614 | 2018 |

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

| | | | | |
|---------|---------------|-----------|------------|------|
| 0,39568 | 0,48961 | 3,040,622 | 6,210,268 | 2019 |
| | 0,30176 | 3,041,136 | 10,078,149 | 2020 |
| 24,846 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020)

من خلال النظر إلى البيانات المستقاة من الجدول أعلاه ان المتوسط العام قد بلغ (24,846%) ونلاحظ بان هناك ثمانية أعوام تبدأ من عام (2005 – 2006 – 2007 – 2008 – 2017 – 2018 – 2019 – 2020) قد تجاوزت المتوسط العام لمعدل العائد على الاموال المتاحة مما يدل على كفاءة وقدرة ادارة المصرف والعاملين في توظيف الاموال السائلة لغاية تحقيق الارباح وهذا ما يعكسه الشكل البياني (24).

الشكل (24) المتوسط العام لمعدل العائد على الأموال المتاحة



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (31)

ثانياً: مؤشرات السيولة:

أ- نسبة التداول:

يدل هذا المؤشر على مدى قدرة مصرف قطر الإسلامي بالوفاء بالمطلوبات المتداولة من موجوداته المتداولة على المدى القصير وتعتبر نسبة التداول عن عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة. ويتم حساب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التداول}^{(*)} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

الجدول (32)

نسبة التداول للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | نسبة التداول | إجمالي المطلوبات المتداولة | إجمالي الموجودات المتداولة | السنة |
|---------|---------------|----------------------------|----------------------------|-------|
| 3,81537 | 4,35709 | 1,722,873 | 7,506,710 | 2004 |
| | 3,48848 | 2,607,371 | 9,095,762 | 2005 |
| | 3,60055 | 3,945,308 | 14,205,267 | 2006 |
| 2,29918 | 2,37103 | 8,563,678 | 20,304,742 | 2007 |
| | 2,22684 | 14,438,026 | 32,151,202 | 2008 |
| | 2,29967 | 16,150,053 | 37,139,797 | 2009 |
| 2,40491 | 2,38595 | 20,776,326 | 49,571,329 | 2010 |
| | 2,11687 | 25,465,737 | 53,907,756 | 2011 |
| | 2,71189 | 25,386,380 | 68,845,144 | 2012 |
| 3,29620 | 2,93477 | 24,847,797 | 72,922,619 | 2013 |
| | 3,08441 | 29,648,353 | 91,447,792 | 2014 |
| | 3,86941 | 31,198,079 | 120,718,287 | 2015 |
| 3,40735 | 3,58593 | 37,132,245 | 133,153,731 | 2016 |
| | 3,42463 | 41,725,185 | 142,893,163 | 2017 |
| | 3,21148 | 45,438,326 | 145,924,295 | 2018 |
| 3,55341 | 3,64994 | 43,012,694 | 156,993,588 | 2019 |
| | 3,45688 | 48,374,807 | 167,225,921 | 2020 |
| 310,446 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020)

من خلال قراءتنا للبيانات في الجدول (32) نلاحظ بأن المتوسط العام لنسبة التداول قد بلغ (310,446%) وهذا يشير إلى مدى قوة المصرف في سرعة التداول إلا أن ذلك قد ينعكس سلباً على مستوى الربحية لأنه دائماً الاستثمارات قصيرة الأجل تكون أرباحها أقل من الاستثمارات طويلة الأجل وإذا نظرنا إلى الشكل التالي نلاحظ بأن المؤشر بدأ يأخذ مساراً تصاعدياً منذ الأعوام (2011 - 2015) مما يعني بأن الاستثمارات اخذت طابع استثمارات قصيرة الأجل وهذا قد يفسر لنا سبب هبوط معدلات الربحية عن المتوسط منذ العام (2011).

الشكل (25) المتوسط العام لنسبة التداول



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (32)

ب- نسبة الودائع إلى مجموع التمويل المصرفي:

يدل هذا المؤشر على مدى قدرة مصرف قطر الإسلامي في تغطية مجموع التمويل المصرفي الذي يمتلكه للودائع القصيرة والطويلة الأجل ويعد من المعايير الهامة التي ينظر لها المودعين الراغبين عندما يرغبون في إيداع أموالهم لدى المصرف لكونه يشير إلى قدرة المصرف في تغطية السحوبات في حال أراد المودعون سحب أموالهم من المصرف ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

الودائع الأساسية إلى التمويل المصرفي (*) = إجمالي الودائع / مجموع التمويل المصرفي × 100

الجدول (33)

الودائع الأساسية إلى التمويل المصرفي للمدة (2004-2020) (%)

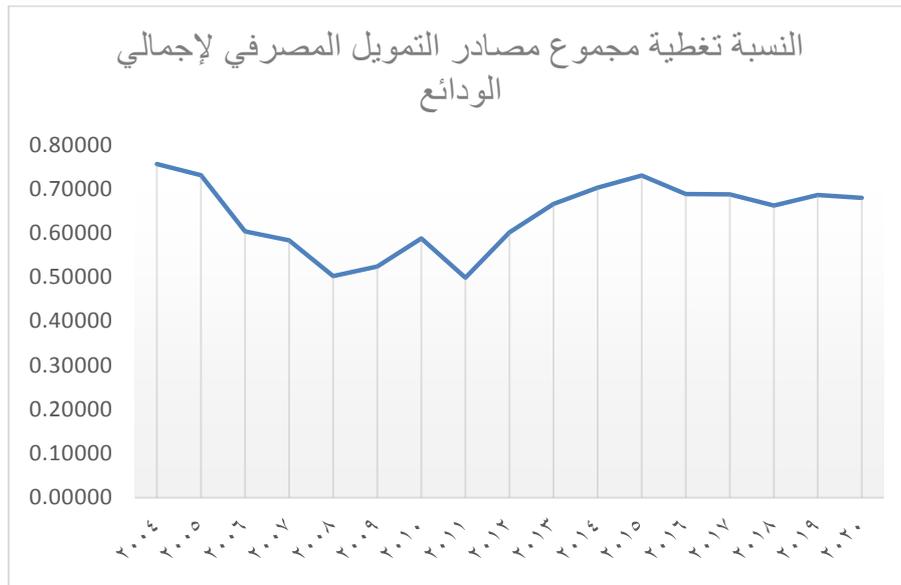
| المتوسط | الودائع الأساسية إلى التمويل المصرفي | إجمالي الودائع | مجموع مصادر التمويل المصرفي | السنة |
|---------|--------------------------------------|----------------|-----------------------------|-------|
| 0,69736 | 0,75673 | 5,817,000 | 7,687,030 | 2004 |
| | 0,73151 | 6,866,230 | 9,386,328 | 2005 |
| | 0,60383 | 8,792,121 | 14,560,498 | 2006 |
| 0,53655 | 0,58317 | 12,235,909 | 20,981,871 | 2007 |
| | 0,50244 | 16,611,699 | 33,062,080 | 2008 |
| | 0,52405 | 20,359,055 | 38,849,378 | 2009 |
| 0,56249 | 0,58747 | 30,269,922 | 51,525,519 | 2010 |
| | 0,49851 | 27,672,051 | 55,509,390 | 2011 |
| | 0,60147 | 42,311,986 | 70,347,303 | 2012 |
| 0,69999 | 0,66625 | 49,371,062 | 74,102,658 | 2013 |
| | 0,70291 | 65,039,491 | 92,529,179 | 2014 |
| | 0,73082 | 89,005,610 | 121,788,276 | 2015 |

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

| | | | | |
|---------|---------------|-------------|-------------|------|
| 0,67955 | 0,68864 | 92,781,949 | 134,731,493 | 2016 |
| | 0,68791 | 99,844,895 | 145,143,327 | 2017 |
| | 0,66211 | 98,340,839 | 148,526,147 | 2018 |
| 0,68291 | 0,68616 | 109,062,704 | 158,947,466 | 2019 |
| | 0,67966 | 115,005,541 | 169,209,574 | 2020 |
| 64,080 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) نلاحظ من قراءتنا للمعطيات الواردة في الجدول (33) بأن المتوسط العام للودائع الأساسية للتمويل المصرفي قد بلغ (64,080%) وهذا يشير إلى أن نسبة السيولة لدى المصرف مرتفعة مما يشجع الزبائن على إيداع أموالهم لدى المصرف وبالنظر إلى الشكل التالي نرى بأن المنحنى بدأ في التصاعد منذ العام 2013 وهذا أيضاً يشير إلى زيادة معدلات السيولة لدى المصرف مقابل الاستثمارات طويلة الأجل فما يفسر سبب زيادة الإيداعات لدى المصرف التي وصلت لـ (115) مليار ريال قطري في العام 2020 كما يفسر سبب سلوك مؤشر الربحية اتجاهها تنازلياً منذ ذلك العام.

الشكل (26) نسبة الودائع إلى مجموع التمويل المصرفي



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (33)

ت- نسبة الاستثمار المؤقت (السيولة السريعة)

ويقاس هذا المعيار قدرة المصرف على الوفاء بالمدى القصير بالتزاماته المتداولة من النقد لديه ويستثنى من ذلك ما يمكن تحويله من موجودات إلى نقد ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاستثمار المؤقت}^{(*)} = \frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع المطلوبات}} \times 100$$

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

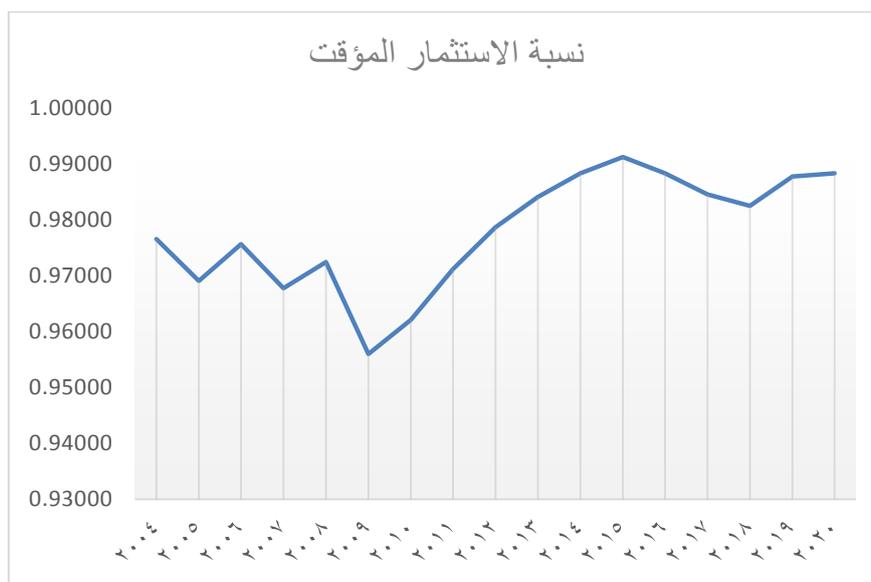
الجدول (34)

نسبة الاستثمار المؤقت للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | نسبة الاستثمار المؤقت (%) | مجموع المطلوبات | إجمالي الموجودات المتداولة | السنة |
|---------|---------------------------|-----------------|----------------------------|-------|
| 0,97373 | 0,97654 | 7,687,030 | 7,506,710 | 2004 |
| | 0,96904 | 9,386,328 | 9,095,762 | 2005 |
| | 0,97560 | 14,560,498 | 14,205,267 | 2006 |
| 0,96539 | 0,96773 | 20,981,871 | 20,304,742 | 2007 |
| | 0,97245 | 33,062,080 | 32,151,202 | 2008 |
| | 0,95599 | 38,849,378 | 37,139,797 | 2009 |
| 0,97062 | 0,96207 | 51,525,519 | 49,571,329 | 2010 |
| | 0,97115 | 55,509,390 | 53,907,756 | 2011 |
| | 0,97865 | 70,347,303 | 68,845,144 | 2012 |
| 0,98787 | 0,98408 | 74,102,658 | 72,922,619 | 2013 |
| | 0,98831 | 92,529,179 | 91,447,792 | 2014 |
| | 0,99121 | 121,788,276 | 120,718,287 | 2015 |
| 0,98509 | 0,98829 | 134,731,493 | 133,153,731 | 2016 |
| | 0,98450 | 145,143,327 | 142,893,163 | 2017 |
| | 0,98248 | 148,526,147 | 145,924,295 | 2018 |
| 0,98799 | 0,98771 | 158,947,466 | 156,993,588 | 2019 |
| | 0,98828 | 169,209,574 | 167,225,921 | 2020 |
| 97,788 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020) لاحظ من البيانات الواردة في جدول (34) بأن المتوسط العام لنسبة الاستثمار المؤقت قد بلغت (97,788%) مما يعبر على أن نسبة السيولة السريعة في المصرف مرتفعة جداً وهذا يعني بان المصرف لا يستثمر في الاستثمارات الطويلة الأجل.

الشكل (27) الاستثمار المؤقت



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (34)

ثالثاً: مؤشر التوظيف

أ- معدل توظيف الموارد:

يقصد بالموارد (الودائع + حقوق الملكية) التي تعبر عن المصدر الرئيس للأموال في العديد من المصارف ويحسب هذا المعدل بقسمة مجموع الاستثمارات على مجموع الموارد.

$$\text{معدل توظيف الموارد} (*) = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{الودائع + حقوق الملكية}} \times 100$$

الجدول (35)

معدل توظيف الموارد للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | معدل توظيف الموارد | الاستثمارات | الودائع + حقوق الملكية | السنة |
|---------|--------------------|-------------|------------------------|-------|
| 0,36847 | 0,29432 | 2,964,400 | 10,072,000 | 2004 |
| | 0,28976 | 2,595,192 | 8,956,318 | 2005 |
| | 0,52134 | 6,766,454 | 12,978,909 | 2006 |
| 0,42309 | 0,31850 | 5,352,091 | 16,803,795 | 2007 |
| | 0,50876 | 12,065,904 | 23,716,227 | 2008 |
| | 0,44201 | 13,002,246 | 29,416,365 | 2009 |
| 0,48688 | 0,46199 | 18,213,483 | 39,423,682 | 2010 |
| | 0,57668 | 22,517,496 | 39,046,518 | 2011 |
| | 0,42198 | 22,795,502 | 54,020,931 | 2012 |
| 0,33080 | 0,35724 | 21,992,509 | 61,561,536 | 2013 |
| | 0,34354 | 26,731,501 | 77,812,362 | 2014 |
| | 0,29162 | 29,909,515 | 102,564,734 | 2015 |
| 0,31363 | 0,29150 | 31,272,163 | 107,279,542 | 2016 |
| | 0,31549 | 36,392,080 | 115,351,552 | 2017 |
| | 0,33391 | 38,133,944 | 114,203,775 | 2018 |
| 0,30749 | 0,29972 | 37,927,163 | 126,539,885 | 2019 |
| | 0,31526 | 42,135,943 | 133,654,388 | 2020 |
| 37,550 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020)

نلاحظ من بيانات الجدول (35) بان المتوسط العام لمعدل توظيف الموارد قد بلغ نحو (37,550%) وتدل هذه النسبة على مدى استغلال المصرف لموارده وتشغيلها بأفضل صورة خلال الاعوام الاولى من البحث، لكن عندما ننظر إلى الشكل التالي يبين لنا جلياً كيف أن المؤشر سلك طريقاً نحو الأسفل منذ العام 2011 وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات أسعار النفط الخام العالمي وانعكاسها على جميع دول المنظمة ومن ضمنها دولة قطر فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

الشكل (28) معدل توظيف الموارد



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (35)

ب- معدل توظيف الودائع:

ويشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة وقدرة المصرف على تشغيل الودائع لديه إلا أن هذا المؤشر وبالرغم من أهميته أنه لا يأخذ بعين الاعتبار جميع الأموال المتاحة وإنما يأخذ الودائع فقط ويحسب من خلال المعادلة الحسابية الآتية:

$$\text{معدل توظيف الودائع}^{(*)} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

الجدول (36)

معدل توظيف الودائع للمدة (2004-2020) (%)

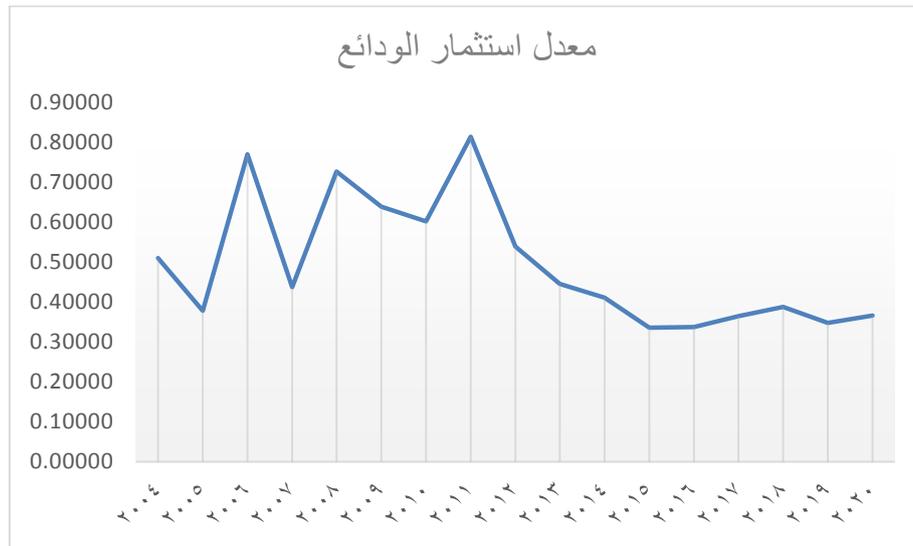
| المتوسط | معدل توظيف الودائع | الاستثمارات | اجمالي والودائع | السنة |
|---------|--------------------|-------------|-----------------|-------|
| 0,55239 | 0,50961 | 2,964,400 | 5,817,000 | 2004 |
| | 0,37796 | 2,595,192 | 6,866,230 | 2005 |
| | 0,76960 | 6,766,454 | 8,792,121 | 2006 |
| 0,60080 | 0,43741 | 5,352,091 | 12,235,909 | 2007 |
| | 0,72635 | 12,065,904 | 16,611,699 | 2008 |
| | 0,63865 | 13,002,246 | 20,359,055 | 2009 |
| 0,65139 | 0,60170 | 18,213,483 | 30,269,922 | 2010 |
| | 0,81373 | 22,517,496 | 27,672,051 | 2011 |
| | 0,53875 | 22,795,502 | 42,311,986 | 2012 |
| 0,39750 | 0,44545 | 21,992,509 | 49,371,062 | 2013 |
| | 0,41100 | 26,731,501 | 65,039,491 | 2014 |
| | 0,33604 | 29,909,515 | 89,005,610 | 2015 |
| 0,36310 | 0,33705 | 31,272,163 | 92,781,949 | 2016 |
| | 0,36449 | 36,392,080 | 99,844,895 | 2017 |
| | 0,38777 | 38,133,944 | 98,340,839 | 2018 |
| 0,35707 | 0,34776 | 37,927,163 | 109,062,704 | 2019 |
| | 0,36638 | 42,135,943 | 115,005,541 | 2020 |
| 49,468 | المتوسط العام | | | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للمدة (2004-2020)

(*) استخدم في تحليل المؤشرات القوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

من خلال البيانات الواردة في الجدول (36) يتضح بان المتوسط العام لمعدل توظيف الودائع قد بلغ (49,468%) من خلال النظر إلى الشكل التالي يتضح بأن المؤشر أخذ مسلكاً تنازلياً باتجاه الأسفل منذ العام (2013) ليعكس عدم قدرة المصرف في توظيف ما لديه من ودائع نتيجة الظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد القطري وتداعيات جائحة كورونا الامر الذي ادى الى اتجاه اصحاب الودائع لسحب ودائعهم لدى المصرف تحسبا للطوارئ.

الشكل (29) معدل توظيف الودائع



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (36)

المبحث الثالث

المقارنة بين مؤشرات الأداء للمصرفين عينة الدراسة

الهدف من هذا المبحث هو مقارنة الأداء المصرفي لمصرفي العينة (المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية - مصرف قطر الإسلامي)، بهدف معرفة إن كانت التغيرات إيجابية أم سلبية خلال فترة الدراسة (2004-2020) والبحث في الأسباب لكن مع ذلك وكما أن المؤشرات لا تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في آلية العمل المتبعة في كلا المصرفين كما لا تتحدث عن الظروف الاقتصادية والسياسية في كل من بلدي المصرفين والبيئة التي يعمل بها كل مصرف إلا أن هذه المؤشرات تدل على المناخ الاستثماري الإيجابي للبلد وذلك من حيث توظيف الأموال فكلما كان هناك اقتصادا وبيئة مستقرة كلما كان معدل توظيف الأموال للمصارف أعلى وذلك لانخفاض معدل المخاطرة في استثمار الأموال سواء من حيث الاستثمار في شركات ومنشآت أو من حيث نسب الإقراض، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض مستوى التوظيف يدل على بيئة غير مستقرة الامر الذي يؤدي إلى إحجام المصارف عن الإقراض بسبب ارتفاع نسب المخاطرة وبالتالي انخفاض مؤشر الربحية.

لذلك تم التركيز في دراستنا على مؤشرات (الربحية - السيولة - التوظيف) لتعكس الحدود المثلى لكفاءة الأداء.

أولاً: مؤشر الربحية:

أ- معدل العائد إلى حق الملكية:

معدل العائد إلى حق الملكية(*) = الربح القابل للتوزيع / مجموع الموجودات × 100

الجدول (37)

نسبة معدل العائد إلى الأصول للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | قطر | المتوسط | العراق | السنة |
|---------|---------|---------|-----------|-------|
| 0,05266 | 0,03743 | 0,00298 | 0,00388 | 2004 |
| | 0,05461 | | 0,01081 | 2005 |
| | 0,06657 | | - 0,00575 | 2006 |
| 0,04668 | 0,05726 | 0,00126 | 0,00368 | 2007 |
| | 0,04806 | | - 0,00387 | 2008 |
| | 0,03474 | | 0,00729 | 2009 |
| 0,02386 | 0,02538 | 0,03973 | 0,00123 | 2010 |
| | 0,02694 | | 0,04107 | 2011 |
| | 0,01925 | | 0,07150 | 2012 |
| 0,01726 | 0,01946 | 0,03582 | 0,07330 | 2013 |
| | 0,01690 | | 0,01813 | 2014 |
| | 0,01540 | | 0,01605 | 2015 |
| 0,01665 | 0,01600 | 0,01355 | 0,01556 | 2016 |
| | 0,01631 | | 0,01509 | 2017 |
| | 0,01765 | | 0,00999 | 2018 |

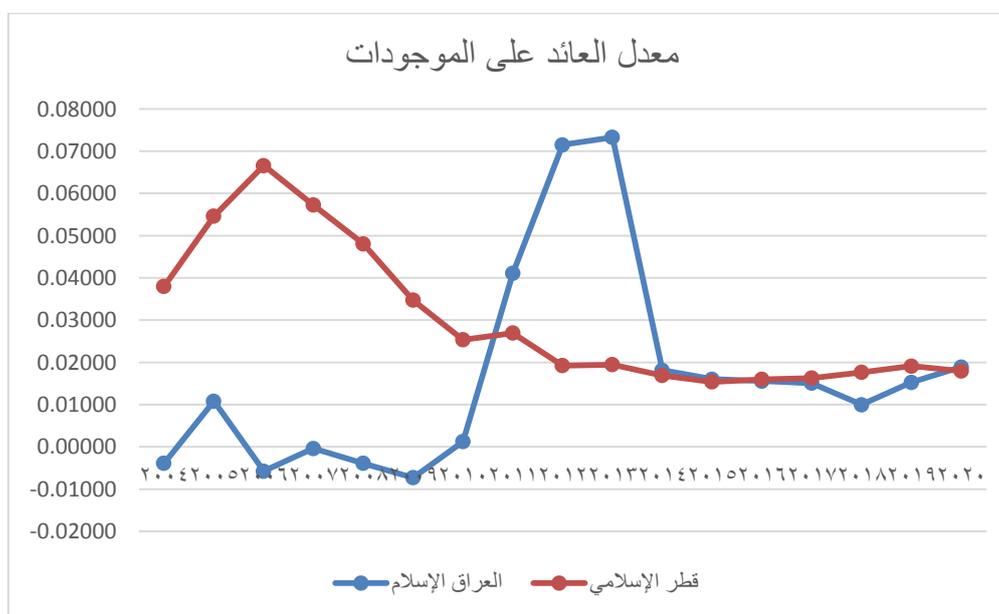
(*) تم تحليل المؤشرات بالاستناد للقوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية و مصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

| | | | | |
|---------|---------|---------|------------------------|------------------------|
| 0,01855 | 0,01913 | 0,01707 | 0,01526 | 2019 |
| | 0,01797 | | 0,01888 | 2020 |
| 0,02994 | | 0,01835 | | المتوسط العام لكل مصرف |
| 2,415 | | | المتوسط العام للمصرفين | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف قطر للمدة (2004-2020)

يتضح من الجدول (37) أن قيمة المتوسط العام لمعدل العائد على الأصول لدى المصرفين قد بلغ (2,415%) ومن خلال رؤيتنا للمعطيات في الجدول أعلاه نرى بأن المتوسط لدى المصرف القطري الإسلامي تجاوز المتوسط العام لدى المصرفين وهذا يدل على أدائه الجيد، لكن عندما ننظر إلى الشكل التالي نرى بأن المصرف العراقي بالرغم من أن المعدل كان سالبا في العامين (2006 – 2008) إلا أنه استطاع النهوض من جديد وتحقيق عوائد مرتفعة ونلاحظ بأنه قد تجاوز في الفترة (2011 - 2014) المصرف القطري الإسلامي ليبدأ بعدها بالهبوط ويعود ذلك بسبب نشاط خلايا داعش الإرهابية في العراق والظروف السياسية المتقلبة لكن مع ذلك ظل محافظاً على نفس المستوى مع المصرف القطري ليعود ويتجاوزه في العام (2020) مرة أخرى وهذا إن يدل على أن المصرف العراقي الإسلامي قد اتبع استراتيجية ناجحة للنهوض بالمصرف بالرغم من كل النكسات التي عصفت بالعراق خلال فترة الدراسة مقارنة مع مصرف قطر الإسلامي ذو الأوضاع المستقرة سياسياً واقتصادياً.

الشكل (30) المتوسط العام لمعدل العائد إلى الأصول



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (37)

ب- معدل العائد على الودائع:

معدل العائد على الودائع (*) = الربح القابل للتوزيع / إجمالي الودائع × 100

الجدول (38)

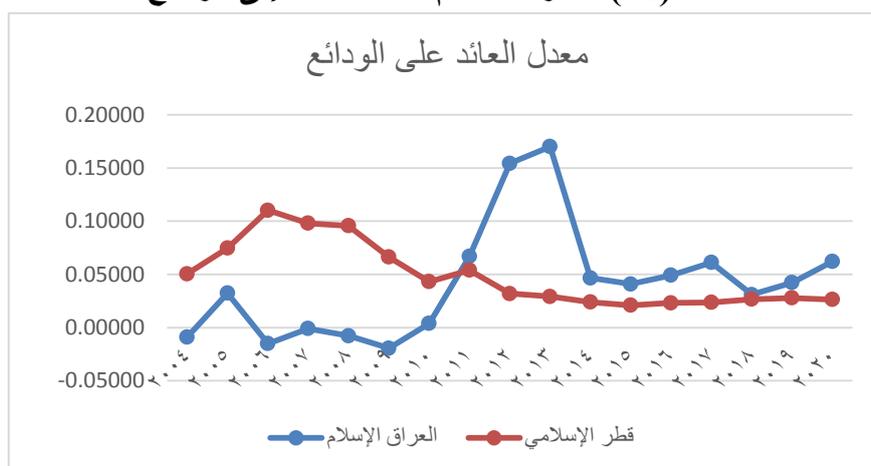
| نسبة معدل العائد إلى الودائع للمدة (2004-2020) | | المتوسط | | السنة |
|--|---------|---------|------------------------|-------|
| المتوسط | قطر | المتوسط | العراق | |
| 0,07816 | 0,04958 | 0,06101 | 0,08889 | 2004 |
| | 0,07465 | | 0,032357 | 2005 |
| | 0,11025 | | - 0,014943 | 2006 |
| 0,08671 | 0,09818 | 0,04174 | 0,00866 | 2007 |
| | 0,09565 | | - 0,07653 | 2008 |
| | 0,06629 | | 0,19311 | 2009 |
| 0,04308 | 0,04320 | 0,08674 | 0,03892 | 2010 |
| | 0,05403 | | 0,06692 | 2011 |
| | 0,03201 | | 0,15439 | 2012 |
| 0,02478 | 0,02921 | 0,08596 | 0,17018 | 2013 |
| | 0,02405 | | 0,04670 | 2014 |
| | 0,02108 | | 0,04100 | 2015 |
| 0,02453 | 0,02324 | 0,04718 | 0,04927 | 2016 |
| | 0,02371 | | 0,06124 | 2017 |
| | 0,02666 | | 0,03104 | 2018 |
| 0,02716 | 0,02788 | 0,05222 | 0,04232 | 2019 |
| | 0,02644 | | 0,06212 | 2020 |
| 0,04859 | | 0,06308 | المتوسط العام لكل مصرف | |
| | 5,584 | | المتوسط العام للمصرفين | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف قطر للمدة (2004-2020)

نلاحظ من قراءة المعطيات الواردة في الجدول (38) ان المتوسط العام للمصرفين قد بلغ نحو (5,584%) وهذا ما يشير ان مصرف العراق الاسلامي قد تجاوز مصرف قطر الاسلامي وقد سجل أعلى متوسط من المتوسط العام لدى المصرفين وهذا يدل على ان مصرف العراق الاسلامي أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها استثمارات مربحة فوجد ان هناك سبعة أعوام سجلت أعلى من المتوسط العام للمصرفين ونلاحظ الانخفاض في هذه النسبة يبدأ من عام (2006 – 2008)، والسبب يرجع في ذلك الى الازمة الاقتصادية العالمية (ازمة الرهن العقاري 2008) والتي أثرة بشكل كبير على مجمل القطاع المالي العالمي وتحديداً المصارف.

(*) تم تحليل المؤشرات بالاستناد للقوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية و لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

الشكل (31) المتوسط العام لمعدل العائد إلى الودائع



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (38)

ت- معدل العائد على الأموال المتاحة:

معدل العائد على الأموال المتاحة(*) = الربح القابل للتوزيع / النقود في الصندوق والمصارف × 100

الجدول (39)

نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة للمدة (2004-2020) (%)

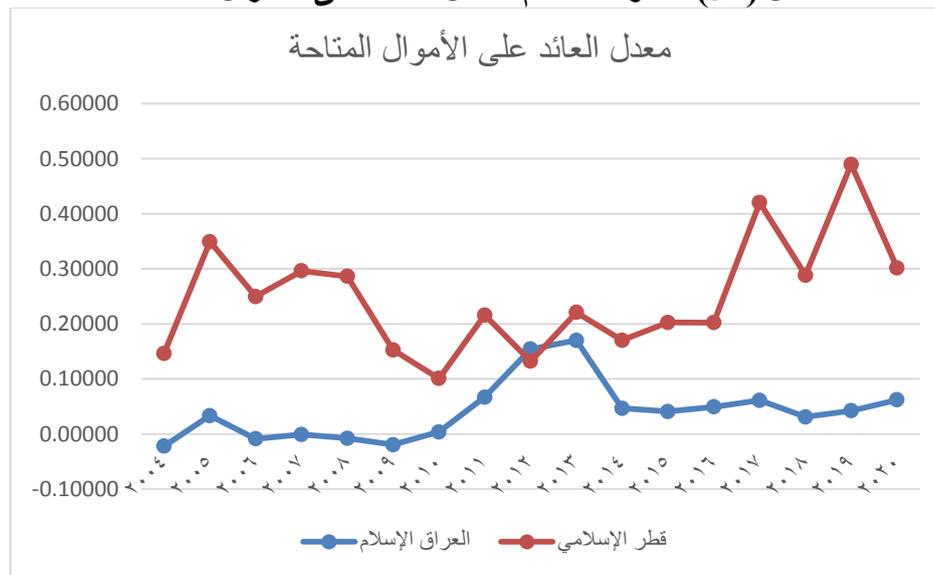
| المتوسط | قطر | المتوسط | العراق | السنة |
|---------|---------|---------|------------------------|-------|
| 0,24745 | 0,14334 | 0,02899 | 0,02184 | 2004 |
| | 0,34942 | | 0,14981 | 2005 |
| | 0,24960 | | -0,08466 | 2006 |
| 0,24527 | 0,29640 | 0,04174 | 0,00087 | 2007 |
| | 0,28653 | | -0,07653 | 2008 |
| | 0,15287 | | 0,19311 | 2009 |
| 0,14973 | 0,10088 | 0,08674 | 0,03892 | 2010 |
| | 0,21610 | | 0,06692 | 2011 |
| | 0,13221 | | 0,15439 | 2012 |
| 0,19796 | 0,22107 | 0,08596 | 0,17018 | 2013 |
| | 0,17012 | | 0,04670 | 2014 |
| | 0,20269 | | 0,04100 | 2015 |
| 0,30376 | 0,20231 | 0,04718 | 0,04927 | 2016 |
| | 0,42046 | | 0,06124 | 2017 |
| | 0,28851 | | 0,03104 | 2018 |
| 0,39568 | 0,48961 | 0,05222 | 0,04232 | 2019 |
| | 0,30176 | | 0,06212 | 2020 |
| 0,24846 | | 0,05743 | المتوسط العام لكل مصرف | |
| | 15,295 | | المتوسط العام للمصرفين | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف قطر للمدة (2004-2020)

(*) تم تحليل المؤشرات بالاستناد للقوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية و لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

من خلال النظر إلى البيانات في الجدول (39) نلاحظ بان المتوسط العام لمعدل العائد على الاموال المتاحة للمصرفين قد بلغ (15,295 %) وهناك تفوق واضح للمصرف القطري الإسلامي على نظيره العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية مما يعني بأن لدى المصرف العراقي كمية نفود سائلة كبيرة على حساب الأصول الأخرى مما يعني ان المصرف العراقي الاسلامي لم تكن لديه الكفاءة في استثمار الموارد المالية المتاحة والامر الذي انعكس على انخفاض المتوسط العام لمعدل العائد لديه مقارنة بمصرف قطر الاسلامي خلال مدة الدراسة.

الشكل (32) المتوسط العام لمعدل العائد على الأموال المتاحة



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (39)

ثانياً: مؤشرات السيولة:

أ- نسبة التداول:

نسبة التداول(*) = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة × 100

الجدول (40)

نسبة التداول للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | قطر | المتوسط | العراق | السنة |
|---------|---------|---------|---------|-------|
| 3,81537 | 4,35709 | 1,94389 | 1,37332 | 2004 |
| | 3,48848 | | 2,36789 | 2005 |
| | 3,60055 | | 2,09046 | 2006 |
| 2,29918 | 2,37103 | 1,69497 | 2,00850 | 2007 |
| | 2,22684 | | 1,54020 | 2008 |
| | 2,29967 | | 1,53623 | 2009 |
| 2,40491 | 2,38595 | 1,97309 | 2,60332 | 2010 |
| | 2,11687 | | 1,51716 | 2011 |
| | 2,71189 | | 1,79878 | 2012 |

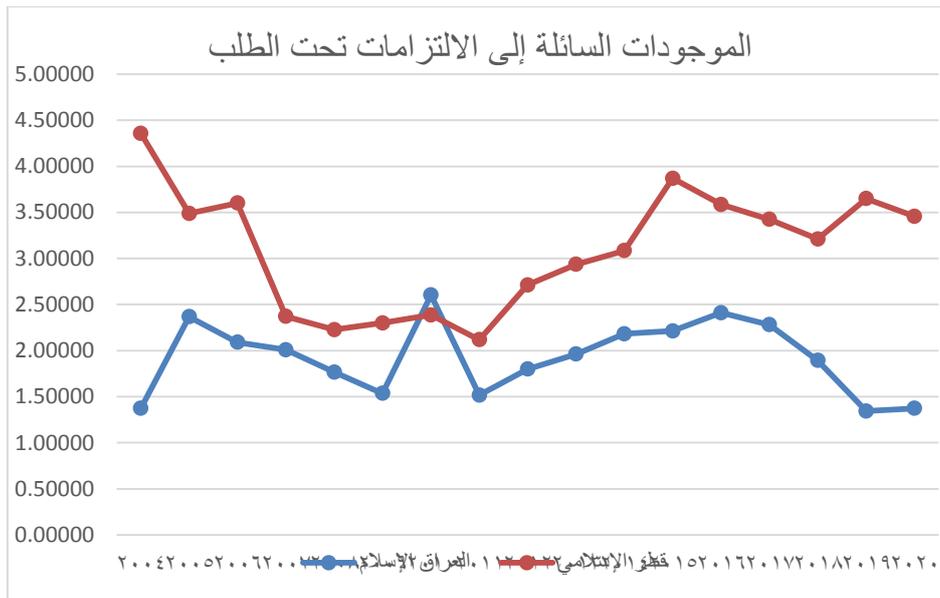
(*) تم تحليل المؤشرات بالاستناد للقوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية و لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

| | | | | |
|---------|---------|---------|------------------------|------|
| 3,29620 | 2,93477 | 2,11884 | 1,96228 | 2013 |
| | 3,08441 | | 2,18108 | 2014 |
| | 3,86941 | | 2,21315 | 2015 |
| 3,40735 | 3,58593 | 2,19435 | 2,41025 | 2016 |
| | 3,42463 | | 2,27983 | 2017 |
| | 3,21148 | | 1,89296 | 2018 |
| 3,55341 | 3,64994 | 1,35725 | 1,34270 | 2019 |
| | 3,45688 | | 1,37181 | 2020 |
| 3,10446 | | 1,91117 | المتوسط العام لكل مصرف | |
| 250,781 | | | المتوسط العام للمصرفين | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف قطر للمدة (2020-2004)

من خلال قراءتنا للبيانات في الجدول (40) نلاحظ بأن المتوسط العام للمصرفين قد بلغ (250,781%) وهذا المؤشر يبين تفوق المصرف القطري في سرعة تداول الأصول عن المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية وهذا قد يفسر لنا بأن المصرف القطري اتخذ منحى الاستثمار قصير الأجل مما أدى إلى انخفاض مؤشر الربحية على الأصول مقارنة بالمصرف العراقي الذي اتبع مسار الاستثمارات الطويلة الأجل.

الشكل (33) المتوسط العام لنسبة التداول



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (40)

ب- نسبة الودائع إلى مجموع التمويل المصرفي:

$$\text{الودائع الأساسية إلى التمويل الكلي}^{(*)} = \text{إجمالي الودائع} / \text{مجموع التمويل المصرفي} \times 100$$

(*) تم تحليل المؤشرات بالاستناد للقوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية و مصرف قطر الإسلامي منذ العام (2020-2004).

الجدول (41)

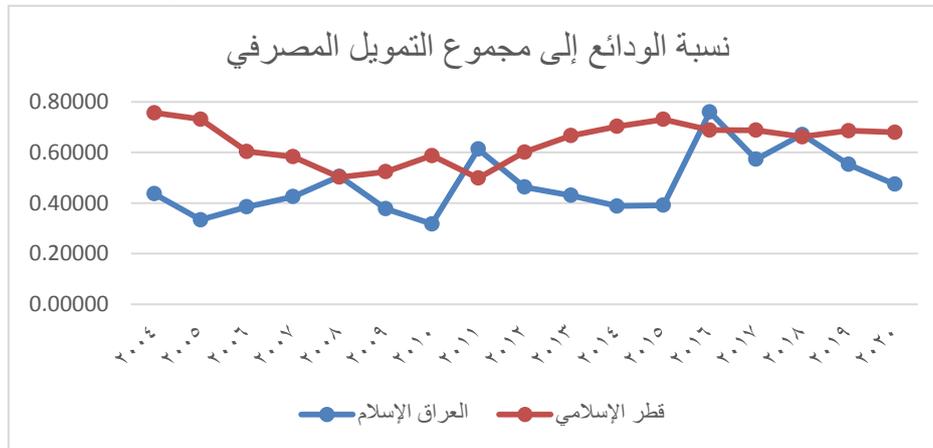
الودائع الأساسية إلى التمويل الكلي للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | قطر | المتوسط | العراق | السنة |
|---------|---------|---------|------------------------|-------|
| 0,69736 | 0,75673 | 0,38530 | 0,43691 | 2004 |
| | 0,73151 | | 0,33417 | 2005 |
| | 0,60383 | | 0,38483 | 2006 |
| 0,53655 | 0,58317 | 0,43635 | 0,42555 | 2007 |
| | 0,50244 | | 0,50586 | 2008 |
| | 0,52405 | | 0,37764 | 2009 |
| 0,56249 | 0,58747 | 0,46479 | 0,31752 | 2010 |
| | 0,49851 | | 0,61370 | 2011 |
| | 0,60147 | | 0,46314 | 2012 |
| 0,69999 | 0,66625 | 0,40342 | 0,43069 | 2013 |
| | 0,70291 | | 0,38818 | 2014 |
| | 0,73082 | | 0,39139 | 2015 |
| 0,67955 | 0,68864 | 0,66785 | 0,75948 | 2016 |
| | 0,68791 | | 0,57306 | 2017 |
| | 0,66211 | | 0,67100 | 2018 |
| 0,68291 | 0,68616 | 0,51363 | 0,55286 | 2019 |
| | 0,67966 | | 0,47440 | 2020 |
| 0,64080 | | 0,47649 | المتوسط العام لكل مصرف | |
| | 55,865 | | المتوسط العام للمصرفين | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف قطر للمدة (2004-2020)

يتضح من قراءتنا للمعطيات الواردة في الجدول (41) بأنه قد بلغ المتوسط العام للمصرفين نحو (55,865%) وهذا يدل على ان المصرف القطري الإسلامي قد تجاوز المتوسط العام للمصرف العراقي مما يعني أن نسبة السيولة لدى المصرف مرتفعة مقارنةً مع المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية.

الشكل (34) نسبة الودائع الأساسية إلى التمويل الكلي



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (41)

ت- نسبة الاستثمار المؤقت (السيولة السريعة)

يقيس هذا المعيار قدرة المصرف على الوفاء بالمدى القصير بالتزاماته المتداولة من النقد لديه يستثنى من ذلك ما يمكن تحويله من موجودات إلى نقد ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاستثمار المؤقت}^{(*)} = \frac{\text{مجموع الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع المطلوبات}} \times 100$$

الجدول (42)

نسبة الاستثمار المؤقت للمدة (2004-2020) (%)

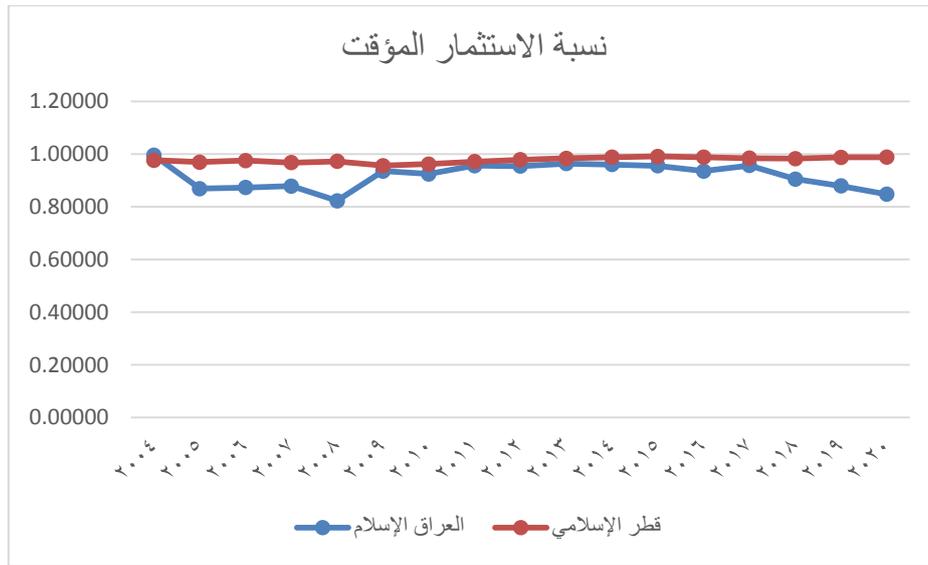
| المتوسط | قطر | المتوسط | العراق | السنة |
|---------|---------|---------|------------------------|-------|
| 0,97373 | 0,97654 | 0,91233 | 0,99550 | 2004 |
| | 0,96904 | | 0,86844 | 2005 |
| | 0,97560 | | 0,87304 | 2006 |
| 0,96539 | 0,96773 | 0,87885 | 0,87841 | 2007 |
| | 0,97245 | | 0,82280 | 2008 |
| | 0,95599 | | 0,93533 | 2009 |
| 0,97062 | 0,96207 | 0,94494 | 0,92475 | 2010 |
| | 0,97115 | | 0,95606 | 2011 |
| | 0,97865 | | 0,95402 | 2012 |
| 0,98787 | 0,98408 | 0,95994 | 0,96398 | 2013 |
| | 0,98831 | | 0,96037 | 2014 |
| | 0,99121 | | 0,95548 | 2015 |
| 0,98509 | 0,98829 | 0,93242 | 0,93542 | 2016 |
| | 0,98450 | | 0,95668 | 2017 |
| | 0,98248 | | 0,90515 | 2018 |
| 0,98799 | 0,98771 | 0,86309 | 0,87886 | 2019 |
| | 0,98828 | | 0,84732 | 2020 |
| 0,97788 | | 0,91833 | المتوسط العام لكل مصرف | |
| | 94,811 | | المتوسط العام للمصرفين | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف قطر للمدة (2004-2020)

يتضح لنا من الجدول (42) بأن المتوسط العام للمصرفين قد بلغ (94,811%) نلاحظ بأن المصرف القطري الإسلامي متفوق على المصرف العراقي الإسلامي بتحويل الاستثمارات إلى سيولة جيدة مما يعني بان المصرف لا يستثمر في الاستثمارات الطويلة الأجل.

(*) تم تحليل المؤشرات بالاستناد للقوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية و لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

الشكل (35) نسبة الاستثمار المؤقت



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (42)

ثالثاً: مؤشر التوظيف

أ- معدل توظيف الموارد (*):

يقصد بالموارد (الودائع + حقوق الملكية) التي تعبر عن المصدر الرئيسي للأموال في العديد من المصارف ويحسب هذا المعدل بقسمة مجموع الاستثمارات على مجموع الموارد.

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{الودائع + حقوق الملكية}} \times 100$$

الجدول (43)

معدل توظيف الموارد للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | قطر | المتوسط | العراق | السنة |
|---------|---------|---------|---------|-------|
| 0,36847 | 0,29432 | 0,02041 | 0,01881 | 2004 |
| | 0,28976 | | 0,01551 | 2005 |
| | 0,52134 | | 0,02692 | 2006 |
| 0,42309 | 0,31850 | 0,04268 | 0,05628 | 2007 |
| | 0,50876 | | 0,00658 | 2008 |
| | 0,44201 | | 0,06518 | 2009 |
| 0,48688 | 0,46199 | 0,06206 | 0,08056 | 2010 |
| | 0,57668 | | 0,02090 | 2011 |
| | 0,42198 | | 0,08474 | 2012 |
| 0,33080 | 0,35724 | 0,09404 | 0,09847 | 2013 |
| | 0,34354 | | 0,08669 | 2014 |
| | 0,29162 | | 0,09695 | 2015 |

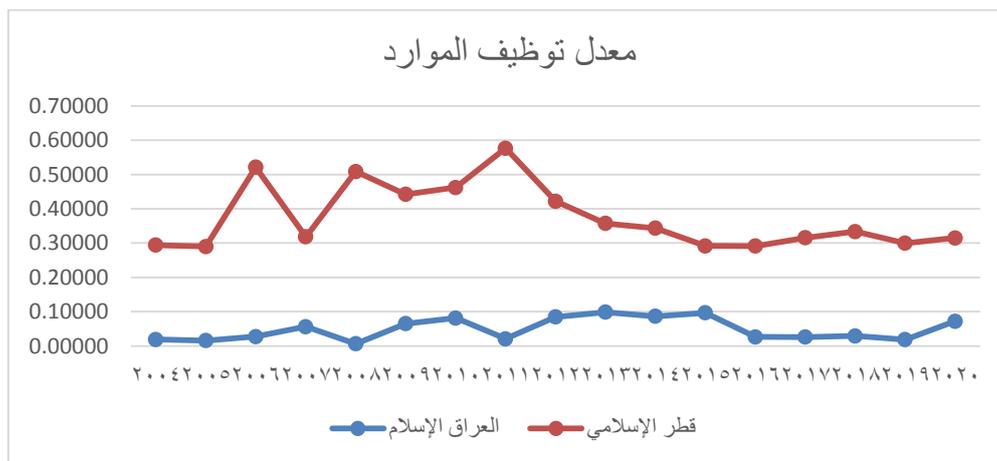
(*) تم تحليل المؤشرات بالاستناد للقوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية و لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

| | | | | |
|---------|---------|---------|------------------------|------|
| 0,31363 | 0,29150 | 0,02680 | 0,02525 | 2016 |
| | 0,31549 | | 0,02604 | 2017 |
| | 0,33391 | | 0,02912 | 2018 |
| 0,30749 | 0,29972 | 0,04520 | 0,01847 | 2019 |
| | 0,31526 | | 0,07192 | 2020 |
| 0,37550 | | 0,04872 | المتوسط العام لكل مصرف | |
| 2,1211 | | | المتوسط العام للمصرفين | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف قطر للمدة (2004-2020)

يتضح من الجدول (43) ان المتوسط العام لتوظيف الموارد للمصرفين قد بلغ (2,1211%) ومن خلال الاطلاع على المعطيات أعلاه نرى بأن المصرف القطري الإسلامي يستطيع توظيف موارده بشكل أمثل وهذا قد يعود إلى الاستثمارات الخارجية التي يستثمر بها مصرف قطر ومن جانب آخر عند مقارنة المتوسط العام لتوظيف الموارد في مصرف قطر مع المتوسط العام لمصرف العراقي الاسلامي يتضح بأن المتوسط لمصرف قطر كان أعلى من المتوسط العام لمصرف العراق مما يدل ذلك على مدى كفاءة المصرف القطري الاسلامي في توظيف موارده المالية مقارنة بالمصرف العراقي الاسلامي خلال مدة الدراسة.

الشكل (36) معدل توظيف الموارد



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (43)

ب- معدل توظيف الودائع:

$$\text{معدل توظيف الودائع}^{(*)} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

(*) تم تحليل المؤشرات بالاستناد للقوائم المالية السنوية المعلنة لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية و لمصرف قطر الإسلامي منذ العام (2004-2020).

الجدول (44)

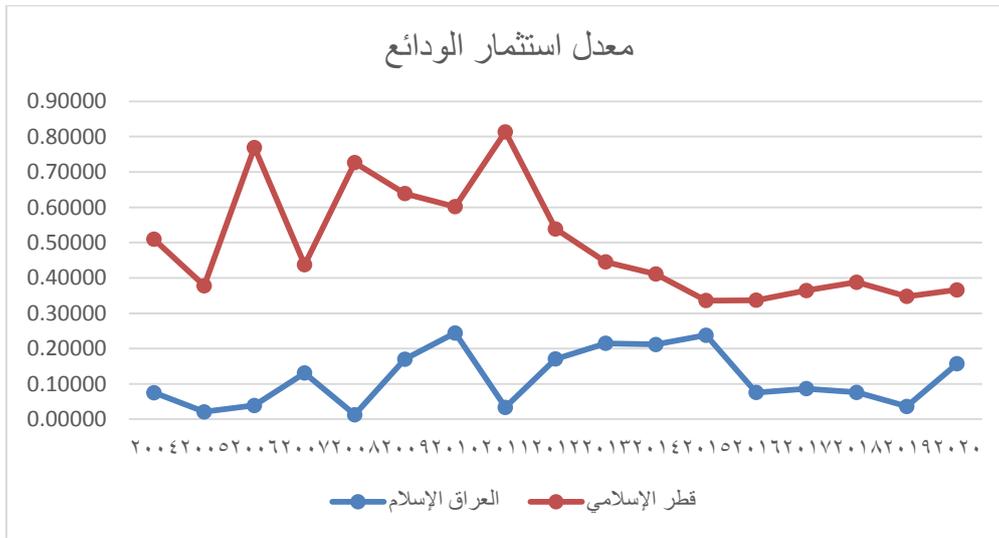
معدل توظيف الودائع للمدة (2004-2020) (%)

| المتوسط | قطر | المتوسط | العراق | السنة |
|---------|---------|---------|------------------------|-------|
| 0,55239 | 0,50961 | 0,04800 | 0,03065 | 2004 |
| | 0,37796 | | 0,04490 | 2005 |
| | 0,76960 | | 0,06846 | 2006 |
| 0,60080 | 0,43741 | 0,10458 | 0,13070 | 2007 |
| | 0,72635 | | 0,01275 | 2008 |
| | 0,63865 | | 0,17029 | 2009 |
| 0,65139 | 0,60170 | 0,14944 | 0,24416 | 2010 |
| | 0,81373 | | 0,03349 | 2011 |
| | 0,53875 | | 0,17067 | 2012 |
| 0,39750 | 0,44545 | 0,22139 | 0,21478 | 2013 |
| | 0,41100 | | 0,21169 | 2014 |
| | 0,33604 | | 0,23770 | 2015 |
| 0,36310 | 0,33705 | 0,07812 | 0,07197 | 2016 |
| | 0,36449 | | 0,08629 | 2017 |
| | 0,38777 | | 0,07612 | 2018 |
| 0,35707 | 0,34776 | 0,09661 | 0,03630 | 2019 |
| | 0,36638 | | 0,15692 | 2020 |
| 0,49468 | | 0,11752 | المتوسط العام لكل مصرف | |
| | 3,061 | | المتوسط العام للمصرفين | |

الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية لمصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية ومصرف قطر للمدة (2004-2020)

من خلال البيانات الواردة في الجدول (44) نرى بأن المتوسط العام للمصرفين قد بلغ (3,061%) وبالتمعن جيداً في الجدول أعلاه يتضح لنا بأن المتوسط العام لتوظيف الودائع لمصرف قطر الإسلامي قد تجاوز كان أعلى من المتوسط العام لمصرف العراق الإسلامي والمتوسط العام للمصرفين مما يعكس لنا مدى قدرة مصرف قطر الإسلامي على توظيف ودائعه بأشكالها كافة في الاستثمارات المرعبة ولتأكيد ذلك نستعين بالشكل الآتي:-

الشكل (37) معدل توظيف الودائع



المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (44)

يتضح من الشكل (37) بأن المؤشر أخذ مسلكاً باتجاه الأسفل بالنسبة إلى المصرف القطري الإسلامي منذ العام 2011 إلا أنه مازال أفضل أداء في توظيف ودائعه من المصرف العراقي للاستثمار والتنمية لكن عندما ننظر إلى مؤشر المصرف العراقي الإسلامي نلاحظ بأنه سلك طريقه نحو الأعلى في العام 2020 مما يشير إلى أنه أخذ منحى ايجابياً في توظيف الودائع.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

بعد الدراسة والتحليل للبيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات يمكن تصنيفها بالشكل الآتي:

أ- بالنسبة للمصرف الاسلامي في العراق:

1. تواجه المصارف الإسلامية في العراق العديد من الصعوبات والتحديات في عملها من أهمها (حادثة العمل وضعف الخبرة، ضعف الإمكانيات التكنولوجية، تركيزها على التمويل القصير الأجل).
2. هناك وجود تحسن في الموارد الداخلية للمصرف الاسلامي العراقي، ضمن رأس المال وحقوق الملكية في حين لوحظ وجود تذبذب كبير وتراجع في الاحتياطي خلال سنوات الدراسة.
3. هناك وجود تحسن كبير في الاستثمارات المالية في المصرف العراقي الاسلامي بين أعوام (2004 - 2013)، في حين لوحظ وجود تراجع كبير بين أعوام (2014 - 2019) ومن ثم عادت النسب للارتفاع في عام (2020) بشكل ملحوظ.
4. شهدت المؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية العراقية تذبذباً في معدلات النسب خلال مدة الدراسة.
5. ركز المصرف في توظيف موارده المالية على التمويل بالمرابحة مقارنة بأوجه التمويل الاخرى كونه تمويل يدر أرباحاً سريعة مقارنة بأوجه التمويل الاخرى.

ب- بالنسبة للمصرف الاسلامي في قطر:

1. تواجه المصارف الإسلامية في قطر مجموعة من الصعوبات والتحديات يمكن تحديدها بالآتي غياب الأسواق المالية الإسلامية، حادثة النظام المصرفي الاسلامي مقارنة بالتجاري، فضلاً عن انخفاض الوعي في المجتمع.
2. وجود تحسن في الموارد الداخلية للمصرف الاسلامي القطري، ضمن رأس المال والاحتياطي في حين لوحظ وجود ثبات في حقوق الملكية وتحسن طفيف في الارباح غير الموزعة.
3. توجه الاستثمارات نحو كل من القطاع التجاري، وقطاع المقاولات، والقطاع الاستهلاكي بشكل أساسي في مصرف قطر الاسلامي، في حين لم يحظ القطاع الصناعي والخدمي والإسكان بأهمية تذكر. بحسب التمويل بالمضاربة والمشاركة.
4. ان مصرف قطر الاسلامي بدأ بكفاءة عالية في توليد الارباح من خلال الاموال المستثمرة خلال فترة الدراسة.
5. ان المصارف الاسلامية القطرية تعتبر اكفاً المصارف توليدا للأرباح مقارنة بالمصارف الاخرى.

6. ركز مصرف قطر الاسلامي شأنه شأن المصرف العراقي الاسلامي على التمويل بالمراحة من منح الائتمان للحصول على عوائد أسرع من بقية أوجه التمويل الاخرى.

ت- الاستنتاجات الخاصة بمؤشر تقويم الاداء للمصارف عينة الدراسة:

1. بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية نلاحظ أن المعدل المتوسط الإجمالي في المصرف الاسلامي القطري كان أفضل من المصرف العراقي الإسلامي ، خلال سنوات الدراسة.
2. اما بالنسبة لمعدل العائد على الودائع فنلاحظ بأن المصرف القطري الإسلامي قد تجاوز المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية خلال سنوات الدراسة.
3. بالنسبة لمعدل العائد على الأموال المتاحة نلاحظ هناك تفوق واضح للمصرف القطري الإسلامي على نظيره العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية مما يعني بأن لدى المصرف العراقي كمية نقود سائل كبيرة على حساب الأصول الأخرى.
4. بالنسبة لنسبة التداول نلاحظ تفوق المصرف القطري في سرعة تداول الأصول يزيد عن المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية وهذا قد يفسر لنا بأن المصرف القطري اتخذ منحى الاستثمار القصير الأجل مما أدى إلى انخفاض مؤشر الربحية على الأصول مقارنة بالمصرف العراقي الذي اتبع مسار الاستثمارات الطويلة الأجل.
5. بالنسبة إلى نسبة الودائع إلى إجمالي التمويل المصرفي نلاحظ بأن المصرف القطري الإسلامي قد تجاوز المتوسط مما يشير إلى أن نسبة السيولة لدى المصرف كانت مرتفعة مقارنة بالمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية.
6. بالنسبة إلى نسبة الاستثمار المؤقت (السيولة السريعة) نلاحظ بأن المصرف القطري الإسلامي متفوق على المصرف العراقي الإسلامي بتحول الاستثمارات إلى السيولة السريعة مما يعني بان المصرف لا يستثمر في الاستثمارات الطويلة الأجل.
7. بالنسبة إلى معدل توظيف الموارد فنلاحظ بأن المصرف القطري الإسلامي يستطيع توظيف موارده بشكل أمثل وهذا قد يعود إلى الاستثمارات الخارجية التي يستثمر بها مصرف قطر.
8. بينما معدل توظيف الودائع فنلاحظ هناك تذبذب بالبيانات لدى المصرفين خلال سنوات الدراسة مع أفضلية للمصرف العراقي الاسلامي في السنوات الأخيرة.
9. نلاحظ بأن المصرف القطري الإسلامي بالرغم من تفوقه على المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية إلا أنه بدأ منذ العام (2011) تهبط مؤشراتته نحو الأسفل.

ثانياً: التوصيات:

أ- بالنسبة إلى المصرف الإسلامي العراقي:

1. تأمين خطط طوارئ بديلة للتمكن من مواجهة ازمان السيولة التي قد يتعرض لها المصرف وتوفير نظام رقابة داخلية للتحقق في كفاية سياسة السيولة وحسن تنفيذها.
2. ضرورة الموازنة بين عمليات التمويل والاستثمار والودائع من حيث الأجل وهذا يتطلب تحليل الفجوات ومدة الاستحقاق للموجودات والمطلوبات.
3. العمل على إيجاد خطط التمويل والاستثمار لتوظيف الودائع المجمعة بشكل كفوء في المصرف، فالهدف ليس تجميع الودائع بل توظيفها واستثمارها، ومن الممكن في هذا المجال أن يتوسع المصرف في الاستثمار بالمجالات المتنوعة مثل (العقارات) وليس فقط الاعتماد على عملية الإقراض والتمويل.
4. تنويع الموازنة بين مبدأ السيولة في المصرف وبين ربحية عمليات التمويل والاستثمار مما يحقق ربحاً جيداً للمودعين والمساهمين دون تعرض الاستثمارات للخطورة.
5. العمل على تنميط المنتجات المالية الإسلامية وتفضيل آليات التمويل والصيغة المبينة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، ووضع نسبة محددة لصيغ التمويل لتحقيق الحكمة في العمل المصرفي الإسلامي.
6. الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية في الدول الخليجية (السعودية والامارات وغيرها).

ب- بالنسبة إلى مصرف قطر الإسلامي:

1. ضرورة التركيز على رفع الوعي المجتمعي على أهمية ودور المصارف الإسلامية في قطر ومهامها وأهدافها وذلك من خلال الترويج لها بالشكل الأنسب الذي يبين الفوائد والميزات عن العمل المصرفي التقليدي، ويجب هنا على إدارة التسويق في المصارف وضع خطط تسويقية تخاطب بها العملاء المحتملين بالطرق والقنوات المناسبة.
2. التركيز على وضع سياسات وخطط تفرق بين عمل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من خلال طرح خدمات خاصة تتعلق بالعمل المصرفي الإسلامي، والابتعاد عن النمطية المشابهة في عمل المصارف التقليدية، فلكي يتم جذب العملاء للخدمات الجديدة يجب الترويج لها وبيان خصائصها واختلافها عن الخدمات المصرفية التقليدية الأخرى.
3. التركيز على طرح منتجات وخدمات متخصصة بالمصارف الإسلامية، حتى يتم المساعدة على إيجاد سوق متخصص بالعمل المصرفي الإسلامي يختلف عن العمل المصرفي التقليدي، وهنا يجب على المصارف الإسلامية المتنوعة في قطر التركيز على الرؤية والعمل على خلق سوق متخصص بالعمل المصرفي الإسلامي.
4. التركيز على الحداثة والتطور الملاحظ في العمل المصرفي الإسلامي القطري، والاستفادة من هذه الميزة في التفرقة وخلق بيئة سوقية مصرفية إسلامية، يكون عملائها من طالبي الخدمات المصرفية الإسلامية فقط.
5. تنويع مصادر التمويل وزيادة الاعتماد على الودائع الاستثمارية الطويلة الأجل.

المصادر

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً- المراجع العربية:

- القرآن الكريم

أ- الكتب:

- 1- ابن عابدين، رد الحتار على الدر المختار، الجزء الخامس، 2012.
- 2- أحمد النجار، عن البنوك الإسلامية ماذا قالوا الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1982.
- 3- أحمد سفر، العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغته وتحدياته)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004.
- 4- أحمد شوقي دنيا، إدارة السيولة في المصرف الإسلامي، الدورة العشرون للمجتمع الفقه الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، (25- 29) ديسمبر، 2010.
- 5- بلال كاظم الجوادي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة نظرية تحليلية)، دار الحكمة للنشر والتوزيع والطباعة، بغداد، 2010.
- 6- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم والاجتهاد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1993.
- 7- جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبا للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1996.
- 8- حسين شحاتة ومحمد عبد الحكيم زعتر، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكة المكرمة، 2000.
- 9- حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، رابطة العالم الإسلامي. مكة المكرمة، ط1، 2010.
- 10- حسين محمد سمحان واسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- 11- حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009.
- 12- حكيم حمود فليح وآخرون، المصارف الإسلامية، مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، مطبعة بغداد للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2019.
- 13- خالد بن عبد الله المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2005.

- 14- رضا صاحب أبو حمد، ادارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2002.
- 15- رفيق يونس المصري، بحوث في المصارف الاسلامية، دار المكتبي للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 2009.
- 16- سليمة طبابية، ادارة المصارف الاسلامية، مركز رماح للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2016.
- 17- شوقي بورقبة وهاجر رزوقي، ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.
- 18- شوقي بورقبة وهاجر زارقي، ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
- 19- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)، الأردن: دار النقائش للنشر والتوزيع، 2014.
- 20- صادق راشد الشمري، أساسيات المصرفية الاسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2008.
- 21- عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الاسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط1، 2007.
- 22- عايد فضل الشعراوي، المصارف الاسلامية، دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، الدار الجامعية، بيروت، ط2، 2007.
- 23- عايد فيصل الشعراوي، المصارف الاسلامية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط2، 2007.
- 24- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الاسلامية (التجربة بين الفقه والقانون)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2000.
- 25- عبد الحلیم ابراهيم محيسن، تقييم تجربة المصارف الاسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2002.
- 26- عبد الحميد الغزالي، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً واسلامياً مع الإشارة إلى الازمة المالية العالمية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط2، 2009.
- 27- عبد الحميد محمد الشواربي، ادارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002.

- 28- عبد الرزاق رحيم الهيبي، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1998.
- 29- عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الاسلامية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.
- 30- عبد الكريم أحمد قندور، عقود التمويل الاسلامي- دراسة حالة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019.
- 31- علاء طالب فرحان وآخرون، مدخل في ادارة المؤسسات المالية، دار الكتب موزعون وناشرون، كربلاء. 2016.
- 32- عوف محمد كفاوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الثقافة الاسلامية، الاسكندرية، 2000.
- 33- فاينانتشيل تايمز، 28 نوفمبر، 1995، نقلا عن كتاب العمل المصرفي الاسلامي (أصوله وصيغته وتحدياته). احمد سفر.
- 34- فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق (منذ الالف الثالث عشر قبل الميلاد وحتى الالف الثالث بعد الميلاد)، مطبعة الرفاه، بغداد، ط1، 2010.
- 35- فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الاردن، ط1، 2006.
- 36- قيصر عبد الكريم الهيبي، أساليب الاستثمار الاسلامي، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2006.
- 37- كوثر الأبجي، قياس وتوزيع الربح في البنك الاسلامي. المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، ط1، 1996.
- 38- محسن أحمد الخضير، البنوك الاسلامية، دار ايتراك للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط2، 1995.
- 39- محمد بوجلال، المصارف الاسلامية (مفهومها، نشأتها، وتطورها) مع دراسة في مصرف اسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- 40- محمد سويلم، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1998.
- 41- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2001.

- 42- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، الطبعة 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 43- محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط1، 2012.
- 44- مصطفى كمال طایل، البنوك الإسلامية : المنهج والتطبيق، بنك فيصل الاسلامي المصري، جامعة أم درمان، 1988.
- 45- ميدل ايست ايكوميك دايجست، اكتوبر 1993، ص23، نقلاً عن كتاب العمل المصرفي (أصوله وصيغته وتحدياته)، احمد سفر.
- 46- نور الدين عبد الكريم الكواملة، المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2008.
- 47- نوري عبد الرسول الخاقاني، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيق)، دار البازوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- 48- يوسف حسين عاشور، ادارة المصارف الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2002.

ب- الرسائل والاطاريح الجامعية:

- 1- أمنة صبري كريم الزبيدي، تقييم كفاءة اداء المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية الامارتية والاردنية للمدة (2005 – 2014)، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2016.
- 2- حمزة شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية، رسالة منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2007.
- 3- رانيا عطار، قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية، رسالة ماجستير، 2013.
- 4- شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عباس فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012.
- 5- عبد العزيز شويش، إدارة استثمارات المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999.
- 6- منذر عبد الهادي رجب، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية الاردنية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

ت- المؤتمرات :

- 1- عبد الواحد غردة، التمويل بالاستصناع في المصارف الاسلامية كآلية مستحدثة لتنمية القطاع السياحي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول السياحة للتوزيع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، 2018.
- 2- نعيمة برودي، ادارة السيولة في البنوك الاسلامية التحديات والأدوات المؤتمر الدولي الخامس عشر، الجزائر، 2019.
- 3- ياسر عبد الكريم الحوراني، المصارف الاسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق، ابحاث المؤتمر الاول للأكاديمية الاوربية للتمويل والاقتصاد الاسلامي، إسطنبول، 17/ابريل/ 2018.

ث- التقارير :

- 1- التقرير السنوي لمصرف كوردستان، 2020.
- 2- مصرف ايلاف الاسلامي التقرير السنوي ، 2007.
- 3- التقرير السنوي لمصرف دجلة و الفرات لعام 2011 .
- 4- التقرير السنوي لمصرف البلاد الاسلامي، 2007.
- 5- التقرير السنوي لمصرف الوطني الاسلامي . 2011.
- 6- التقرير السنوي لمصرف جيهان، 2012.
- 7- التقرير السنوي لمصرف قطر الاسلامي 2017.
- 8- التقرير السنوي لبنك قطر الدولي الاسلامي، 2017.
- 9- التقرير السنوي لمصرف الريان، 2017.
- 10- التقرير السنوي لمصرف بنك بروه الاسلامي، 2017.
- 11- المصرف العراقي الإسلامي ، التقرير السنوي لعام 2016 .
- 12- التقرير السنوي للمصرف العراقي الإسلامي للاعوام 2004 ، 2005 ، 2006 .
- 13- التقرير السنوي للمصرف العراقي الإسلامي لعام 2009.

ج- البحوث والدراسات:

- 1- ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
- 2- ابراهيم الكراسنة، البنوك الاسلامى الاطار المفاهيمى والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2007.
- 3- الاعظمي حفيظ عبد الرحمن، البدائل الشرعية للخدمات المصرفية، مجلة الجندي المسلم، العدد (133)، 2009.
- 4- أكرم الحوراني وعبد الرزاق حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2011.
- 5- أوصاف أحمد، تنمية البنوك الاسلامية ومشكلاتها، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004.
- 6- حسن الأمين وعايد فضل الشعراوي، المضاربة الشرعية وتطبيقها الحديثة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2000.
- 7- حسين ديكان درويش، ملاح وافاق التنمية الاقتصادية في الهند، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 4 ، العدد 10، 2007.
- 8- حسين شحاته، الاطار العام لمعايير تقييم أداء المصارف الاسلامية، بحث مقدم إلى جامعة الأزهر، 2012.
- 9- سيدة أحمد، أحمد حسن (2019) ، قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 49، المجلد 02 ، doi: 10.21608/jsec ، ISBN:40132، 164.
- 10- صوالحي خير، عامر بشير، الاستثمار بالمضاربة في البنوك الاسلامية دراسة مصرف قطر الاسلامى، مجلة الابداع، مجلد 11، العدد 1، 2021.
- 11- طارق طه، ادارة البنوك، منشورات المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، الاسكندرية، 1999.
- 12- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ط1، 2004.
- 13- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الاولى، 2004.

- 14- عبد القادر حسين شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والاسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (21)، العدد (2)، جدة، السعودية، 2021.
- 15- محمد شحات الجندي، القرض الحسن كأداة للتمويل في الشريعة الاسلامية، المعهد العالي للفكر الاسلامي، ط1، 1996.
- 16- مصطفى محمود عبد العال، آلية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الاسلامية، مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2009.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- 1- **AAOIFI** : Accounting and auditing Organization for Islamic financial institution.
- 2- Abdul Ghafar Ismail and Umar Taufiq, **Zakat on Financial Instruments (IRTI) Policy Paper** , H- December, 30, 2015.
- 3- Abdulla Vieary Daud, Keam chee, **Islamic Finance** , Why it Makes SENSE, 2010.
- 4- Abdullah Rahman , Yahia , ((The Art of Islamic Banking and Finance: Tools and Techniques for Community- based banking " ,John Wiley and Sons, Inc, New, Jersey , USA , 2010.
- 5- Ahmed Alharbi, **Development the Islamic Banking System** , Jurnal of Islamic Banking and Finance, 3 no.1, 2015.
- 6- Ahmed Belouafi and Abderrazak Belabes, **Islamic finance in Europe** : The Regulatory Challenge, Islamic Economic Studied , Vol.17 No.2, January, 2010.
- 7- Asyraf Wajdi Dusuki , **Understanding The objective Islamic Banking** : A Survey of Stakeholders perspectives, paper published in International Journal of Islamic and Middle Eastern Financial and Management , Vol.1, Issue 2, 2008.
- 8- Avais Pervez, **Principles of Islamic Interest Free Banking in Pakistan**, Malardlen University , Sweden, School of Sustainable Development of Society Technology, ,2011.
- 9- Bank Negara Malaysia, **Liquidity Framework for Islamic Financial Institutions**, Kuala Lumpur, BNM, 2002.
- 10- Denzil Watson and Antony Head , **Corporate Finance Principles and PRACTICE**, 4ed Perason Education Limited, 2007 , 2007.

- 11- Edward G.Hinlelme, Importers Manual USA : The Single Source Encyclopedia for Importing, to the United States, 4th edition, UAS : Wordn Trade Perss, 2003.
- 12- Eugene Brigham and Earnhardt Michael, **Financial Management : Theory and Practice**, 14th edition, Cengage Learning, South western U.S.A, 2014.
- 13- Hennie Van Greuning and Zamir Iqbal, **Risk analysis for Islamic bank, The world bank**, 2008.
- 14- IFSL : Research, Islamic Finance, 2010 February
- 15- Martin Cihak and Heiko Hesse, **Islamic banks and Financial stability : An Empirical Analsis**, International Monetary Fund, Working paper WP/08/16,, 2008.
- 16- Mustafa Omar Mohammed and Syahidawati Shawan, **The Objective of Islamic Banking** Economic and Islamic Banking in Light of Maqasid Al-Shariah : A Critical Review, Middle- East JOURNAL OF Scientific Rresearch 13, ISSN 1990-9233, 75-84 , 2013.
- 17- Partick Imam and Kangni Kpoder , **Islamic banking : How has it diffused**, international monetary fund, 2010.
- 18- Paul Krugman, Robin Wells, **Macroeconomic**, NEW York, worth Publishers, 2006.
- 19- Roberto Ruozi and Pierpaola Ferrari, **Liquidity Risk Management in Banks, Economic and Regulatory Issues**, London , 2013.
- 20- Sami Naceur and others , **Islamic Banking Increase Financial Inclusion**, IMF Working paper, International Monetary Fund , 2015.
- 21- Ziauddin Ahmed , **Islamic Banking : state of the Art**, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institution, Jeddah, 1994.
- 22- Zuhair Iqbal and Abbas Mirakhor, **Islamic Banking**, International Money Fund Occasional paper, No.Washington, D.C, 1987.
- 23- M. KABIR HASSAN, **The X-Efficiency in Islamic Banks**, Islamic Economic Studies, Vol.12, No2, February, 2006.
- 24- Muhammad Ali Shahid and Zaheer Abbas, Financial stability of Islamic Banking Pakistan: an empirical Study, African journal of Business Management Vol. 6(10), 14 March, 2012.
- 25- Ali Said, Strayer University, Unted States, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 3, No 1, 2003.